الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الخميس 19 أيلول 2024
العدد 5299 السنة التاسعة عشرة
Jeudi 19 Septembre 2024 no 5299 19ème année

20 صفحة
50000 ليرة

ميديا

التحول الرقمي الآمن لم يعد خياراً

18

استعدادات لردع العدو

(مروان بوحيدر)

على الغلاف

حرب الإبادة بنسختها اللبنانية: إسرائيل تريد سحق المقاومة

إبراهيم الأمين

السمعة، الهيبة، الثقة والقدرة: سمات تميّز بها حزب الله في مسيرته النضالية ضد إسرائيل. وهي سمات رسمت خطه التصاعدي بناءً على ما حقّقه طوال أربعين عاماً من القتال المستمر، وجعلته يتقدّم الصفوف في كل حركات التحرر الوطني المعاصرة، متفوّقاً على من سبقوه ومن رافقوه أو من كانوا إلى جانبه في المعركة المفتوحة ضد إسرائيل.

في كل جولة من جولات الصراع مع العدو، أو حتى في التحديات الاضطرارية التي واجهها في سوريا والعراق واليمن، نجح الحزب في تعزيز مكانته المتقدّمة، والتي أهّلته ليكون مثالاً عن فصائل المقاومة في فلسطين، حيث الدور الأبرز في وجه العدو الأول.

لم يركن حزب الله إلى نجاحاته ليبقى أسير مربع جغرافي أو حزبي خاص، بل تفاعل مدركاً أنه سيتحمل مسؤولية أن يكون مدرسة، لها ساحتها المركزية في لبنان، لكن لها ساحات دعم وعمل وتطوير تمتد على مستوى الإقليم أيضاً. وكان العدو يطارده ويراقبه ويدرسه، حتى صار الحزب الهدف المركزي لكل برامج العمل الإسرائيلية علناً، أو التي تتعاون في تنفيذها مع أوروبية أخرى، إضافة إلى حلفاء هؤلاء من العرب بقيادة السعودية والإمارات والأردن، وجوقة من خصوم حزب الله في سوريا والعراق، كما بقايا 14 آذار في لبنان. وفق هذه النتيجة، نظّم العدو أدواته للمواجهة، وسخّر بعد حرب 2006 موارد هائلة في برامج هدفها الجوهري تقويض السمات التي ميّزت الحزب عن غيره. فانطلقت حملة شيطنة الحزب، وتحويله من قوة تحرر وطني إلى ميليشيا مارقة، بالتزامن مع تحرّشات في لبنان ومناطق أخرى من العالم، لجرّه إلى صغائر بلادنا من أجل كسر هيبته. لكن ذلك لم يكن ليوفّر النتائج التي يريدها العدو، وهو الأمر الذي أخذ شكلاً جديداً بعد «طوفان الأقصى». ليس صحيحاً أن إسرائيل فوجئت بقرار حزب الله الشروع في معركة إسناد قطاع غزة. والعدو الذي يعرف كثيراً عن العلاقة بين حزب الله وفصائل المقاومة في فلسطين، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي، يدرك مركزية قرار العدو بـ«معاقبة» حزب الله على دوره المركزي في دعم فلسطين. ويتصرف العدو على أن له في ذمة الحزب ديناً متراكماً يريد تحصيله الآن أو في أي فرصة متاحة له. ووجد في مواجهة معركة الإسناد مدخلاً لتجريب أساليبه الجديدة في مواجهة الحزب.

صحيح أن قواعد الاشتباك فرضت على العدو الكثير من القيود، لكنه كان يحاول طوال الوقت البحث عن منافذ لتجاوزها، فتعمّد القيام بعمليات قصف أو اغتيال، لم تكن تستهدف فقط من يقود معركة الإسناد، بل أيضاً من يعتبرهم عناصر مركزيين في القيادة العسكرية للحزب، مستنداً إلى عقلية الثأر التي تسيطر عليه. فعمد إلى قتل مقاومين فقط لأنهم شاركوا في عملية أسر الجنديين في 12 تموز عام 2006، ثم لجأ إلى اغتيال من يحمّله مسؤولية إرسال مقاتل فلسطيني مع عبوات ناسفة لتفجيرها في منطقة مجدو في 13 آذار 2023، وتقصّد اغتيال من ساعد المقاومة في فلسطين على عمله الدؤوب ضد من يعتقد بأنهم يقومون بدور تنسيقي يومي مع قطاع غزة، قبل أن يشرع في ورشة تستهدف كوادر الحزب الذين يعتقد بأنهم يتولون المسؤولية عن عمليات تهريب الأسلحة والذخائر إلى الضفة الغربية أو تجنيد خلايا تعمل في عمق الكيان. وإلى ما قبل ساعات قليلة من عملية «النداء القاتل»، سرّب العدو أخباراً عن عمليات فشل حزب الله في تنفيذها ضد قادة عسكريين سابقين في جيشه، وهو يسعى خلف من يقول إنهم يديرون الأمر.

مع ذلك، يدرك العدو أن كل ذلك لا يصيب مركز الثقل في المقاومة. ولذلك، قاد أكبر عملية جاسوسية في تاريخ الصراع مع قوى المقاومة في المنطقة، وكان يحضّر المسرح لتنفيذ عمليات يراها ضرورية في سياق التمهيد للحرب الكبرى، سابقاً وحالياً، وخلال 15 عاماً، نجح جهاز أمن المقاومة في لبنان، أو فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي وبقية الأجهزة الأمنية، في تفكيك مئات شبكات التعامل مع العدو، وكشفت حصيلة ما قام به هؤلاء، عن حجم العمل الهائل الذي يركّز عليه العدو في قلب الحرب. ولم تقتصر الاختراقات الإسرائيلية على البيئة العامة المعادية للمقاومة، بل دخلت في قلب البيئة اللصيقة بالحزب، وصولاً إلى اختراق الجسم نفسه، وهي اختراقات شارك فيها الأميركيون أيضاً، وتوجد في سجل المواجهة قائمة بأسماء عدد غير قليل من عناصر الحزب، وبينهم كوادر في مراتب عسكرية وأمنية عالية، تبيّن أنهم وقعوا في شبكة الاستخبارات الإسرائيلية، وبعضهم تسبّب بإفشال أنشطة حساسة للمقاومة، وبعضهم الآخر، كشف عن بعض أسرار المقاومة العسكرية.

وإذا كان حزب الله لا يحب الحديث عن الحرب الأمنية بينه وبين العدو، ويحاذر الإدلاء بمعلومات عن طبيعة ما يجري على هذه الجبهة، فهو مقتنع بسياسة يراها الأنسب لمصلحة المقاومة. لكن ذلك، لا يجعل الحزب في حالة إنكار إزاء النشاط المعادي. وفي كل مرة تظهر فيها نتيجة مؤلمة لهذه الأنشطة التجسسية، يجد الحزب نفسه أمام استحقاقات من نوع مختلف.

ومع اشتداد وطأة حرب الإسناد للمقاومة في غزة، تصرّف العدو على أساس قناعته، عن صواب أو خطأ، بأن حزب الله يقف خلف معظم ما يجري في الضفة الغربية، وضخّ القدرات عبر الحدود مع الأردن، وأنه مسؤول أيضاً عن عمليات «أنصار الله» في قلب الكيان، وأنه يدير عمليات المقاومة العراقية، إضافة إلى نتائج حرب الإسناد على شمال الكيان. كل ذلك، أوصل العدو إلى قرار بتفعيل برنامجه الجديد في مواجهة المقاومة. وهو يتصرّف على أساس أنه بات مضطراً للانتقال إلى مرحلة جديدة من المواجهة. ومفيد هنا التوضيح بأن تصعيد الوضع مع لبنان لا يتعلق بتراجع مستوى الحرب في غزة، ولا بالتأثيرات العربية والدولية التي جعلته يضبط حملته العدوانية في الضفة الغربية، بل يتعلق الأمر، بأن العدو، كان على قناعة تامة بأن حربه الكبيرة مع حزب الله آتية لا محالة. وفي عقله ثابتة، بأن هذه الحرب ستحصل، سواء بدأها حزب الله أو وجدت إسرائيل طريقها الأنسب للدخول فيها.

بناءً على هذه الوقائع، يمكن قراءة ما يحصل على جبهتنا منذ أيام قليلة، حيث وضعت قيادة العدو أمامها هدفاً مركزياً، عنوانه: توجيه ضربات قاسية جراحية قاسية تقوم بها إسرائيل بنفسها.

عملياً، أطلق العدو حملته الجديدة، مستهدفاً السمات المركزية في صورة حزب الله. لجأ من خلال الاغتيالات وقتل المئات من المقاومين وصولاً إلى اغتيال القائد فؤاد شكر، معتبراً أن ذلك سيصيب سمعة الحزب القوي، وسيجعله محط استخفاف من جانب خصومه، مستفيداً من جوقة عملاء لبنانيين وعرب وغربيين يتولّون الجانب الدعائي

(هيثم الموسوي)

(عروات بو حيدر)

نحو مرحلة جديدة في المواجهة: حزب الله أكثر تحفّزاً للردّ

علي حيدر

رغم أن العدو الإسرائيلي اعتدى فاوجع، إلا أن الأمر المحسوم أنه سيكتشف سريعاً أنه لم يقترب من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بل أصبحت أكثر بعداً من أي وقت آخر، وسيدفع أثماناً مؤلمة رداً على استهدافه المدنيين بصورة واسعة. فحزب الله فرض قواعد اشتباك في إسناد غزة، والتزم بها حتى الآن حماية للمدنيين في لبنان. ويكفي التأمل في بيان الحزب أول من أمس لاكتشاف أن قراءته لما جرى بأن العدو أخطأ في التقدير عندما وسّع عدوانه بما يدفع المقاومة إلى نمط جديد من العمل وإلى عقاب وقصاص خاص، كما أعلن رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله السيد هاشم صفي الدين أمس. ويبدو أن العدو يكتب في هذه المرحلة سياسياً واستخبارياً على مواكبة مواقف وبيانات حزب الله لتلمّس أي مؤشرات حول الاتجاه الذي ستسلكه التطورات.

مع هذه الاعتداءات الجديدة تكون المواجهة على جبهة لبنان قد دخلت مرحلة جديدة، ستتكشّف ملامحها في الأيام المقبلة. لذلك انكبّت الأجهزة الأمنية على دراسة خيارات حزب الله في ردوده والاستعداد لها. وضمن هذا الإطار، تمّ الإعلان عن تعزيز قوات الجيش على الحدود الشمالية، كجزء من رفع مستوى الجهوزية، ولتوجيه رسائل ردعية لثني حزب الله عن الرد، عبر الإيحاء بأن جيش العدو في حال جهوزية واستعداد لتغيير الواقع الأمني والاستعداد لكل السيناريوهات كما أوضح قائد المنطقة الشمالية اللواء أوري غوردين.

السؤال الذي يحتل محور اهتمامات الخبراء في كيان العدو وخارجه يتركّز حول توقيت تنفيذ هذا العدوان، خصوصاً أنه كان بالإمكان تأخيره إلى مرحلة نشوب الحرب؟ المؤكد أن عدواناً بهذه المزايا لا تتفرّد الأجهزة الأمنية في اتخاذ القرار به، كما أنه ليس من نوع العمليات التي يصادق عليها المستوى السياسي بشكل تقليدي، وإنما يندرج ضمن إطار العمليات التي تشكّل ترجمة لقرارات ذات أبعاد استراتيجية لجهة الأهداف والتداعيات. ولذلك لا يمكن فصله عن المحطات التي أسّست للخيار الذي تبنّته قيادة العدو وأنتج هذا القرار. فقد سبقت هذه الخطوة مشاورات أميركية - إسرائيلية مُكثّفة على مستويات عليا حول سيناريوهات مستقبل الجبهة اللبنانية، فضلاً عن المواكبة الأميركية الدائمة على مستويات متعددة، استخبارية وعملياتية وسياسية. وأعقب هذه المشاورات أيضاً نقاش أمني استراتيجي شمل القيادتين السياسية والأمنية في إسرائيل الخميس الماضي حول جبهة لبنان، إضافة إلى النقاش بين الجيش وأعضاء الحكومة الأحد الماضي حول الخيارات المطلوبة إزاء لبنان، وبرز في حينه رفض نتنياهو لتوصية الجيش بتأجيل التصعيد على جبهة لبنان إلى ما بعد استعداد الجيش لهذه المهمة. وفي إطار متصل، طرح المعلّق العسكري في صحيفة «هآرتس» عاموس هرئيل مجموعة تساؤلات: «هل نُفّذت العملية التي أُعدت منذ وقت طويل في التوقيت الصحيح؟ وهل تريد إسرائيل ردع حزب الله عن الاستمرار في إطلاق النار على شمالها، وفرض تسوية عليه، تتضمن انسحاباً لقواته من الحدود اللبنانية أم أن الهدف هو جرّه إلى حرب؟».

على هذه الخلفية، أصبح واضحاً أن العدوان الأمني الشامل الذي استهدف مقاومين ومدنيين على نطاق واسع جداً، كان حصيلة هذه الجلسات والمشاورات التي تبنّت خياراً عدوانياً يلامس أو قد يؤدي إلى حرب عسكرية واسعة. وهو ما عبّر عنه هرئيل بالإشارة إلى أنه «بعد فترة من الإحباط استمرت عاماً تقريباً، لم تنجح إسرائيل خلالها في تحقيق الحسم في أيّ جبهة، ازداد الضغط على رؤساء المنظومة الأمنية لتحقيق نتائج، ومعه ازداد الإغراء بانتهاج حلول هجومية، يكون تأثيرها مضموناً»، مشيراً إلى أن العدو سبق أن قام بعمليات في هذا الاتجاه، من استهداف القنصلية الإيرانية وصولاً إلى اغتيال السيد فؤاد شكر وإسماعيل هنية وقصف مرفأ الحديدة، وهي عمليات «حظيت بتأييد نسبي من الجمهور، وتفاخر نتنياهو بها، لكن حتى الآن، لم تؤدّ إلى إحداث تغيير واضح في تطورات الحرب». وأراد هرئيل بذلك القول إن هذا العدو يشكل امتداداً لمحطات مفصلية سابقة، هذا من دون إغفال ما يمثّله من توسعة وارتقاء في العدوان، نتيجة فشل رهانات العدو على إحداث تغيير في خيارات حزب الله أو ردعه.

العدو راهن في عدوانها الأمني الشامل الأخير على ردع حزب الله عن مواصلة خياره الاستراتيجي إسناداً ودعماً لمقاومة غزة وأهلها، وبهدف منع العدو أيضاً من فرض وقائع يطمح إليها على الأراضي اللبنانية. ومنشأ هذا الرهان لدى قيادة العدو أن حزب الله معنيّ بعدم الدفع نحو حرب شاملة، وبأن ردوده عبر الجبهة ستكون محكومة بهذا السقف. في المقابل، وجد العدو أنه مُلزم بالتكيّف مع واقع الجبهات من غزة إلى لبنان مروراً بمواجهة اليمن والعراق، انطلاقاً من تقديره للمخاطر الكامنة في كل البدائل المطروحة أمامه، من دون إغفال تداخل خلفية مؤسسة القرار السياسي التي تتحرك أيضاً بعوامل أيديولوجية وحكومية وشخصية في ترجيح هذا الخيار عن ذاك.

أما على مستوى النتائج الفعلية، فقد أصبح واضحاً بعد بيانات حزب الله وموقف قيادته أن هذه الاعتداءات لم تحقق النتائج المرجوّة إسرائيلياً، وإنما حفّزته لردود خاصة تتلاءم مع طبيعة العدوان وحجمه. ويبدو أن في كيان العدو من بدأ يتلمّس نتائج مغايرة لما تمّ الرهان عليه، وهو ما أشارت إليه «هآرتس» بأن ضخامة الهجوم يمكن أن تؤثّر في اعتبارات حزب الله وتغيّر سياسته العملياتية، وهو ما يتقاطع مع ما أعلنه السيد صفي الدين بأن حزب الله سيواصل إسناد غزة «وفق نمط جديد ومواجهة جديدة مع العدو». وفي خلاصة قراءة مجمل المشهد، تبلور لدى العديد من الخبراء والمعلّقين في كيان العدو تقدير جامع بأنه «في الوقت الذي تعهّد نتنياهو للجمهور بأننا على بُعد مسافة قصيرة من النصر المطلق، يبدو الآن أننا قريبون من حرب واسعة النطاق ضد حزب الله، وأن الحسم على كل الجبهات لا يظهر في الأفق».

الذي يعرف أن كل ذلك لا يحقق الغرض المنشود، انتقل إلى أكبر عملية استعراض لتفوّقه الأمني ومرفقاته من القدرات التقنية، لزرع الشكوك في نفوس مؤيدي المقاومة حول ما يقوم به الحزب. وأعماله الأمنية الكبيرة أطلت برأسها قبل دقائق من بدء عملية «يوم الأربعين»، حين شنّ حملة جوية واسعة، لم تنجح في تعطيل الرد المقرر من الحزب، لكنها ألقت بثقلها الأمني على عقل الحزب وآليات عمله. ثم لجأ بعدها إلى اللكمات المتتالية على الوجه مباشرة، من خلال ما فعله في اليومين الماضيين، حين قدّم صورة «المتفوّق الأسطوري» الذي لا يمكن مجابهته، وزرع الشك بأنه يخترق كل جسم وعقل الحزب، وبمقدوره الوصول إلى أي

> عملية «النداء القاتل» مثّلت تفوّقاً استخباراتياً هائلاً. لكنها استهدفت أكثر من عشرة آلاف لبناني بين مقاوم ومدني في كل المنطقة

مكان يريده، مستفيداً من العملية الأمنية المعقّدة التي نُفّذها بنجاح، من لحظة التفكير بها، إلى توفير عناصرها البشرية واللوجستية التي مكّنت العدو من الوصول إلى تحديد حاجات الحزب من الأجهزة الخاصة بالتواصل، ثم الوصول إلى مرحلة زرع متفجرات في الأجهزة، سواء تم ذلك في مركز المنشأ، أو من خلال عملية تبديل جرت بعد اعتراض الشحنة وهي في طريقها إلى المقاومة.

عملية «النداء القاتل»، أول من أمس، شكلت بالنسبة إلى العدو، نجاحاً في معركة الصورة والفعل معاً. فهو مسّ للمرة الأولى بعنصر الثقة المركزي في علاقة المقاومة بناسها وأهلها. وعندما لجأ إلى تفعيل الجزء الثاني من العملية أمس، كان يستهدف تعزيز نظرية الشك، وجعلها تحتل مكانة الثقة، بدفعه أهل المقاومة مباشرة، والمحيط الاجتماعي، والبيئة الصديقة، إلى طرح أسئلة محيّرة إزاء كيفية التعامل مع عناصر المقاومة ومراكزها ومؤسساتها. وتكفي ملاحظة سهولة إطلاق الشائعات حول ما يمكن أن يصل إليه العدو ليفجّره في التجهيزات الموجودة في كل سيارة أو مكتب أو منزل، لتكون أمام لحظة حساسة، إزاء علاقة الثقة والاطمئنان التي ميّزت علاقة المقاومة بناسها وجمهورها، وحتى بالداعمين لها.

ولكن، يبقى الهدف المركزي للعدو الوصول إلى القدرات العسكرية التي يملكها حزب الله على مستويات مختلفة. وهي القدرات التي تشمل البشر والإمكانات، وصار من المنطقي الأخذ في الاعتبار أن العدو الذي حقّق نجاحات في ما سبق، قد يكون لديه ما يساعده على تحقيق هذا الهدف. وبالتالي، فإن المنطق يقول إن العدو يستعد فعلياً لمرحلة جديدة من المواجهة القاسية مع الحزب، تستهدف قدراته الكبيرة بشرياً وعسكرياً. وهو ما يجعل الحديث عن الحرب الشاملة حديثاً واقعياً. وما يفعله العدو معنا هو شكل من أشكال حرب الإبادة، ولو أنه اختار لها، حتى الآن، صورة مختلفة عن الجرائم الوحشية التي يقوم بها في فلسطين.

أن يلجأ العدو، إلى تفعيل عملية، يستهدف فيها أكثر من عشرة آلاف شخص، بين عسكري ومدني، يتواجدون في مراكز أو مواقع أو في منازل ومراكز عمل، فهو يكون قد قرّر سواء تم ذلك في مركز المنشأ، أو من خلال عملية تبديل جرت بعد اعتراض الشحنة وهي في طريقها إلى المقاومة.

> العدوان الأمني جاء بعد مشاورات إسرائيلية - أميركية تبنّت خياراً عدوانياً يلامس أو قد يؤدي إلى حرب واسعة

على الغلاف

صفي الدين: للعدوان عقاب خاصّ وآتٍ حتماً

عندَ الخامسة بعد ظهر أمس، أثناء تشييع حزب الله في الضاحية الجنوبية شهداء قضوا في الهجوم الأمني الإرهابي أول من أمس، سُمِع دوي انفجارات متزامنة في صفوف المشيّعين مشابهة لتفجيرات أجهزة الـ«البايجر»، قبل أن يتبيّن أن هجوماً جديداً يشنّه العدو بتفجير أجهزة الاتصال اللاسلكية، شمل أكثر من منطقة. وتباعاً بدأت تظهر أعمدة الدخان في مناطق مختلفة من الضاحية الجنوبية بسبب حرائق اندلعت في عدد من الشقق السكنية جراء انفجار الأجهزة، لتدخل الشوارع مجدّداً في حالة من الذعر والفوضى. وصارَ واضحاً أن العدو الإسرائيلي يهدف إلى بث الرعب في نفوس اللبنانيين، ولا سيما بيئة حزب الله وزعزعة ثقتها بالمقاومة وقدراتها الأمنية، وإظهار التفوّق الإسرائيلي.

حالة استنفار قصوى في صفوف جيش العدو استعداداً لتصعيد المواجهات

وفي انتظار كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله اليوم، أتى الردّ الأولي على لسان رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله، السيد هاشم صفي الدين، الذي أكّد خلال التشييع أنّ «هذا العدوان سيكون له عقابه الخاص، وأنّ هذا العقاب آتٍ حتماً»، مشيراً إلى أننا «سنكون أمام نمط جديد ومواجهة جديدة مع العدو حتى يعرف أننا قوم لا يتراجعون، وإذا كان الهدف وقف معركة الإسناد فليكن العدو على علم بأن المعركة ستزداد قوة وعزماً وتقدّماً».

وطوال يوم أمس، كانَ المزيد من المعطيات يتكشّف حول عملية تفجير الأجهزة، حيث أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» بأن «أجهزة النداء اللاسلكية التي انفجرت بأيدي عناصر حزب الله بشكل متزامن يوم الثلاثاء، تمّ تصنيعها في تايوان وقامت إسرائيل بتفخيخها قبل وصولها إلى لبنان»، ونقلت عن مسؤولين أميركيين وغيرهم من مصادر لم تُذكر أسماؤهم، أن «أجهزة النداء (بايجر) التي انفجرت تمّ تصنيعها من قبل شركة (غولد أبولو) التايوانية».

وبالتزامن مع الموجة الثانية من الانفجارات، كانت التهديدات الإسرائيلية تتوالى، فأعلن رئيس وزراء العدو «أنني قلت سابقاً إننا سنعيد سكان الشمال إلى منازلهم بأمان وهذا ما سنفعله بالضبط». وقال وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، إن «مركز الثقل ينتقل باتجاه الشمال، من خلال تحويل الموارد والقوات»، مشيراً إلى أن «الجيش الإسرائيليّ بات في خضمّ مرحلة جديدة من الحرب». وأعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي نقل الفرقة 98 وهي فرقة نظامية تضم وحدات مظليين وقوات كوماندوس، إلى الجبهة الشمالية، ويأتي هذا التطور في ظل حالة الاستنفار القصوى في صفوف الجيش الإسرائيلي، والاستعداد لتصعيد المواجهات مع حزب الله. وبحسب التقارير، فإن الفرقة 98 التي تشمل كتيبة الدبابات السابعة، وكتيبة مظليين، وكتيبة كوماندوس، توقفت عن القتال في خان يونس قبل ثلاثة أسابيع وشرعت بالانتقال إلى الشمال في ظل التوترات مع حزب الله. وفي إطار هذه الخطوة، ستنتقل الفرقة من مسؤولية قيادة المنطقة الجنوبية التابعة للجيش الإسرائيلي إلى قيادة المنطقة الشمالية، التي تشهد، بحسب إذاعة الجيش الإسرائيلي، أقصى درجات التأهب والاستنفار.

استنفار سياسي ودبلوماسي

وحتى مساء أمس استمرت الاتصالات واللقاءات السّياسيّة والرسميّة المكثّفة، واستنفرت الأوساط الدبلوماسية في محاولة لتدارك أي تصعيد محتمل، وأفادت وكالة «رويترز»، بأنّ مجلس الأمن الدولي سيجتمع الجمعة المقبل بشأن انفجارات أجهزة الاتصال اللاسلكية في لبنان. ووصف مسؤول السّياسة الخارجيّة في الاتحاد الأوروبيّ جوزيف بوريل الوضع بأنه «مقلقٌ للغاية ولا يسعني إلا أن أدين هذه الهجمات التي تعرّض أمن واستقرار لبنان للخطر»، داعياً «جميع الأطراف المعنية إلى تجنب حرب شاملة من شأنها أن تخلّف عواقب وخيمة على المنطقة وخارجها». وعلى المستوى الدولي، توالت المواقف المندّدة بالهجوم الإرهابي، فعلّقت الرئاسة الروسيّة على الحدث قائلة: «قد تصبح هذه الحادثة سبباً لتفاقم الوضع في المنطقة وخروجه عن السّيطرة»، ودعت إلى إجراء تحقيق شامل. وأكّد وزير الخارجية الأيرلندي مايكل مارتن أن «الهجوم ينتهك بشكلٍ واضح اتفاقية جنيف وهو استهتار متعمّد بحياة الناس لأن الأجهزة انفجرت في أماكن عامة». وأكّد وزير الخارجيّة المصري بدر عبد العاطي خلال لقائه نظيره الأميركيّ أنتوني بلينكن على «التضامن مع الشعب اللبنانيّ وإدانة أي استهداف للسيادة اللبنانية». كما أدانت نائبة رئيس وزراء بلجيكا الهجوم الإرهابيّ في لبنان وسوريا، مؤكدةً أنّه «يجب إجراء تحقيق دوليّ ووضع حدّ لإراقة الدماء». واعتبر الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، أن الهجوم «يشكل وصمة عار للدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل».

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

بلينكن في القاهرة: أكاذيب مُكرَّرة

رغم تأكيد الولايات المتحدة عدم الرغبة في اندلاع حرب شاملة في المنطقة، إلا أن جميع المؤشرات الحالية تقود نحو اتجاه تصعيدي. وإذ حذّر وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال زيارته للقاهرة من خطر التصعيد بعد العدوان الإسرائيلي المتمثّل في تفجير أجهزة الاتصالات في لبنان، فإنه عمد إلى المساواة بين المعتدي والمُعتدى عليه، معتبراً أنه «يتعين على جميع الأطراف الإحجام عن أي أعمال من شأنها تصعيد الصراع». ورداً على سؤال بشأن التطورات في لبنان، قال بلينكن، في مؤتمر صحافي مع نظيره المصري، بدر عبد العاطي، إن الولايات المتحدة «لا تزال تعمل على استيضاح الحقائق، لكنّ انتشار الصراع ليس من مصلحة أحد»، مضيفاً أنه «يركّز على الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، من شأنه أن يجلب الهدوء إلى مناطق تشمل الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان». وكرّر أن «جميع الأطراف المعنية بقطاع غزة اتفقت على 15 من أصل 18 بنداً في الاتفاق لوقف النار وتبادل الأسرى»، معتبراً أن «الإرادة السياسية هي ما تحتاج إليه مفاوضات التهدئة بشكل أكبر». وقالت مصادر مصرية مطّلعة لـ«الأخبار»، إن المسؤولين المصريين والأميركيين ناقشوا بشكل تفصيلي، في الاجتماعات المغلقة، تداعيات التفجيرات في لبنان، وسط ادّعاء واشنطن بعدم معرفتها بتفاصيل الهجوم وخلفياته. وبحسب مسؤول مصري شارك في الاجتماعات، فإن القاهرة منزعجة بشدة من المواقف الإسرائيلية التي تزيد من التعقيدات الراهنة وتؤدي إلى مزيد من التصعيد، فيما لم يكن لدى «بلينكن أي جديد بشأن إمكانية الانخراط في مفاوضات جادّة».

(الأخبار)

«السكرة» الإسرائيلية لا تطول: أزمة مستوطني الشمال باقية

بيروت حمّود

فيما التزم المسؤولون الإسرائيليون الصمت المطبق حيال الضربة الأمنية الكبيرة التي وُجّهت إلى حزب الله، انشغل محلّلو العدوّ بقراءة نتيجة ما حصل بوصفه «تعزيزاً لقدرة الردع الإسرائيلي». ورغم أن بعضهم شكك في أن يفضي ما حصل إلى تغيير استراتيجي جوهري في الوضع على الحدود الشمالية، لم ينفِ هؤلاء أنفسهم، أو من خلال ما نقلوه عن مسؤولين إسرائيليين، أن الحرب قد انتقلت إلى مرحلة جديدة، قد تمهد لمواجهة مستقبلية مفتوحة، أو حتّى حرب شاملة.

ومن بين ما نُشر إسرائيلياً وغربياً، زعم موقعا «والا» الإسرائيلي و«أكسيوس» الأميركي أن توقيت الضربة «فُرض على إسرائيل» باعتبار أن حزب الله، كما نُقل عن مسؤولين أميركيين، «قد يكتشف قريباً الخرق الأمني في الأجهزة» بعدما «زادت شكوك لدى عنصرين فيه بشأنها خلال الأيام الماضية»، وفقاً لما ذكره بداية موقع «مونيتور». وكانت عملية التفجير المتزامنة مخططة في الأصل لأن تحصل - وفقاً لمسؤول أمني إسرائيلي سابق - كفاتحة لحرب، غير أن إسرائيل، كما قالت للأميركيين، وجدت نفسها بين خيارَي «استخدام هذه الأجهزة المفخخة أو فقدان الفائدة منها»، فقررت ارتكاب جريمتها.

على أن ما تقدّم يثير علامات استفهام كبيرة: إذا كن عناصر في الحزب اكتشفوا الخرق الأمني، فلماذا لم يبلّغوا بذلك، لتُسحب جميع الأجهزة لفحصها؟ ولماذا أساساً، منذ الأحد الماضي، عكف «الكابينت» على عقد جلسات مكثّفة في مقر وزارة الأمن في تل أبيب، وسط تهويل غير مسبوق بتصعيد الوضع الأمني، وإدراج إعادة مستوطِني الشمالإلى بيوتهم كأحد أهداف الحرب؟ ألم يكن الهدف من ذلك كلّه الإيحاء بأن طبول «حرب لبنان الثالثة» تقرع، ليبقى عناصر حزب الله ملتصقين بأجهزة اتصالهم، لتضمن إسرائيل إصابة وقتل أكبر عددٍ منهم؟ ثم إن الجزء الأكبر من هؤلاء منتشرون في الحيّز المدني، ما قد يتسبب - كما حصل - بإصابة مدنيين، فيضرب العدو بهذا عصفورين بحجر واحد من خلال ما يعتقد أنه فرصة لتأليب البيئة المدنية على المقاومة. وإذا ما صحت تلك الشكوك والتقديرات، فإن الحقيقة تكون أن التوقيت لم يُفرض على إسرائيل، بل إن الأخيرة نفذت عمليتها عن سبق إصرار وترصد.

على أي حال، تعالت الأصوات في إسرائيل لاستغلال الفوضى التي أحدثتها الضربة لإكمال المهمة، من خلال توجيه ضربات واسعة إلى مراكز ومقارّ حزب الله باعتبار أنه «لا ينبغي لإسرائيل القيام بنصف مهمة»، وهي دعوة تعني فتح حرب شاملة، «لها حساباتها مع الأميركيين»، وفقاً للمحلل العسكري لموقع «واينت» رون بن يشاي. ويشير الأخير إلى أن حرباً كهذه «ستحتاج فيها إسرائيل إلى مساعدة أميركية في صدّ واعتراض الصواريخ والطائرات الانقضاضية» التي ستوجّه من أكثر من مكان في الإقليم، حيث لن تنحصر المواجهة بين لبنان وإسرائيل فقط.

تعالت الأصوات في إسرائيل لاستغلال «الفوضى»، وتوجيه ضربات واسعة إلى مراكز حزب الله

على أن السؤال الذي يشغل بال إسرائيل الآن هو كيف سيكون رد حزب الله؟ وفقاً لما نقله بن يشاي عن مصادر إسرائيلية، فإن الترجيحات بأن الرد «سيكون قوياً وغير معهود»، من دون أن يستثني إيران التي أصيب سفيرها لدى لبنان، ولها حساب مفتوح مع إسرائيل، آخره الرد الذي لم يأتِ بعد على اغتيال رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، على أراضيها. وعلى هذا الأساس، «من المفترض أن حزب الله وإيران يجريان مناقشات حول طبيعة الرّد، ما قد يؤخره ربما لأسابيع».

وطبقاً لبن يشاي، فإن «هذا التكامل بين الاستخبارات والاختراق الرقمي يشكل سلاحاً بحد ذاته، ينبغي على حزب الله وإيران الحذر منه». وعلى رغم ما تقدّم، رأى أنه «في الوقت الراهن، لا تغيير جوهرياً في الوضع الاستراتيجي يضمن عودة سكان الشمال إلى منازلهم بأمان، بالرغم من أن الضربة رفعت من منسوب الردع مقابل حزب الله وإيران». وربط بن يشاي بين إحباط «الشاباك» لعمل أمني مزعوم كان يستهدف رئيس الأركان سابقاً، موشيه يعلون، وهو ما كُشف عنه قبل نحو ساعتين من العملية، وبين التفجيرات المتزامنة في لبنان وسوريا، معتبراً أن رسالة إسرائيل من ذلك واضحة، وهي «ثني حزب الله عن تنفيذ عمليات أمنية داخل إسرائيل».

أمّا أهم الصحافيين الاستخباريين الإسرائيليين، رونين بيرغمان، فنقل عن ضابط عسكري إسرائيلي رفيع، في تقرير في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، تشكيكه في ما إذا كانت «العملية التي نجحت بنسبة 100% ستساهم في تعزيز أمن إسرائيل، والأهم إعادة عشرات الآلاف من المواطنين الذين تم إجلاؤهم من الشمال»؛ إذ «لا توجد استراتيجية واضحة لربط هذه العملية بعودة السكان». ورجح الضابط أن يكون رد حزب الله «قوياً إلى حد تصعيد المواجهة إلى مرحلة الحرب لأن الحزب - المقتنع بأن إسرائيل تقف وراء الحادث - سيقرر أنه لا يمكن احتواء ما حصل، بل ينبغي الرد بقوة، ومن ثم ستردّ إسرائيل على الأخير، ليتفاعل ردّ الفعل... وهناك تعبير عن هذا النوع من التبادل العسكري المكثف هو الحرب».

وفي سياق ذي صلة، ذكّر المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، بمحاولة «حزب الله» السيطرة على طبيعة ردوده، والتي كانت واضحة خلال كل الشهور السابقة، من خلال الامتناع عن حدوث تدهور شامل، لكن «من غير المؤكد أن يستمر ذلك هذه المرة أيضاً. فالعملية كشفت ضُعف حزب الله. ولا يمكن السكوت عن هذه الأمور».

حرب الاستنزاف الطويلة تنتقل إلى الداخل

ليس الهجوم السيبراني الإسرائيلي ضد حزب الله، الثلاثاء والأربعاء، غير مسبوق في المواجهة المفتوحة معه فحسب، بل انتقل إلى بُعد آخر لا يقل خطورة فيها هو الحرب مع مجتمع حزب الله برمته، وليس مع مقاتليه فقط، وفي الداخل لا على الجبهات وحدها

نقولا ناصيف

ما وقع الثلاثاء وأُلحِقت به أمس الأربعاء موجة أخرى من تفجير إسرائيل، بتدخّل تقني استخباري عالٍ، أجهزة لاسلكية في أيدي أنصار حزبٍ الله ومحازبيه، اتسامه بطابع عمل أمني محترف محض. إلا أن سقوط العدد الكبير من الضحايا، شهداء وجرحى ناهيك بالحالات الحرجة والإصابات الدائمة، يفصح عن أن ما حدث أشبه بمعركة عسكرية تخوضها إسرائيل بلا قتال وبلا عدو في المقلب الآخر. يتجاوز القاعدة المألوفة في ثقافة الاستخبارات، المعروفة بعمليات «ما وراء خطوط العدو»، إلى محاولة تدمير البيئة القريبة من الحزب.

ما آل إليه الاعتداءان الإسرائيليان المتواليان، أفضى إلى بضعة معطيات منها:

1 - تحوّل الخط الأزرق من جبهة إسناد لغزة إلى ساحة حرب تستنزف الجيش الإسرائيلي في الجانب الآخر من الحدود طوال 11 شهراً، حشد لها خمس فرق عسكرية، ناهيك بتهجير ما يزيد على 100 ألف مستوطن لن يعودوا إلى المستوطنات في المدى القريب وتدمير البنى التحتية المدنية والعسكرية الإسرائيلية، ما لم يسبق أن شهدته أي من الحروب الإسرائيلية - العربية التي دارت على أراض عربية وليس في الداخل الإسرائيلي. ليست حرباً معلنة بين حزب الله وإسرائيل على غرار حرب تموز 2006. لا يكف الحزب عن وصف وظيفتها أنها إشغالٌ، ولم تقل إسرائيل مرة أنها تخوض حرباً كتلك. لكنها المرة الأولى بعد ما يزيد على خمسة عقود تجد الدولة العبرية نفسها تخوض حرب استنزاف بعد تلك الطويلة التي خاضتها عام 1967 مع الدول الثلاث في حرب الأيام الستة، لا سيما منها مصر. حرب الاستنزاف نفسها عاودت إسرائيل خوضها عام 1973 مع سوريا. على أن من غير المؤكد لحرب الاستنزاف الحالية، والطرف الآخر فيها مقاومة وليس جيشاً نظامياً لدولة، أن تكون لها خاتمة قريبة في ظل تصاعد تسعير المواجهة.

2 - توسُّع المواجهة المفتوحة إلى أبعد من خطوط التماس والانتقال إلى العمليات الأمنية افتتحتها إسرائيل في الضاحية الجنوبية في 2 كانون الثاني الفائت باغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، وتوالى بعدها اغتيال قادة في الحزب في طرق تنقلاتهم في الجنوب بعيداً من خطوط التماس، وصولاً إلى محطة خطيرة باغتيال المسؤول العسكري فؤاد شكر في 30 تموز، إلى أن بلغت في اليومين المنصرمين وسيلة غير مسبوقة في النزاع هي تفجير أجهزة الاتصالات. أكثر من مرة أكدت إسرائيل وجارتها الولايات المتحدة بأن الهجمات الامنية هذه تدخل في نطاق قواعد الاشتباك المعمول بها بين طرفيْ النزاع في الجنوب تفادياً للوصول بتسعير المواجهة إلى حرب مفتوحة.

مع أن قواعد الاشتباك النافذة منذ تفاهم نيسان عام 1996، ما قبل جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان واستمرت من بعده من وراء جانبي الحدود، لا تزال نفسها عند الخط الأزرق، ويقول حزب الله وإسرائيل إنهما يلتزمانها تفادياً لحرب غير مأمونة النتائج، إلا أن توالي الهجمات الامنية، في موازاة الحرب العسكرية، لا يكتفي بتوسيع تقنيات المواجهة واستخدام أسلحتها المختلفة، بل يتوغل خارج نطاق المناطق الساخنة للحرب وهي الخط الأزرق ومزارع شبعا. في الأشهر الأخيرة وصلت إلى الضاحية الجنوبية وابتعدت إلى البقاع الشمالي. كذلك فعل حزب الله بتوجيه ضربات إلى مسافة بعيدة في الداخل الإسرائيلي. بذلك تشعبت مروحة قواعد الاشتباك بديلاً حتمياً من الحرب المفتوحة. لكنها أضحت كذلك قابلة للاجتهاد يسعى كل من طرفيْ النزاع استخدام شتى عتاده وأسلحته وعدّته دونما التكهن بما قد يؤول إليه هذا الاجتهاد. أقرب ما تكون إلى تفلّتها من الضوابط القديمة.

إسرائيل تحمل حربها على حزب الله إلى مجتمعه

الآلية السائدة حالياً بما لا يقفز من فوق قواعد الاشتباك ولا يسقطها، هو تبادل إسرائيل وحزب الله الضربات الموجعة في داخل كل منهما بعيداً من خطوط التماس المقصورة عليها قواعد الاشتباك.

3 - بعد إقرار حزب الله بأن تفجيرات الثلاثاء أكبر اختراق استخباري له في حربه الطويلة مع إسرائيل، عنت هذه للجيش الإسرائيلي استعادة بعض من الاعتبار لهيبته منذ اندلاع «طوفان الأقصى» وانضمام حزب الله إليها على نحو مباشر بأن أحال شمال إسرائيل أرضاً مهجورة سوى من الفرق العسكرية الإسرائيلية.

4 - على الأهمية التي انطوى عليها اغتيال شكر كأعلى مسؤول عسكري في حزب الله وهو شكل خسارة فادحة يتطلب بعض الوقت تعويض دوره وقدراته، لتفجيرات الثلاثاء والأربعاء في الضاحية الجنوبية والبقاع والجنوب بُعد مختلف وآخر هو استهداف الدولة العبرية مجتمعاً برمّته أفصحت عنه الأحداث المتوالية الثلاثاء والأربعاء. استهدفت البنى التحتية البشرية للحزب هي طواقم الإنجاد والاتصال المعوّل عليها في الداخل دونما أن تكون من بين الفرق المقاتلة غير المزودة عند خطوط المواجهة أجهزة كتلك التي انفجرت. ضحايا تفجيرات اليومين المنصرمين شهداء وجرحى إلى الحالات الحرجة هم البيئة المحيطة بحزب الله في بيوتهم ومكاتبهم والمحال التجارية وفي سياراتهم وعلى دراجاتهم. هم المولجون مهمات الإغاثة والتنسيق والدفاع المدني وتأمين الخدمات ومسؤولي البلدات والقرى وما يمكن أن يُدرج في لوجستيات الجبهة. لا يُعطى هؤلاء شبكة الاتصالات السلكية المتوافرة لمقاتلي الحزب المدودة تحت الأرض في أوسع رقعة في بيروت والجنوب تصدر منها الأوامر والقيادة.

5 - المتوقع من الكلمة التي سيدلي بها عصر اليوم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن يعيد تأكيد ما أعلنه الحزب في بيانه الثاني الثلاثاء أنه سيرد وسيلحق بإسرائيل «القصاص العادل». على نحو مماثل لما قاله بعد اغتيال شكر، يعضد معنويات جمهوره وأنصاره ومقاتليه، كي يجزم بأن رد الحزب سيتسم بحكمة لتجنب حرب مفتوحة لا أحد يريدها ولن تقع في أي حال. هو الموقف الذي يُسمع باستمرار من مسؤولي حزب الله أنهم لن يجازفوا بخيار كهذا، إلا أن جبهة الإشغال وإسناد غزة لن تتوقف إلا بانطفاء حرب القطاع نهائياً.

النائب علي عمار خلال تشييع نجله الشهيد مهدي عمار أمس (مروان بو حيدر)

على الغلاف

أصعب ما مرّ في حرب اليومين السابقين هو تشعّب الإصابات في الجسد الواحد، لأنّ كل مصاب كان يحتاج إلى جراحين او ثلاثة لترميم ما تسبّبت به مجزرة الـ«بايجر»، بحيث يمكن ضرب عدد الإصابات بثلاث وفق الاعمال الطبية المطلوبة. كانت هذه المرة الأولى التي يواجه فيها القطاع الصحي في لبنان وضعاً من هذا النوع: عدد ضخم من الإصابات المعقّدة صُبّ على المستشفيات دفعة واحدة

90% من الإصابات في العيون والأصابع

رجانا حميّة

20 شهيداً وأكثر من 470 جريحاً بينهم 150 في حال حرجة، كانت حصيلة أولية للجولة الثانية من تفجيرات الأجهزة اللاسلكية، أمس، كان فيها للجنوب الحصّة الأكبر، تليه بعلبك ومن بعدها بيروت. يضاف هؤلاء إلى جردة لم تنته منذ أول من أمس، فاق فيها عدد الجرحى الـ2800، إضافة إلى 12 شهيداً.

صحيح أنه لا يمكن مقارنة انفجارات الـ«بايجر» بانفجار مرفأ بيروت قبل أربع سنوات من حيث أعداد المصابين، إلا أنّ «ما كان مقلقاً هذه المرة هو عدد الإصابات الحرجة والخطيرة»، وفق نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، إذ وصل عدد الإصابات الحرجة جداً إلى حدود 300، بحسب بيان رسمي صادر عن وزارة الصحة العامة، معظمها إصابات متشعّبة، بحيث إنها ليست محصورة في عضو معيّن أو مكان بعينه. وفي هذا السياق، يشير هارون إلى أن غالبية الإصابات «كانت في العيون وأصابع اليد، والبطن أو في الثلاثة معاً»، وهو ما يؤكده اختصاصي الجراحة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت، الدكتور محمد جواد خليفة، بأنّ ما يفوق الـ90% من الإصابات التي سُجّلت منذ أول من أمس هي إصابات مزدوجة في العين وأطراف الأصابع. وبيت القصيد هنا أن هذه النوعية من الإصابات تستوجب «عناية فائقة وإجراء أكثر من عملية والحاجة إلى أكثر من جراح». وهذا المرهق في المشهد الحاصل اليوم، إذ إن كل إصابة كانت تعادل إصابتين أو ثلاثاً، وهذا أيضاً يعني عملياً أننا لم نكن أمام 3000 مصاب، وإنما أمام 6000 وحتى 9000. فرغم أن الأجهزة لا تحمل قوة تفجيرية عالية، إلا أن «المشكلة أنها كانت موجّهة وقريبة وطاولت مناطق حساسة: العين والأصابع وجدار البطن. ولذلك، تعرّض الكثير من هذه الأعضاء لضرر كبير وحتى التلف». وهو ما أكّده بعض جراحي العين والترميم الذين شاركوا في علاج المصابين، لافتين إلى أن عدداً كبيراً من المصابين في عيونهم «خسروا إحدى عينيهما نهائياً أو كلتيهما»، وإن حالف الحظّ أحدهم، فإما أن الطبيب نجح في ترميم عينيه أو أن عليه أن ينتظر طويلاً ريثما يكتمل علاجه الذي سيكون مستقبلاً إما زرع قرنية أو زرع بؤبؤ اصطناعي أو غيره، لأن أحداً «لم يخرج بعينين سالمتين مئة بالمئة». وهو ما أكّده طبيب العيون، النائب الياس جرادي، المنخرط منذ أول من أمس في قلب معركة ترميم عيون المصابين، إذ أشار إلى أن «غالبية الإصابات التي وصلت إلى المركز التخصصي للعيون كانت في غالبيتها بليغة، استطعنا إنقاذ بعضها، فيما بعضها الآخر كان تالفاً»، مؤكداً أنه «لا داعي لإرسال المصابين إلى الخارج لأننا نملك أحدث التقنيات وأهم الأطباء».

طائرة مساعدات طبية من العراق إلى لبنان (أ ف ب)

أزمة العيون... والمستلزمات

رغم استيعاب القطاع الصحي للحرب المصغّرة على مدار يومين، إلا أن المشكلة التي واجهت عدداً كبيراً من المستشفيات هي «مشكلة العيون»، إذ «ليست كل المستشفيات تملك بالضرورة المستلزمات والمعدات لجراحة العيون»، وفق مقيب أصحاب المستشفيات سليمان هارون، ذاكراً على سبيل المثال أنه استقبل في مستشفاه «مصاباً يحتاج إلى إجراء عمليات لترميم عظامه وبطنه وفي الوقت نفسه هناك شظايا في عينيه لم نستطع إزالتها لأننا لا نملك المعدات اللازمة». ولذلك، تعمد بعض المستشفيات التي لا تملك أقساماً متخصصة في العيون إلى معالجة المناطق المصابة الأخرى لإحالة المصاب من بعدها إلى مستشفيات أخرى أو مراكز تخصصية، وهو ما حدث بالأمس.

أما الأزمة الأخرى التي ظهّرتها «حرب» اليومين الأخيرين بحسب هارون، فـ«هناك مستشفيات استهلكت جزءاً كبيراً جداً من مخزون المستلزمات التي تُستخدم في غرف العمليات والعناية الفائقة كما غرف الطوارئ، أضف إلى استهلاك كمية لا بأس بها من أدوية المضادات الحيوية وعبوات التعقيم BETADIN وحقن التيتانوس (الكزاز)». أضف إلى ذلك حاجة الكثير من الحالات إلى عناية مشدّدة وعمليات وكلها دونها أكلاف تتكبّدها المستشفيات، ولذلك يدعو هارون إلى «دعم المستشفيات سريعاً من خلال إمدادها بالسيولة لكي نكون مستعدين لمواجهة أي حدث مشابه».

> 1800 جريح في مجزرة الثلاثاء من 2800 احتاجوا إلى دخول المستشفيات

مشيراً إلى تواصل عدد من الأطباء الأردنيين للقدوم إلى لبنان، «وكان جوابي أننا بحاجة إلى طواقم طبية متكاملة وليس إلى أطباء لأنه ليس لدينا نقص في أطباء العيون».

قرار استئصال العيون التالفة لا يحدث إلا بعد التأكد من أن المتبقّي من العين لا يمكن ترميمه أو علاجه. والأمر نفسه ينطبق على من تلقّوا الضربات في أيديهم، حيث خسر كثيرون أصابعهم وطاول البتر في بعض الأحيان 4 أصابع، بحسب بعض الأطباء. وبسبب صعوبة بعض القرارات، شكّلت نقابة الأطباء في بيروت خليتين استشاريتين لمواكبة الأزمة وإبداء الرأي العلمي والطبي في الحالات المُصابة. تضمّ الأولى أطباء من اختصاص العيون والثانية أطباء اختصاصيين في جراحة وترميم اليد والأصابع، وفي كل خلية متخصصون فرعيون ضمن الاختصاص الواحد (subspecialties) لتقديم الاستشارات ودراسة الملفات الطبية وتقديم الرأي الطبي المناسب «ومن بعدها تشكل كل لجنة لجنة أخرى جديدة لدراسة الحالات وإعطاء التوصيات بحسب المعايير الطبية المعتمدة». ولذلك، من المبكر اليوم حصر نوعية الإصابات البليغة والعميقة لكونها تحتاج إلى مراحل من العلاج وإجراءات طبية قد تأخذ بعض الوقت، بحسب خليفة.

جردة حساب لليوم الاول من الانفجارات

استطاع القطاع الصحي أن يتجاوز «القطوع» الأول والثاني أمس، إذ تمكّن من استيعاب الكارثة منذ «نصف الساعة الأولى»، بحسب وزير الصحة العامة فراس الأبيض. وهذا كان جزءاً من خطة الطوارئ التي درّبت على أساسها المستشفيات. وفي هذا السياق، يشير هارون إلى أنه مع وقوع الانفجارات وبدء عمليات الإسعاف «استدعت المستشفيات طواقمها الطبية والتمريضية وحتى الإداريين من خلال مجموعة على الواتس آب كان كافياً إرسال كلمة السر عليها حتى كان الكل جاهزاً بانتظار الجرحى». كان هذا أول «انتصار» بالنسبة إلى هارون. وبحسب نقابة الأطباء في بيروت، انخرط كل الأطباء في العمل، حتى ممن ليسوا من الاختصاصات المطلوبة أي جراحة العظام والترميم والعيون والجراحين العامين، حيث كان لافتاً «حضور اختصاصات مثل جراحي المسالك البولية والقلب وغيرهم للمشاركة في إسعاف الجرحى، إذ كان هناك عدد كبير من الإصابات تحتاج فقط إلى تضميد الجراح أو إلى وقف النزيف قبل اتخاذ القرار المناسب، وهذا ما كان يعطي مرونة في التعاطي». ولذلك، لم يشكّل حدث استقبال ما يقرب من 3 آلاف جريح بلبلة في معظم المستشفيات التي عملت في معظمها على إسعاف الجرحى وإجراء العمليات الطارئة التي وصل عددها حتى ما قبل ظهر أمس إلى 460 عملية أجريت غالبيتها في الوجه والعيون وأطراف الأصابع. وبحسب مدير العناية الطبية في وزارة الصحة، جوزف الحلو، هناك ما لا يقل عن 200 حالة قاسية جداً تحتاج إلى إجراء عمليات ضرورية، مشدداً على أن «90% من هذه العمليات ستُجرى في بيروت». أما الأعداد التي خرجت حتى اللحظة، فهي بعض الحالات التي أحيلت من مستشفيات البقاع إلى مستشفيات سوريا لقرب المسافة، ودفعة من حوالى 95 مصاباً أجليت أمس إلى إيران للعلاج، معظم إصاباتهم كانت في عيونهم.

أما بالنسبة إلى الحالات الحرجة التي استدعت الدخول إلى غرف العناية الفائقة، فقد كانت في معظمها لمصابين في الوجه بحيث تسببت الإصابات إما بانقطاع التنفس والحاجة لوصل المصابين على أجهزة التنفس الاصطناعي أو لحدوث نزيف في الدماغ. وليس بعيداً عن غرف العناية الفائقة، فقد ازدحمت بعض المستشفيات بأعداد مصابين احتاجوا إلى الاستشفاء، وبحسب وزير الصحة العامة قاربت نسبة من احتاجوا إلى الدخول إلى المستشفيات الثلثين، أي بحدود 1800 من أصل 2800 جريح.

يُذكر أن أعداد الجرحى في دفعة التفجيرات اول من أمس توزّعت ما بين 1850 في بيروت وضاحيتها الجنوبية و750 جريحاً في الجنوب و150 جريحاً في البقاع، فيما حصيلة أمس أكثر من 450 جريحاً.

مجزرة «البايجر» عندما اجتاح الفيروس الضاحية!

زينب حمّود

ما حدث في اليومين ليس مشهداً يمكن لذاكرة الضاحية الجنوبية أن تتخطاه وتهضمه بسهولة. «شاهدت يوم القيامة بعيني»، هكذا تصف نور «الهرج والمرج» بعدما فجّر العدو أجهزة الإرسال «بايجر» (Pager) التي يحملها عدد كبير من عناصر حزب الله أول من أمس. «كان الناس يركضون بحالة هستيرية ويسبح شبان بدمائهم وتنقل السيارات والدراجات النارية وحتى «التوك توك» مئات المصابين، من غير أن يعلم أحد ما الذي يحصل؟». صحيح أنّ أهالي الضاحية يملكون «مناعة» ضدّ الاعتداءات مثل خرق الطيران الإسرائيلي لجدار الصوت والغارات

> خلافاً لرذات الفعل بعد وقوع أي انفجار، لم يعرف الناس إلى أي وجهة يركضون

والتفجيرات، لكنّ المجزرة الأخيرة تشبه أفلام الخيال العلمي عندما يضرب فيروس قاتل مدينة بكاملها: جريمة غير مسبوقة لجهة ضخامتها والتفكير الشيطاني لمن هم وراءها، والجرأة في تنفيذها، والعدد الكبير من الجرحى في أكثر من منطقة، جرت مباغتتهم في سياراتهم، وعلى دراجاتهم النارية، وفي محال السوبر ماركت، وأثناء وجود أولادهم في أحضانهم...

قرابة الثالثة والنصف عصر الثلاثاء، كانت ريما تتسوّق في برج البراجنة عندما سقط شاب بجوارها على الأرض، وقد بدت عليه فجأة إصابة في خاصرته. ولم تفهم زهراء ما الذي حصل مع رجل يقف بهدوء على «الكاشير» في سوبر ماركت قبل أن «ينفجر» بهذه الطريقة الغريبة. «علامات الصدمة التي بدت عليه تؤكد أنه ليس إرهابياً، لكن من الذي فجّره؟»، سؤال حيّر كلّ من كان في المكان. وخلافاً لردّات الفعل بعد وقوع أي انفجار في موقع معيّن، لم يعرف الناس ماذا يتوجب عليهم فعله، وإلى أي وجهة يركضون. عندما توالت «حوادث إطلاق الرصاص» و«انفجار بطاريات السيارات»، كما فسّر البعض الجريمة في بداياتها، سأل سائق الأجرة، علي، نفسه: «هل يكون هناك يوم مشؤوم كهذا حتى أصادف في كل شارع وزقاق حادثة متفرقة؟»، قبل أن يسمع من البعض أن «مُسيّرة ترمي قذائف بشكل عشوائي».

«الجنون» على أبواب المستشفيات كان يوحي بأنّ كارثة قد وقعت، من تجمهر الناس الذي أقفل الطرقات، إلى صراخ عشرات سائقي السيارات لفتح الطريق لأنه «معنا جريح»، والقيادة المتهورة، وزحمات السير الخانقة التي دفعت أحدهم إلى ترك سيارته في وسط الطريق على بعد أمتار من مستشفى الساحل وحمل الجريح على ظهره، إلى أصوات سيارات الإسعاف التي لم تتوقف لساعات. المشهد من الداخل لم يقل كارثية، يتحدّث ممرضون عن مئات الجرحى المُضرّجين بالدماء الذين دخلوا دفعة واحدة، بين إصابات في البطن، الخاصرة، الفخذ، الأطراف ولا سيما اليدين، وأكثر الإصابات جاءت في الوجه والعينين. ولكثرة الإصابات التي وقعت في دقيقة واحدة، عالجت بعض المستشفيات جرحاها في الممرات والطوارئ، وفي الخارج على الأرصفة.

عرب خلدة تبرّعوا بالدم وتفقّدوا الجرحى

«تأكيداً على وحدة الصف السنّي - الشيعي والقفز فوق كلّ الخلافات الدّاخليّة لمُجابهة العدوان الإسرائيلي الذي استهدف اللبنانيين»، جال أحد أهم وجهاء العشائر العربيّة في خلدة، الشيخ رياض ضاهر الملقّب بـ«أبو زيدان»، على رأس وفدٍ على عدد من المستشفيات في العاصمة، توزّع عليها الجرحى للاطمئنان على صحتهم، إضافةً إلى التبرّع بالدم لمصلحتهم. وشدّد «أبو زيدان» من «مستشفى الرسول الأعظم» على أن «فصائل الدم تتعدّد من النّاحية الطبيّة، ولكن ما نشاهده اليوم من تضامن وطني يدل على أن هناك فئة دم واحدة لكل اللبنانيين باختلاف انتماءاتهم وطوائفهم، هي فئة الشهامة العربيّة»، متمنّياً السلامة للجرحى والرحمة للشهداء الذين سقطوا. وأضاف: «إذا استدعى الوطن أن نتوجّه إلى الجبهات، فنحن العشائر العربيّة على مستوى لبنان وشبّان بيروت على استعداد لذلك. تماماً كما قاومنا العدوّ ودحرناه عام 1982».

وفي السياق نفسه، دعا ديوان العشائر العربيّة «أهلنا للتوجّه إلى أقرب مركز للتبرّع بالدم، فأنتم أهل الفزعة».

الباحات الخارجية، كما فعل كلّ من مستشفى الرسول الأعظم وبهمن. شيئاً فشيئاً، بدأت خيوط الجريمة تتكشّف، لكن، عدم حصر الاعتداء في مكان واحد، وعدم معرفة من هم حاملو هذا الجهاز، والتخوّف من كشف الاستخبارات الإسرائيلية أسماء العناصر عبر استخدام الهواتف الذكية، كلّ ذلك عقّد عملية الاطمئنان على الأهل والأقارب والأصحاب، ودفع البعض إلى استخدام رسائل مشفّرة معهم أو الاكتفاء بسماع أصواتهم. ورغم هول الجريمة، إلا أنها لم «تكربج» أبناء الضاحية الذين هرعوا للإغاثة والمساعدة، إلى جانب متضامنين من أكثر من منطقة، وقد بدت لافتة لهفة أبناء طريق جديدة وطرابلس الذين سارعوا للتبرع بالدم «لأهلنا في الضاحية». وخُصصت أماكن لاستقبال المتبرّعين بالدم، كما في ميدان الشهداء في أوتوستراد السيد هادي نصرالله، وتقاطع قصقص- الطيونة. وهناك من قصد المستشفيات، ووقف عند بابها بانتظار أن يأتي دوره، مثل فتاة وقفت عند باب مستشفى الرسول الأعظم لتسأل باستمرار: «أنا A+ ما بدكن؟»، غير يائسة رغم ما سمعته أنه «نعفي النساء إلى الآن». المشهد أمام مستشفى الرسول كان سوداوياً ويصعب وصفه، ولا يقلّ سواداً بالابتعاد عن المستشفى باتجاه عين السكة، حيث تتجمهر الأمهات والزوجات والأخوات، تظهر على وجوههن علامات الحيرة والقلق، يقصدن رجالهن المتسمّرين عند باب المستشفى، بين الحين والآخر، علّهم يُسمعونهنّ خبراً عن جرحاهن.

(أ ف ب)

على الغلاف

تاريخ الاختراقات في غزة: هكذا فهمت المقاومة عدوّها

(أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

تعيد حالة الفوضى التي يعيشها المجتمع اللبناني في أعقاب عملية تفجير أجهزة «البايجر» واللاسلكي خلال اليومين الماضيين، التذكير بتاريخ طويل من عمليات اختراق مماثلة، وإن على نطاق أضيق، حصلت في قطاع غزة، ووصل بعضها إلى حدّ تنفيذ عمليات اغتيال بزرع عبوات صغيرة في أجهزة الاتصال الشخصية التي يستخدمها قادة في المقاومة بحجم القائد الكبير في «كتائب القسام»، عماد عقل، في مطلع التسعينيات. كذلك، حفلت سنوات المواجهة الأخيرة بالكثير من عمليات الاختراق الناجحة والفاشلة، والتي أفضت إلى حالة من الجدل وانعدام اليقين في الشارع، في أوقاتها. والعامل المشترك بين جميع تلك العمليات، أن المقاومة استطاعت تجاوزها وخرجت منها أكثر خبرة ويقظة.

ولا تمثّل العملية التي استشهد فيها القائد «القسامي»، نور بركة، في تشرين الثاني 2018 والتي أطلّقت عليها «كتائب القسام» اسم «حد السيف»، إلا واحداً من حوادث الاختراق الأمنية التي نفّذها جيش الاحتلال مستغلاً كل الوسائل المدنية والمؤسسات الإنسانية لتحقيق أهدافه. في تلك العملية، تمكّنت قوة تابعة لجهاز الأمن العام («الشاباك»)، من التسلّل إلى قطاع غزة، وتقمّصت طوال ستة أشهر هيئة العائلات الغزية وطرق عيشها، قبل أن يكتشفها الشهيد بركة بمحض صدفة، أثناء تنقّلها بسيارة مدنية مثيرة للشكوك في منطقة حدودية. آنذاك، دار اشتباك بالأسلحة النارية أفضى إلى مقتل أحد عناصرها واستشهاد بركة وعدد من المقاومين الذين اندفعوا للإسناد. وكشفت تحقيقات المقاومة حينها أن جيش الاحتلال استغلّ إحدى المؤسسات الأهلية المختصة بتقديم العون للمعوّقين، ولديها تنسيق وشراكة مع جهات دولية، وهرّب عبر سياراتها التي تُعبر من منفذ بيت حانون (إيرز) الذي يربط القطاع بالأراضي المحتلة، ما يحتاج إليه من أسلحة ومعدات. كما كشفت التحقيقات أن مهمة القوة التي عملت لمدة طويلة في غزة، كانت الوصول إلى شبكات اتصال السلكية للمقاومة، وزرع أجهزة تنصّت ومراقبة في مناطق حسّاسة. وأجرت المقاومة عقب اكتشاف القوة، سلسلة طويلة من التدابير الوقائية التي تحول دون تحقيق أهداف العدو.

وفي العام نفسه، كان العدو قد استهدف في عمليات أخرى مقاسم الاتصالات السلكية التابعة للمقاومة. ولعلّ واحداً من أبرز تلك الأحداث المعقّدة، وقع في منطقة الزوايدة، حيث اكتشف المقاومون أن قوات إسرائيلية خاصة نجحت فعلاً في الوصول إلى مقاسم الاتصالات ونُصبت شبكة تنصّت خطيرة وممتدة. وخلال فحص أمني لتتبّع المقاسم المخترقة وتحديد نقاط الاختراق، فجّر الاحتلال إحداها، ما تسبّب باستشهاد ستة من مقاومي «كتائب القسام»، أربعة منهم قادة ميدانيون مهمون، وأبرزهم المهندس محمود الأستاذ.

العدو استغلّ في غزة كل الوسائل المدنية والمؤسسات الإنسانية لتحقيق أهدافه

في كل تلك العمليات، وظّف جيش الاحتلال كل ما يستطيع اختراقه من منظومات إنسانية واقتصادية تحظى بهامش من الأمان وبروتوكول خاص في المعاملة على الحواجز الأمنية في القطاع. ويقول مصدر أمني، لـ«الأخبار»، إن «الاحتلال يعرف مثلاً أن سيارات المؤسسات الدولية التي تنشط في المجال الطبي والإغاثي والخيري لا تخضع للتفتيش الأمني الدقيق على الحواجز التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ولا يتورّع عن دسّ مجنّدين تابعين للشاباك في وسط طواقمها. كما يستغل هذه الامتيازات في تهريب معدات وأشخاص بشكل آمن إلى داخل القطاع. وقد اكتشفت المقاومة العشرات من تلك العمليات، وربما نجحت اختراقات لم تُكتشف». على أن الأخطر من كل ما سبق، هو اتخاذ القوات الخاصة الإسرائيلية التابعة لجهاز «الشاباك» الإسرائيلي، من مقر رئاسة «الأونروا»، نقطة أخيرة للاحتماء في حال انكشاف مهماتها. حدث ذلك عقب عملية «حد السيف» عام 2018. حينها، أثارت سيارة تابعة لمنظمة دولية الشكوك، بعدما رفضت الانصياع لعملية تحقّق شرع فيها أحد رجال الأمن قبل أن تفرّ هاربة إلى مبنى رئاسة «الأونروا» غرب مدينة غزة. وكشفت مصادر أمنية، وقتذاك، أن شخصين أجنبيين يحملان جنسية مزدوجة، ويُرجّح أنهما يعملان لـ«الشاباك» احتميا في مبنى الوكالة، فيما كان من الممكن أن يتسبّب اقتحام المقر بأزمة تنعكس على استمرارية خدمات «الأونروا» في القطاع. ولذا، قبلت المقاومة بتسوية الأزمة بأقل الخسائر.

بيت القصيد، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي اخترق سلاسل التوريد واستباح في عمليات القتل العشوائية كل لبنان، لديه تاريخ أسود في تجاوز كل المحرّمات الإنسانية لتحقيق أهدافه، فيما تخوض قوى المقاومة حرباً غير متكافئة لجهة الفارق في مستوى الهيمنة والعلاقات والتطوّر التكنولوجي. وسيكون دائماً من المتوقع أن تحدث اختراقات، غير أن ما تحقّقه المقاومة كل يوم من منجزات ميدانية، يؤكد أن نجاح العدو في أحد جوانب المعركة، لا يعني كسبه الحرب كلّها.

روايات غربية للتفجيرات: إسرائيل نحو حرب فاشلة ثانية

إعداد: **ريم هاني**

لجأ العدو الإسرائيلي، تاريخياً، إلى «حيلة» إرسال المواد المتفجرة أو الناسفة، عبر أطراف ثالثة، إلى خصومه، وعلى رأسهم طهران النووي الإيراني الذي يرى فيه الكيان «تهديداً وجودياً» له. ورغم تعدد الفرضيات حول الآلية التي اعتمدتها إسرائيل، هذه المرة، لجعل أجهزة الـ«بايجر» التي يحملها عناصر حزب الله تنفجر بشكل متزامن، فإنّ الصحافة الغربية، واستناداً إلى آراء عدد من المراقبين الذين حلّلوا الصور ومقاطع الفيديو التي تظهر انفجارات الأجهزة، يرجحون، على نطاق واسع، بأنّ إسرائيل اعترضت الشحنة القادمة إلى الحزب، و«فخختها»، قبل وصولها إلى الأراضي اللبنانية. ولا تقتصر وجهة النظر هذه على التحليلات فقط، إذ نقل موقع «أكسيوس» الأميركي، أمس، عن مسؤول إسرائيلي سابق «مطلع على العملية»، أن الاستخبارات الإسرائيلية خططت لاستخدام «الأجهزة المفخخة التي تمكنت من زرعها في صفوف حزب الله» كضربة تمهيدية، لحرب شاملة لـ«شل» الحزب. أمّا اختيار إسرائيل لهذا التوقيت، فيعود، طبقاً للمصدر نفسه، إلى تخوف القادة الإسرائيليين من أنّ «حزب الله» قد يكتشف الأجهزة، ما دفع ببنيامين نتنياهو وكبار وزرائه وقادة جيش الاحتلال ووكالات الاستخبارات إلى أخذ القرار بتنفيذ الهجوم فوراً، تجنباً لأي مخاطرة.

وخلال زيارة كبير مستشاري، جو بايدن، عاموس هوكشتين، إلى إسرائيل، الإثنين، ورغم أنّ المسؤولين الإسرائيليين كانوا منخرطين وقتذاك في نقاشات حول المخاطر المحتملة أثناء العملية، «لم يلمح هؤلاء حتى لهوكشتين، حول ما يدور في الكواليس»، بحسب المصدر نفسه، الذي تابع أنّ اتصال وزير الأمن، يوآف غالانت، بنظيره الأميركي، لويد أوستن، قبل عدة دقائق من انفجار الأجهزة، كان يهدف إلى تجنب إبقاء الولايات المتحدة «في الظلام» في ما يتعلق بالهجوم، مؤكداً أنّه «لم يتم إطلاع واشنطن» على التفاصيل. وبدورها، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى جانب وسائل إعلام غربية أخرى، أن الأجهزة الاسلكية أتت من تايوان، وفُخّختها إسرائيل قبل أن تصل إلى لبنان. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين و«آخرين» تلقّتها «غولد أبولو»، شملت نحو ثلاثة آلاف جهاز، معظمها من طراز «إيه آر 924». ودفعت مثل تلك التقارير بالشركة التايوانية إلى إصدار نفي للمصدر نفسه، إلى تخوف القادة الإسرائيليين من أنّ «حزب الله» قد يكتشف الأجهزة، ما دفع ببنيامين نتنياهو وكبار وزرائه وقادة جيش الاحتلال ووكالات الاستخبارات إلى أخذ القرار بتنفيذ الهجوم فوراً، تجنباً لأي مخاطرة.

خططت إسرائيل للعملية كضربة تمهيدية مفاجئة لحرب شاملة هدفها «شلّ حزب الله»

وخلال زيارة كبير مستشاري، جو بايدن، عاموس هوكشتين، إلى إسرائيل، الإثنين، ورغم أنّ المسؤولين الإسرائيليين كانوا منخرطين وقتذاك في نقاشات حول المخاطر المحتملة أثناء العملية، «لم يلمح هؤلاء حتى لهوكشتين، حول ما يدور في الكواليس»، بحسب المصدر نفسه، الذي تابع أنّ اتصال وزير الأمن، يوآف غالانت، بنظيره الأميركي، لويد أوستن، قبل عدة دقائق من انفجار الأجهزة، كان يهدف إلى تجنب إبقاء الولايات المتحدة «في الظلام» في ما يتعلق بالهجوم، مؤكداً أنّه «لم يتم إطلاع واشنطن» على التفاصيل. وبدورها، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى جانب وسائل إعلام غربية أخرى، أن الأجهزة الاسلكية أتت من تايوان، وفُخّختها إسرائيل قبل أن تصل إلى لبنان. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين و«آخرين» لم تسمّهم أنّ هذه الأجهزة من صنع شركة «غولد أبولو» التايوانية، وأنّ إسرائيل «عبثت بها» قبل وصولها إلى لبنان، عبر زرع كمية صغيرة من المتفجرات داخل كلّ منها. وطبقاً لمسؤولين آخرين، فقد زُرعت المادة المتفجرة، التي يُراوح وزنها بين 25 و50 غراماً، إلى جانب بطارية كل جهاز. كما وُضع «مفتاح» يمكن التحكم فيه عن بُعد لتفجير الأجهزة. وبحسب الصحيفة، فإنّ الطلبية التي الأجهزة هي أكثر ترجيحاً، نظراً إلى أنّ انفجار البطاريات لا يكون عادة بتلك القوة. ومن بين الاحتمالات المطروحة، أن يكون العدو قد استخدم مادة «Pentaerythritol tetranitrate»، الشديدة الانفجار، والتي أثارت، في السنوات الماضية، الجدل، بعد مزاعم حول استخدامها من وكالات استخبارات عدة، من بينها «الموساد».

وبطبيعة الحال، دفعت العملية الإسرائيلية غير المسبوقة، والتي من المرجح أن تنقل الحرب المشتعلة مع لبنان إلى مستوى آخر، إلى جانب التسريبات الإسرائيلية التي تكشف عن نية الكيان بنقل ثقل الحرب إلى لبنان، بعدد من المتابعين إلى التحذير من تبعات مثل ذلك السيناريو، وتحديداً على إسرائيل. وفي هذا الإطار، أورد موقع «ذا كونفرسيشن» الأسترالي، أمس، تقريراً جاء فيه أنّ «حزب الله» أعلن أنه سيرد على الهجوم، علماً أنّ «الجماعة تمتلك قدرة عسكرية هائلة، تخوّلها ليس فقط قصف شمال إسرائيل بطائرات مسيرة وصواريخ، ولكن أيضاً مهاجمة أجزاء أخرى من الدولة، بما في ذلك المدن المكتظة بالسكان مثل تل أبيب». وتابع أنّ حزب الله أظهر هذه القدرة في حربه مع إسرائيل عام 2006، والتي استمرت 34 يوماً، وقتل على إثرها 165 إسرائيلياً، من بينهم 121 جندياً، والحقت ضرراً ملحوظاً بالاقتصاد الإسرائيلي وصناعة السياحة. وفي حين كانت خسائر الحزب «كبيرة»، إلا أنّ الجيش الإسرائيلي فشل في «تدمير الجماعة أو ردعها»، طبقاً للموقع، الذي يذكر أيضاً بأنه «بعد قرابة عام من حملة تدمير غزة وسكانها، فشلت إسرائيل في القضاء على (حماس)». ويتابع أصحاب هذا الرأي، أنّه في حال كان «القادة الإسرائيليون والأميركيون» يعتبرون أن إيران «ستستمر في الامتناع عن أي عمل قد يدفعها إلى الحرب مع إسرائيل والولايات المتحدة، فهم مخطئون». وفي تقرير سابق، حذّر الموقع نفسه إسرائيل من فتح حرب على جبهتين في الوقت عينه، مشيراً إلى أنّ معظم الخبراء العسكريين، يتخوفون على الأرجح، من أن تفعل إسرائيل ذلك، موجهين نصائح إلى الأخيرة بالاستفادة «من تجارب الماضي»، ولا سيما غزو الولايات المتحدة للعراق، فيما كانت لا تزال غارقة في حرب أفغانستان، وهو ما انتهى إلى نتائج كارثية.

إيران: المعادلة تغيّرت

طهران - **محمد خواجوئي**

كان لتفجيرات لبنان صدى واسع في إيران، حيث وضعت السلطات ما جرى في خانة «العمل الإرهابي الذي قام به الكيان الصهيوني»، فيما أطلقت وسائل الإعلام، تفسيرات وتحليلات متعددة حيال الحدث الأمني وتداعياته، وعدّته مؤشراً إلى تصعيد المواجهة بين حزب الله وإسرائيل. وقال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إن «هذه الحادثة أظهرت مرّة أخرى أن رغم ادّعاء الدول الغربية والأميركيين أنهم يسعون إلى وقف إطلاق النار، إلا أنهم في الواقع يدعمون بشكل كامل جرائم الكيان الصهيوني وعمليات القتل والاغتيالات العمياء».

وأعرب رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، في رسالة بعث بها إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ورئيس مجلس النواب نبيه بري عن تعاطفه وتضامنه، واتصل وزير الخارجية عباس عراقجي اتصالاً هاتفياً بنظيره اللبناني عبد الله بوحبيب، ندّد فيه بـ«الإجراء الإرهابي للكيان الصهيوني».

ووفقاً لوكالة «تسنيم» القريبة من «الحرس الثوري» فإن انفجارات الثلاثاء هي «أضخم عملية إرهابية سيبرانية في التاريخ»، وبمنزلة ردّ فعل إسرائيلي على «الضربة العسكرية والاستخبارية» التي نفّذها حزب الله ضدّ إسرائيل في «عملية الأربعين». وقالت إن «الحزب، ومع مضيّ 11 شهراً على خوضه قتالاً ضدّ الكيان (الصهيوني)، لم يكشف بعد عن أسلحته الاستراتيجية، إذ استهدف طوال هذه المدة الكيان بالمُسيّرات والصواريخ الخفيفة، وأثقل سلاح استخدمه كان صاروخ بركان. إن إجراء الكيان الصهيوني هذا هو بمنزلة تغيير معادلة القتال بالنسبة إلى حزب الله، وبالتالي، فإن المحاذير السابقة للمقاومة ستتحسر في القتال ضد الكيان».

بدورها، رأت صحيفة «فرهيختكان» الأصولية في حادث تفجير أجهزة البيجر، محاولة إسرائيلية لـ«إرهاق وإنهاك القوى الإنسانية لحزب الله». وكتبت: «عمليات التخريب لا تظهر فقط اشتداد حدّة الصراع، بل تثير القلق من احتمال شن الكيان الصهيوني هجوماً برياً على لبنان. إن تصعيداً كهذا يمكن أن ينطوي على تغييرات لافتة للانتقال من النماذج السابقة للاشتباك المتناوب إلى اشتباكات عسكرية مستدامة وأكثر شدّة. إن الأهداف الاستراتيجية لهجوم بري يمكن أن تشتمل على تدمير البنية التحتية لحزب الله وتقليص قدراته على شن المزيد من الهجمات على الكيان الصهيوني».

ولفتت صحيفة «أرمان ملي» الإصلاحية، في مقال لمحلّل الشؤون الدولية، حسن هاني زاده، إلى أن «اغتيال بعض الشخصيات المؤثرة في محور المقاومة والهجوم على أجهزة اتصالات هو جزء من خريطة الطريق الجديدة التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي لتغيير المعادلة الميدانية»، منبّهاً إلى احتمال أن يكون الهجوم السيبراني «مقدمة لهجوم عسكري واسع على لبنان».

(أعلام السفارة اللبنانية في إيران (أ ف ب

تركيا تتضامن: لموقف إقليمي ضدّ إسرائيل

محمد نور الدين

أثار العدوان الأمني الإسرائيلي على لبنان، والذي أسفر عن استشهاد 12 شخصاً وإصابة نحو 2800 آخرين (في الموجة الأولى منه) ردّ فعل فورياً من جانب تركيا. إذ سارع الرئيس رجب طيب إردوغان إلى الاتصال برئيس الحكومة نجيب ميقاتي متضامناً، مشيراً إلى أن «إسرائيل تسعى إلى توسيع النزاع في المنطقة كلّها، وهذا خطير إلى أقصى درجة». ومؤكداً أنه سيواصل «الجهود لوقف العدوانية الإسرائيلية». كذلك اتصل وزير الخارجية التركي حاقان فيدان بميقاتي معزّياً.

ووصف رئيس «حزب المستقبل»، أحمد داود أوغلو، الحادثة بأنها «أسلوب جديد في الحرب يعكس المقاربة البربرية لنظام نتنياهو الذي لا يتورّع عن قتل المدنيين». وقال عبر منصة «إكس»: «في حال تبنّي هذا المفهوم الجديد الذي لا يعترف بأيّ بعد أخلاقي وقانوني من قِبَل الدول الأخرى والجهات الفاعلة، فلن يشعر أحد بالأمان في العالم»، داعياً دول المنطقة إلى تطوير موقف مشترك تجاه الخطر الجديد، وإلى إثارة القضية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ اجتماعاتها الأسبوع المقبل. ورأى رئيس «حزب السعادة» تيميل قره موللا أوغلو أن الهجمات التي تقوم بها إسرائيل في غزة لن توصلها إلى أيّ نتيجة، وأن «الصهيونية، بهجماتها على لبنان، لن تخرج إلا خاسرة من هذه الفوضى التي تسعى إليها».

وكتب الصحافي المعروف مراد يتكين أنها المرّة الأولى التي تتم فيها عملية من هذا النوع تستهدف الكثيرين في أكثر من مكان وفي التوقيت نفسه، لافتاً إلى أن «إسرائيل انتقلت من أسلوب القتل الفردي إلى أسلوب القتل الجماعي، وبات كل جهاز تلفون مصدر خطر أن يكون سلاحاً؛ وهي بذلك، لا تتردّد في تحويل الحرب في غزة إلى حرب إقليمية». كما أن الهجمات تدلّ على أن «الولايات المتحدة تواصل تقديم كل أنواع الدعم بإسرائيل، عشيّة الانتخابات الأميركية».

مراجعة شاملة لمنظومة الاتصالات: صنعاء تتحسّب لمكر العدو

صنعاء - **رشيد الحداد**

رغم تخلّي اليمنيين عن استخدام أجهزة «البايجر» منذ سنوات، إلا أن تحويل الكيان الإسرائيلي لهذا النوع من أجهزة الاتصالات إلى وسيلة لاستهداف المقاومة والمدنيين في لبنان، دفع بالسلطات الرسمية في صنعاء إلى البدء في مراجعة شاملة لمنظومة الاتصالات كإجراء احترازي، وذلك لمنع أي اختراق مفترض من قبل الكيان. وجاء هذا بالتوازي مع موجة استنكار شعبية ورسمية واسعة للجريمة الإسرائيلية التي ارتُكبت خلال اليومين الماضيين بحق اللبنانيين.

وتشمل الإجراءات تقييم منظومة الاتصالات ومعرفة مصادر استيراد الأجهزة، خصوصاً بطاريات «الليثيوم» الحديثة، ودرس إمكانية استغلال العدو لعدد من وسائل الاتصالات، أكان في أعمال تجسسية أو في أعمال إجرامية انتقامية، كما حدث في بيروت والمناطق اللبنانية. وجاء ذلك بعد تشكيك عدد من الناشطين العاملين في مجال الاتصالات في سلامة عدد من أجهزة الهاتف وخوادم الإنترنت وبطاريات «الليثيوم» الحديثة التي استُوردت منذ مطلع العام الجاري.

وأعادت التحقيقات الأخيرة إلى الواجهة ملف بيع قطاع الاتصالات في المحافظات الجنوبية لشركة «tix» الإماراتية - الإسرائيلية، في أيلول الماضي، من قبل حكومة عدن. ووفقاً لاتفاق بيع الـ«عدن نت»، فإن الشركة الإماراتية - الإسرائيلية حرصت على الاستحواذ على نحو 70% من أصول الشركة التابعة للحكومة المالية للتحالف السعودي - الإماراتي. ورغم اتساع نطاق الاعتراض على هذه الصفقة في المحافظات الجنوبية باعتبار تسليم قطاع الاتصالات جريمة بحق السيادة اليمنية، إلا أن الإمارات التي تحوّلت إلى أداة اختراق متقدّمة لإسرائيل، استخدمت نفوذها للإبقاء على الاتفاقية.

تجدد المخاوف من سيطرة شركة إماراتية - اسرائيلية على قطاع الاتصالات في الجنوب

وبالتزامن، فجّر إعلان أيلون ماسك، مالك أكبر شركة اتصالات في العالم، في منشور على منصة «إكس»، أن «الإنترنت الفضائي عبر القمر الصناعي ستارلينك أصبح متاحاً للمرة الأولى في اليمن»، موجة واسعة من السخط الشعبي. واعتبر ناشطون أن تلك الخطوة تأتي ضمن ترتيبات لتكرار سيناريو لبنان ولو بطريقة أخرى، بينما أشار مراقبون إلى أنها تأتي في إطار الترتيبات لتصعيد عسكري في اليمن، نظراً إلى مشاركة الشركة الأميركية في تقديم الدعم العسكري لحلفاء الغرب في أوكرانيا. ولأن اليمن ليس بلداً ذا أهمية اقتصادية كبيرة للشركة، فإن توقيت الإعلان، حمل أبعاداً عسكرية واستخباراتية، بحسب المراقبين. وما عزّز تلك الشكوك أن ماسك يُعد أحد أبرز أصدقاء رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، وزار أخيراً معسكرات الاحتلال على تخوم قطاع غزة برفقة نتنياهو، ضمن محاولاته دعم الكيان معنوياً واقتصادياً.

وفي هذا الإطار، طلب مسؤول في الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، من إسرائيل، مساعدة قوات تلك الحكومة ضد حركة «أنصار الله». ونقلت صحيفة «إسرائيل هيوم» عن المسؤول الذي وصفته بـ«الرفيع المستوى»، انتقاده الضربات الأميركية دعم القوات الجنوبية، قال المسؤول نفسه: «أظن أن هذه القضية لا تلقى صدى لدى الأميركيين بقدر ما تجد صدى لدى الإسرائيليين. بعد كل شيء، نتحمّل نحن والإسرائيليون وطأة وجود هذه الفصائل الإرهابية».

على الغلاف

إسرائيل تحوّل السلع التكنولوجية إلى أدوات للقتل

سلاسل التوريد لم تعد آمنة

بمعزل عن الطريقة الاستحباراتية والتقنية، فإن تحويل أجهزة مدنية مثل «البايجر» الى متفجّرات تستهدف القتل، سيرفع منسوب المخاطر في سلاسل التصنيع والتوريد وينعكس سلباً على الثقة بين الدول المصنّعة والدول المستهلكة. فقد يعمد كل طرف إلى تعديل قواعد الأمان المتعلقة باستيراد السلع بشكلها الأولي او النهائي والسماح بعبورها حدوده. السمعة التجارية ستصبح قيد الاختبار، وهو ما تترجمه الدول في تكتلاتها الجيواستراتيجية بين دول متحالفة او متخاصمة أو حتى محايدة. من سيثق بمنتج صادر من مصنع «مخروق»؟ أو من دولة «مخروقة»؟ هل الحاجة إلى سلعة ما تفوق مخاطرها الامنية؟ قد تكون انفجارات أجهزة «البيجر» و«اللاسلكي» حادثاً فريداً، أبعد متصل بسلاسل التصنيع والتوريد التي ستكون جزءاً من إعادة تشكيل التكتلات الدولية

ماهر سلامة، فواد بزي

نفّذ العدو الإسرائيلي، أول من أمس، عملية إرهابية، من خلال تحويل أجهزة «البايجر» التي تحمل علامة تجارية خاصة بشركة «غولد أبولو» التايوانية إلى متفجّرات تستهدف قتل أفراد عُزّل. وما تبيّن حتى الآن أن العدو تمكّن، بطريقة ما، من اختراق سلسلة التصنيع والتوريد، أي ما بين المُصنِّع (سواء في تايوان أو في غيرها)، والمستهلك في لبنان. وهذا ما دفع الشركة إلى إصدار بيان ينفي مسؤوليتها عن صناعة هذه الشحنة وتوريدها إلى لبنان، مدّعية بأن الشحنة صُنِعت في بلد أوروبي لديه رخصة إنتاج هذه السلعة بالاسم التجاري المملوك من الشركة التايوانية. وقد سارعت السلطات التايوانية إلى التحقيق مع مالكي ومديري الشركة، فيما اضطرت الشركة التايوانية إلى إصدار بيان ينفي شبهة تصنيع الشحنة الواردة إلى لبنان.

ما حصل ليس حدثاً تجارياً عادياً، ولا سيما في الصناعات المتّصلة بتكنولوجيا الاتصالات بكل ما فيها من القطع التي يتشكّل منها الـ«بايجر» أو أي جهاز لاسلكي آخر مثل الخلوي وسواه وصولاً إلى محطات البث والتجهيزات الأساسية لها. فهذا الحدث أضاف إلى شبهات التنصّت التي كانت تدور حول عالم الاتصالات، تأكيدات بتحويل الأجهزة إلى أدوات اغتيال وقتل. كلّ ذلك سيرفع من مستوى المخاطر التجارية، ويضرب الثقة بين المُصنّع والمستهلك. فالمنتجات المُخصّصة للمدنيين، يمكن أن تتحوّل في ثوان إلى آلات اغتيال، بينما يمكن أن يمتدّ الخرق الإسرائيلي لأجهزة «البايجر»، إلى خروقات أخرى لا تنحصر بلبنان أو بسلعة واحدة، بل تصل إلى دول أخرى وتشمل عدداً كبيراً من الأجهزة المستخدمة مدنياً في المنازل.

يثير الخرق الإسرائيلي لخطوط الصناعة والتجميع أسئلة بشأن حياد الشركات عن الصراعات العالمية. فـ«البايجر» مثلاً، جهاز يُستعمل مدنياً على نطاق واسع في التواصل مع الفرق الطبية والإسعاف والإطفاء، علماً أن الدول لا تُخضع استيراد الأجهزة المخصّصة للاستخدام المدني لأيّ تدقيق أمني، بعكس تلك المُستخدمة عسكرياً. ورغم التدقيق الأمني الذي تمارسه المقاومة في لبنان على استيراد ما تحتاج إليه من أجهزة وأدوات، إلا أن العدو وجد طريقة للتسلل عبر استغلال سلاسل التوريد لتحويل «البايجر» إلى «أحصنة طروادة»، واستسهل تفجير الأجهزة بشكل جماعي بين الناس. وهذا الأمر يتجاوز حدود ما هو معروف عما يحصل في عالم التكنولوجيا لجهة تجميع البيانات والداتا وبيعها سواء بهدف تجاري أو أمني، إذ إن الخرق الإسرائيلي أظهر قدرة استخباراتية على تنفيذ عمليات قتل جماعي. أصلاً، تجميع الداتا وبيعها هما دليل واضح على انحياز الشركات إلى مصالح تجارية وأمنية محدّدة، إلا أن انخراط الشركات، سواء عمداً أم إهمالاً، في تحويل المنتجات الإلكترونية إلى آلات للقتل سينعكس حتماً على قواعد الإنتاج والتكتلات التجارية بين الدول التي تحكم عملية الإنتاج والتوريد. ثمة دول لن يعود بإمكانها الثقة بمنتجات تأتي من شركات قد تكون منخرطة مع أعداء لها أو «مخروقة».

> **لم يعد الأمر يقتصر على جمع البيانات والداتا وبيعها لأهداف تجارية**

منهم. فما الداعي لإدخال منتجات أبل إلى روسيا مثلاً؟ وأي منتج فيه شرائح إلكترونية متناهية الصغر (يمكن تحويلها إلى أدوات متفجّرة أو التأثير فيها عن بعد) تأتي من تايوان وتُنتج من خلال قوالب صُنعت في هولندا لا يمكن الثقة به في الصين وروسيا وبعض بلدان المشرق مثلاً.

عملياً، ما حصل يثير مسألة أساسية: لبنان مثل الكثير من البلدان التي تعتمد على سلاسل التوريد التي فرضتها العولمة بصيغتها النيوليبرالية، لشراء الأجهزة الإلكترونية. والواقع، أن الغرب يحتكر التكنولوجيا، وإن كانت الصين تحاول المنافسة وتقدّمت في بعض المجالات. يصف ديفيد سميث هذا الأمر بـ«التبعية التكنولوجية»، ويشرح في دراسة بعنوان «التكنولوجيا والنظام العالمي الحديث: بعض التأملات»، أن التبعية التكنولوجية أصبحت أهم الأدوات التي تستخدمها دول «المركز الرأسمالي»، أي الدول الغربية، للحفاظ على تفوّقها ضمن هرميّة النظام الإقتصادي العالمي. في المقابل، «دول الهامش»، أي باقي دول العالم، غير قادرة على استخدام مواردها في التطوير، لأن الأبحاث اللازمة تحتاج إلى بنى تحتيّة مكلفة جداً تضمّ مختبرات وجيوشاً من المتخصّصين وأنظمة تعليم متميّزة... كل هذا يحتاج إلى موارد ماليّة هائلة، بفعل وضعها في النظام الاقتصادي العالمي. لذا، تبقى هذه الدول بحاجة إلى التكنولوجيا التي تطوّرها دول المركز. التبعية التكنولوجية ظهرت لأول مرة منذ نحو 4 عقود حين أراد كين تومسون، وهو أحد مبتكري نظام التشغيل «يونيكس unix»، اختبار القدرة على إخفاء باب خلفي سرّي في سجلّ الدخول إلى «يونيكس» من خلال «درس» برمجة خبيثة تمنحه القدرة على تسجيل الدخول إلى أيّ طرف يستعمل هذا النظام من دون أن يكتشف التلاعب. وكتب كين تومسون لاحقاً في محاضرة ألقاها عام 1984: «لا يمكنك الوثوق في التعليمات البرمجية التي لم تصنعها بنفسك بالكامل، وخصوصاً برنامج التشغيل، من الشركات التي تُوظّف أشخاصاً مثلي».

هذا الواقع، يضع الدول الفقيرة أو «دول الهامش» بين خيارين: أن تعمل شركاتها بالتقنيات المتوافرة لديها، وهي أقل كفاءة و لا تستطيع مجاراة الشركات الأخرى لا في التقدم ولا في الأرباح، أو شراء التكنولوجيا من دول المركز وتسديد فاتورة باهظة ثمناً لحقوق الملكية. هذا يعني أنها ستدفع في الحالتين ثمن تخلّفها التكنولوجي. وفي حالة أجهزة الاتصالات، تجد «دول الهامش»، مثل لبنان، نفسها مضطرة إلى الاعتماد على سلاسل التوريد الغربية بشكل مركّز، وهو ما يجعل الدول المناوئة أو حركات المقاومة مكشوفة أمام مخاطر خرق سلاسل التوريد.

(هيثم الموسوي)

من تسميم المياه الى مجزرة الاتصالات: القتل الجماعي نهج إسرائيلي

خضر خروبي

لا تنفصل موجة التفجيرات المتتابعة، على مدى اليومين الماضيَين، لعدد كبير من أجهزة الـ«بايجر» والاتصال اللاسلكي، عن سلسلة ممتدّة من الجرائم الجماعية التي دأب الكيان الصهيوني على تنفيذها، عبر حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي. وهي جرائم لطالما شكّلت أحد أهم المنطلقات الاستراتيجية لتنفيذ المشروع التوسعي الإسرائيلي في المنطقة، لكونها حظيت بـ«مباركة» القادة الأوائل والحاخامات في الكيان على حد سواء، وتجسّدت على الأرض بمجازر تجاوز عددها الـ3400، معظمها سُجّل في غزة، وواصله العدو منذ الأيام الأولى لتأسيس كيانه في 1948، كما جرى في دير ياسين، والدوايمة التي تُعدّ إحدى أكبر المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في العام المذكور، مروراً بمجزرة بحر البقر في مصر عام 1970، ومجزرتَي قانا في لبنان، خلال عامي 1996 و2006، ولا تنتهي عند إصرار حكومة بنيامين نتنياهو في الوقت الحالي على مواصلة حرب الإبادة الجماعية على القطاع، بل وانتهاج سياسة العقاب الجماعي في الضفة الغربية أيضاً.

من هدم البيوت وتسميم المياه إلى الإبادة الجماعية

تلك الممارسات العدوانية الممنهجة بحقّ الفلسطينيين بصورة جماعية، والتي تشمل انتهاكات واسعة لـ«نظام روما الأساسي» والقانون الدولي، بما فيها الاستهداف المباشر للسكان بشكل مكثّف بقصد القتل والترحيل، فضلاً عن السجن والتعذيب والحصار وتدمير البنى التحتية الخدمية بما فيها الكهرباء والوقود والاتصالات، أجمعت تقارير منظمات إغاثية وإنسانية دولية عدة، ومن ضمنها «العفو الدولية»، و«هيومن رايتس ووتش»، و«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» («الأونروا»)، على اعتبارها قرينة على ارتكاب الجانب الإسرائيلي جرائم حرب وتطهير عرقي، وجرائم ضد الإنسانية. فإضافة إلى ارتفاع حصيلة ضحايا العدوان على غزة، والتي تخطّت الـ130 ألفاً بين شهيد وجريح، وتدمير ما لا يقل عن 150 ألف وحدة سكنية بشكل كامل، وفق إحصاءات الأجهزة الحكومية في القطاع، وثّق «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، في أيار الماضي، ما سمّاه «جرائم مروّعة» ضد الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين، مستنكراً إخضاع هؤلاء لممارسات غير إنسانية على غرار الضرب بقصد القتل، وإحداث إصابات وإعاقات دائمة، فضلاً عن الحرمان من الطعام والرعاية الطبية، وكذلك العنف الجنسي، والصعق بالكهرباء، وتعصيب الأعين وتقييد الأيدي والأرجل لفترات طويلة وممتدّة، وهو أمر أدانته حركة «حماس»، في بيان، مؤكّدة أن سلطات الاحتلال تمارس «أبشع الجرائم» بحقّ 9500 أسير فلسطيني في سجونها، بينهم ما لا يقل عن 56 صحافياً و80 امرأة، و200 طفل.

وكما هو معلوم، فقد شكّل العنف أداة أساسية لدى الحكومات

> **يضاف إلى سجل الجرائم الإسرائيلية، قيام سلطات الاحتلال في بعض مناطق الضفة بتسميم مياه الشفة**

الإسرائيلية المتعاقبة خلال الأعوام الأخيرة، لإدارة العلاقة مع قطاع غزة، الذي كان مسرحاً لأكثر من عملية عسكرية مدمّرة بين عامي 2006 و2023، ومن أبرزها عدوان عام 2008 الذي صدر على إثره ما عُرف بـ«تقرير غولدستون»، وخلص إلى توثيق وإدانة جانب كبير من الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين والأعراف الدولية، ومنها استهداف مقارّ حكومية وشرطية، واستخدام أسلحة فوسفورية محرّمة دولياً؛ وعدوان 2014 الذي أسفر عن تدمير ما لا يقلّ عن 5000 وحدة سكنية، واستشهاد قرابة الألفي شهيد، وهي حصيلة تعادل حصيلة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقرابة نصف حصيلة انتفاضة الأقصى، المُقدّرة بنحو خمسة آلاف شهيد.

ويضاف إلى سجلّ الجرائم الإسرائيلية، قيام سلطات الاحتلال في بعض مناطق الضفة بتسميم مياه الشفة عبر تحويل ما نسبته 60% من مجاري الصرف الصحي والنفايات في المستوطنات، نحو الأراضي التي يقطنها فلسطينيون، وهو بالضبط ما وثّقته وزارة الصحة الفلسطينية في قرية مراردا في بلدة سلفيت، صيف عام 2019، مؤكّدة أن ما جرى أفضى إلى تسمّم أكثر من ألف شخص. والأمر نفسه تكرّر في سنوات لاحقة، بخاصة في عام 2021، حيث ردمت قوات الاحتلال في ذلك العام وحده 121 بئراً ومجرى للمياه. ولم تتوقّف، بالتوازي، عمليات هدم المنازل والتهجير القسري للفلسطينيين، والتي لم تنحصر في عموم مناطق غزة خلال فترة ما بعد عملية «طوفان الأقصى»، بل انسحبت على مناطق في الضفة الغربية، حيث تمّ تهجير أكثر من ألف فلسطيني قبل أشهر قليلة من بدء العملية، وتحديداً خلال عام 2022.

كل ذلك يجري في موازاة التغوّل الاستيطاني في الضفة، حيث ارتفع عدد المستوطنات هناك، خلال العامين الماضيين، إلى ما لا يقل عن 14 ألف وحدة استيطانية، أكبرها في مستوطنة «معاليه أدوميم» شرق مدينة القدس، بتمويل من حكومة بنيامين نتنياهو، وفق منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية. وتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي عدد المستوطنين في مناطق الضفة، يقارب الـ800 ألف، من بينهم 230 ألف مستوطن في داخل القدس الشرقية، وهو أمر وضعته «لجنة التحقيق الدولية المستقلّة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، في خلاصة موقف أصدرته في نهاية أيلول الماضي، في سياق الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لـ«حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»، من خلال احتلالها الطويل الأمد، واستيطانها، وضمّها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

«اعتداءات تكنولوجية» و«ترانسفير»

وإذا كانت الساحة اللبنانية، شأنها شأن الساحة الفلسطينية، قد عانت الأمرّين من الاعتداءات الإسرائيلية على البشر والحجر، وحتى الثروات الطبيعية كالمياه، والاجتياحات (المفترضة) من الغاز، فإنها اتّسمت بطابع «خاص» و«مبتكر» في تعامل الكيان الصهيوني معها في العقدين الماضيين، خصوصاً بعد اكتشاف قادة العدو صعوبة «المواجهة التقليدية» مع لبنان، وفق ما دلت عليه تجربة حرب تموز من عام 2006، ليلجأ الاحتلال إلى أسلوب «المواجهة التقنية»، بخاصة لناحية محاولة اختراق شبكات الاتصالات في لبنان. ومن منظور القانون الدولي العام، تندرج الأفعال الرامية إلى اختراق شبكة الاتصال، ولا سيما الثابتة والخلوية لبلد ما، ضمن جرائم التجسّس والقرصنة المعلوماتية، وهي بذلك تُعدّ اعتداء سافراً على السيادة وانتهاكاً للقرارات الدولية، وفي مقدّمها القرار 1701، وتحديداً الفقرة الخامسة منه.

أما في الجولان، فإن طريقة تعامل سلطات الاحتلال مع السكان تكاد تكون أشبه استنساخاً لما يجري في الضفة الغربية، حيث تُتبع استراتيجية الضم التدريجي القسري، بحكم الأمر الواقع، والتي أسفرت إبان عهد الإدارة الأميركية السابقة عن الحصول على اعتراف رسمي أميركي بضم الجولان إلى الكيان. وتدعم ذلك تقارير وسائل إعلام إسرائيلية عن خطوات تدريجية قامت بها الحكومات المتعاقبة على مدى عقود لتنظيم عملية «ترانسفير» قسرية منظّمة ضدّ أهالي الجولان منذ احتلاله عام 1967، للتضييق عليهم، وحثّهم على المغادرة، وهو أسلوب سبق أن وصفته صحيفة «هآرتس»، في أحد تقاريرها، نقلاً عن ضباط إسرائيليين كبار، بسياسة «تطهير» الجولان من سكانه العرب. وتُعدّ مجزرة الدردارة في الجولان، الذي هُجّر معظم سكانه المُقدّرة أعدادهم قبيل حرب «النكسة» بـ130 ألف شخص، أحد أبرز الشواهد على تلك السياسة.

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4692

أفقيا

1- من الكواكب – ثغر – 2- جامعة مصرية – مدينة فلسطينية – 3- أمور فظيعة – باب عظيم – 4- أطول أنهر فرنسا – ممسوس وخفيف العقل – 5- الحد الأدنى الذي يتعيّن حضوره في مجلس النوّاب لتكون مقررات الجلسة قانونية – قصف مدفعي – 6- القصر – ضاع – 7- مدافن – فتح الباب على مصراعيه – 8- وشى – يوافقها ويلائمها – 9- رئيس وزراء بريطاني راحل – 10- مطار فرنسي

عمودياً

1- إحدى أقاليم جنوب السودان – 2- جزيرة إيطالية – يبيعه الجزّار – 3- جزيرة في جنوب الفيليبين – تهيّأ للحملة في الحرب – 4- متشابهان – بقيّة حسابي في المصرف – 5- ثمر النخل – حرف عطف – من الحيوانات – 6- أحد متصرفي جبل لبنان – 7- للتأوه – كاتب سرياني قديم يُعرف بالأبرص – 8- بطيخ أصفر – بلدة لبنانية في قضاء عاليه – 9- حل العقدة – لمع البرق – هدم – 10- إعلامي لبناني

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
		■								1
			■							2
	■					■				3
					■					4
			■					■		5
		■								6
	■				■					7
							■			8
				■		■		■		9
	■									10

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الشيخ إمام – 2- ماندیلا – ني – 3- أرق – اليراع – 4- لن – فرّي – دقق – 5- دكار – طوكيو – 6- ناي – 111 – شب – 7- كوانتس – 8- اب – لور – 9- هاون – لولو – 10- جورجي جوكوف

عمودياً

1- أم الدنيا – 2- لارنكا – بهو – 3- شنق – ايك – أر – 4- يد – فر – ولوج – 5- خيار – 11 – ني – 6- الليطاني – 7- ماي – وات – لو – 8- ردك – سلوك – 9- مناقيش – ولو – 10- يعقوب صرّوف

sudoku 4692

6			4	7	2	1		5
	5							
				9			8	
3	2			8			4	1
8		9				5		3
4	1			3			2	8
	3			4				
							7	
7		2	3	1	9			4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4691

6	8	5	9	1	3	2	7	4
4	9	1	2	7	5	6	3	8
7	2	3	4	8	6	9	5	1
5	7	9	3	6	4	1	8	2
3	1	4	8	9	2	7	6	5
2	6	8	7	5	1	3	4	9
1	5	2	6	4	7	8	9	3
9	3	6	5	2	8	4	1	7
8	4	7	1	3	9	5	2	6

مشاهير 4692

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

صحافي وكاتب من العراق. من مؤلفاته « عراقي في باريس »

6+4+5+2 = دنيء الأصل ■ 11+9+10+7 = توابيت ■ 1+3+8 = إمساك عن الطعام

حل الشبكة الماضية: **ادموند سينسر**

المجزرة الواحدة

أيهم السهلي *

لم يزل محمد سرور مرعي، الرجل الذي فقد والده، وعدداً من إخوته في مجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول عام 1982، يروي كل عام، تفاصيل قتل أهله، ومثله شقيقه ماهر الذي شهد بأمّ عينه كيف أطلق المهاجمون النار على والده في ظهره، بعدما أمروه بالوقوف أمام الجدار في منزلهم إلى جوار بقية العائلة، فاردوه في ظهره، وأردوا شادية (سنة وثلاثة أشهر) وهاجر (7 سنوات)

> لقد مرّت الجريمة، ولم يعد منها سوى الذكرى، واحترام ضحاياها. ولأن القتلة ظلّوا طلقاء، نعيش اليوم ما نعيشه من الإبادة المستمرة منذ عام تقريباً في غزة

وشادي (3 سنوات) وفريد (8 سنوات) وبسام (11 سنة) وسعاد التي كان عمرها 14 عاماً، لم تستشهد، لكنها أصيبت بشلل تعاني منه حتى الآن.

قبل أن يسفكوا دم العائلة، سرقوا منهم المال، كل ما كان الأب سرور مرعي يملكه أخذوه، أخبرهم بأن يأخذوا المال، ويأخذوه ويقتلوه، ويتركوا أولاده أحياء، وعوده، فقتلوه، وقتلوا الأولاد.

بذكر ماهر، كيف قتلوا عائلته، فقد شاهد بعينه كل شيء. وماهر واحد من الشهود الرئيسيين على المجزرة، فقد قابلته هيئات عدة أجرت التحقيقات والأبحاث، يقول في استعادة ما حصل يوم 17 أيلول/ سبتمبر 1982 في منزل عائلته الكائن بمنطقة الحرج المجاورة تماماً للمخيم «شافونا.. شافونا.. افتح ولا منفجم بيتك، نحنا جيش الدفاع الإسرائيلي، عرف أبوي من الصوت واللغة، إنهم مش إسرائيليين، دخلوا البيت من غير ما نفتح لهم، حققوا معنا. بلشوا إطلاق النار، قوّصوا ابوي، وصار القواص عشوائي، أنا هربت ع الحمام إكان عمر ماهر 12 سنة)، ومعي أخوي اسماعيل (9 سنوات)، ومن الحمام شفنا كل شي. قوّصوا إخواتي، بسام أخوي كان واقف بين الحيط والفرشات، وكنا قبل بيوم، نمرّح، وقلّي، انو لو إجوا يقتلونا بتخبي بين الفرشات والحيط، وبالفعل كان نصيبه أن يموت بين الفرشات والحيط. أختي شادية كان عمرها سنة وثلاثة أشهر، ويتحبي باتجاه أمي، ولما وصلت بين أمي وأبوي، قوصوها براسها».

خارج المنزل، وبعدما تمكنت بمامة عبد الله والدة ماهر من الخروج مع ابنتها نُهاد (16 عاماً)، وقد أصيبتا بثلاث طلقات على الأقل، نحو مستشفى غزة لتلقي الإسعافات الأولية، وطلب الإسعاف لسعاد التي أصيبت بجروح خطيرة أدت إلى شللها فوراً، كانت صدمة الأم وابنتها نهار، بأنهما مرّتا فوق الجثث، كما تعرّضتا لإطلاق نار وشتائم كثيرة.

هذه القصة المؤلمة وغيرها قصص كثيرة لا مفاضلة فيها بحجم الألم، تحفل بمثلها ذاكرة الناس في مخيم شاتيلا ومحيطه، من فلسطينيين ولبنانيين، فالقتلة لم يفرقوا بين الجنسيات، فاجرموا بكل بشري أمامهم، وكان في حصادهم سوريون ومصريون وبنغلاديشيون واتراك وباكستانيون وسودانيون وإيراني وتونسي.

مرّ على المجزرة 42 عاماً، ولم يحاسب أحد، ويبدو أن القتلة لن يحاسبوا، والأسوأ من هذا، أنهم لا يكترثون، ولا يعوّلون مثلاً على نسيان ذوي الضحايا. فليس لديهم أيّ وجل أو إحساس بفداحة ما فعلوا.

لقد مرت الجريمة، ولم يعد منها سوى الذكرى، واحترام ضحاياها. ولأن القتلة ظلّوا طلقاء، نعيش اليوم ما نعيشه من الإبادة المستمرة منذ عام تقريباً في غزة، والعدوان المترافق على لبنان وجنوبه تحديداً. وما لم يحاسب الاحتلال وأعوانه على أفعالهم، فإن المجزرة ستستمر إلى ما لا نهاية، ولن تتوقف، إلا بتوقفنا عن الحياة. وهذا ما لم ينجح فيه قبل 76 عاماً، ولن ينجح اليوم، والدلائل على ذلك كثيرة. لكن الأثمان في المقابل كبيرة جداً، نعيشها، ولا يمكن أن نتعايش معها، والمفروض أن لا يتعايش معها العالم أيضاً، إن كان هناك من يودّ الحفاظ على بعض القيم بين البشر، ولا سيما أن الانحياز الأعمى للاحتلال، والتبرير الكامل لجرائمه، في مقابل تجريم كل فعل فلسطيني أو من أجل فلسطين وشعبها، يجرّم في أكثر الأماكن التي تطالب بالديموقراطية، وتقول إنها تدافع عن حرية الرأي، فمنعت التظاهرات، واعتبر دعم الفلسطينيين، أو رفض المجزرة الحاصلة على الأقل، جريمة يحاسب عليها القانون.

إن استمرار هذا الخلل في الميزان سيؤدي حكماً إلى انفلات عقال العدل في العالم، وهو منفلت أصلاً، وستكون في هذا العالم أفعال، سنسمع أصواتاً تقول هذه الأفعال كتلك التي جرت بحق الشعب الفلسطيني، وقد صمتّم، فاصمتوا الآن.. لذا لن تكون الحروب القادمة في أيّ مكان في العالم خاضعة لمعطيات التحليل التي كانت بعين الاعتبار في الأمس. الحروب القادمة، ويبدو أنها قد تكون كثيرة في منطقتنا والعالم، لن تسلك لا قواعد ولن تلتزم بأيّ اخلاقيات للقتال.

في أيام وليالي المجزرة عام 1982 استشهد الآلاف، بينهم أفراد من عائلة سرور، وأصيب البعض في أجسادهم، وبعضهم يحملون إصاباتهم حتى اليوم، كسعاد سرور التي رفعت دعوى على أرئيل شارون قبل أكثر من عشرين عاماً، وقد كان وزيراً للحرب خلال ارتكاب المجزرة عام 1982، ورئيساً لحكومة الاحتلال وقت الدعوى. لم تنجح الدعوى حينها، ونجا شارون من العقاب، بالتلاعب، والاحتيال الدولي. فكانت مجازر بعد ذلك، وكان جدار الفصل العنصري، وكانت حرب تموز 2006، وكانت حروب متعددة على قطاع غزة، آخرها الإبادة الحالية. ومثل قصة عائلة سرور، هناك آلاف القصص اليوم في قطاع غزة، وكل فرد لديه ما يحكيه أمام المحاكم والقضاء الدولي، ومع أني لا أعوّل على هذه «العدالة» المائلة، إلا أنها يجب أن تكون إلى جوار كل فعل آخر بوجه الاحتلال ويوجهه... وحتى ذلك الحساب، ستبقى ذكرى هؤلاء الشهداء والضحايا الأحياء تنبّهنا وتصرخ وتصرخ وتصرخ.

* صحافي فلسطيني

في أربعين جورج قرم: رحيل رجل القيم

مها الخليل الشلبي *

تتجلّى القيم في محورَين: قيمة الأشياء، وقيمة الإنسان. أما المعنى الحقيقي للقيم فيكمن في الأثر الذي يتركه الفرد في النفوس. لقد كان لجورج قرم قيمة استثنائية، ليس فقط لمن عرفه عن قرب، بل للبنان بأسره حتى خارج الحدود. لقد أضفى ذكاؤه عمقاً على مداخلاته، وجعل من أفكاره منارة لكل باحث عن الحقيقة. كان فكره واضحاً وجليّاً، وحدسه دائماً صائباً، مُحكماً ودقيقاً.

أما مؤلفاته، فمراجع لا غنى عنها. شغفه العميق بالكلمات واللغات، والفنون، والرياضيات، والاقتصاد، والسياسة جعل منه إنساناً متمكّناً بمعارف متنوعة ومتداخلة. كان شغوفاً بنشر معرفته، وبسخاء لا مثيل له، يدهش كل من استمع إليه. لم يكن أحد يجلس إليه إلا وأصغى بإمعان، مستمتعاً بهذا النهر الذي لا ينضب من المعرفة. كان «رجل القيم» بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ نبيلة. وهنا أتحدّث عن القيمِ التي هي القيم التي أضاءت مسيرة جورج قرم طوال حياته، ترشده كمنارة لا تنطفئ. صدقه النادر في هذا الزمن سيظل مرجعاً يُستشهد به. استقامته الثابتة ستبقى المثال الذي يحتذى به، نزاهته توجّه كل قراراته في كل موضع. على مدى ثلاثين عاماً، دون انقطاع، كان جورج قرم رئيساً فخرياً لـ«الجمعية الدولية للحفاظ على صور» - فرع لبنان، حيث أدّى دوراً محورياً وترك بصمة لا تُمحى. لقد كان احترامه للمعايير الإدارية نادراً واستثنائياً، وإيمانه العميق وقناعاته الراسخة منبعها حبّه للخير والعطاء. طوال دعمه لجمعيتنا، كانت أفعاله تتماشى دوماً مع أقواله، وتجسدت في تفانيه المطلق للمصلحة العامة. التزامه الثابت كان مثالاً يحتذى به، باعتراف الجميع دون استثناء. كيف يمكننا أن نعبّر عن امتناننا العميق، نعم، لا أبالغ حين أقول إن جورج قرم كان رجلاً عزيزاً على قلوبنا. جورج قرم، رجل استثنائي، جسّد أسمى القيم التي تتفق الأديان على تمجيدها والاعتراف بها. واليوم، في الذكرى الأربعين لرحيله، أحيّي عائلته، وأصدقاءه، وكل من عرفه، لأنهم بلا شك على يقين أنه حتى بعد مرور أربعين عاماً سيظلّ اسم جورج قرم يتردّد كلّما نُطق تعبير «رجل القيم». لروحك السلام يا صديقنا.

* الأمينة العامة لـ«الجمعية الدولية للحفاظ على صور»

رحلة «الشسمه» من بغداد إلى غزة

صدقي عاصور *

«وكانت حالة من الفرح العارم والهستيري تسيطر على الجميع، وبالذات في حي البتاويين، لم يصدق أحد أن المجرم المخيف هذا كان يسكن بينهم، ولكن ما تقوله الحكومة صحيح. وهم سعداء الآن لأنهم تخلصوا من عدو كان ينام بينهم... لقد انتهت جميع مشاكلهم أو هكذا يوهمون أنفسهم» - محمد سعداوي، فرانكشتاين في بغداد

بعد عقدين على الغزو الأميركي، بإمكاننا القول إننا فشلنا في فهم أهمية العراق ومجتمعه المعاصر. من الذي قرّر أن مركز الثقل السياسي والثقافي العربي قد انتقل من العراق إلى الخليج بعد الغزو؟ لماذا تعاملنا مع الأمر وكأنه حتمي؟ هل أعطينا العراق فرصة لينهض ويكون قائداً مرة أخرى؟ على العكس من ذلك تماماً، طبّقنا نموذج «جنوب السودان» على العراق وتعاملنا معه كأرض عربية فقدناها لمجموعة من «أبناء رامسفيلد» الذين يلبسون قبعات رعاة البقر، قبل أن قررنا بعنجهية أن هذه الأرض «مستعمرة إيرانية».

لنأخذ مثالاً مجلة «متراس» كالناطق الرسمي لليسار الفلسطيني الداعم للمقاومة. تبنّت هذه المنصة لغة «القدس العربي» وغيرها من «منصات الربيع» بشأن نظرية «الهلال الإيراني» في المشرق العربي قبل أن تنشر مقالاً في عام 2021 بشأن دروس التجربة الطالبانية في إجبار الأميركيين على الانسحاب المذل من أفغانستان. ماذا عن الفشل الأميركي في العراق والذي يقرّم التجربة الأفغانية؟ خلال مشروع نزع البعثية الأميركي لتحويل العراق إلى دولة من دول «الاعتدال العربي»، كان بإمكان العراقيين اقتناص عدة فرص تاريخية لتبني بكائيات التحرر من «الديكتاتورية» التي جوّعتهم وحرمتهم من الانفتاح والاندماج إلى النظام الدولي الليبرالي، وبناء طبقة إدارية مهنية واسعة ترتزق من الترويج للتطبيع. عوضاً عن ذلك، بنى العراقيون نموذجاً يكسر كل توقعاتنا وعدنا التي نعكسها عليهم؛ سواء كنا من أحباء «الديمقراطية الأميركية» أو أحباء «أبو عدي». بقي «موطني» هو النشيد وبقيت «الله أكبر» في العلم، وبات العراق كياناً معادياً أكثر من السابق لإسرائيل. إذا كنّا نريد تقييم التجربة الأميركية في العراق ورأي العراقيين بـ«التحرير الأميركي» انظروا إلى ما فعله منتظر الزيدي عندما قذف جورج بوش بالحذاء، هذا الفعل لوحده عليه أن يشعرنا بالخجل من جماعة «أخاف أن يأكل بعضُنا بعضاً إن انتهى الاحتلال الإسرائيلي» في فلسطين، وجماعة «أفضل ما حدث في سوريا هو الوصاية الأميركية على شمال شرقها» وجماعة «من شان الله انتدبونا» في لبنان.

عن الحاجة إلى الوحوش

يأتي هذا المقال كجزء ثالث من مقالات «نقد الحرب على الإرهاب» في منطقتنا ومجتمعاتنا، وهو النقد المركزي في رواية أحمد سعداوي «فرانكشتاين في بغداد». أجزم هنا بأن لجنة جائزة البوكر الإماراتية قد منحت الجائزة لسعداوي دون فهم معمّق للرواية ونقدها وتحذيرها للطبقة ذاتها التي أعطته الجائزة. الأسس السطحية لمنح الجائزة كلها جاهزة: صحافي عراقي متنوّر من المجتمع المدني العراقي «المظلوم» ينشر رواية تشتكي من ظاهرة الميليشيات والإرهاب ونحن على أعتاب إعلان خلافة «داعش».

الرسالة الأساسية من الرواية أعمق من ذلك بكثير، إذ هي تنتقد صناعة العدو الداخلي في الحرب على الإرهاب، خاصة أن إيجاد هذا العدو من قبل أوساط الإعلام والأكاديميا يتطلب من قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى العربية بأن تصبح هي بذاتها عدواً داخلياً لغيرها الحقيقي والمتخيل، وبذلك أن تصبح مساهمة في بناء نسيج هذا الوحش. الشخصية الرئيسية في رواية السعداوي تدعى بـ«الشسمه» أي «الذي لا نعرف اسمه» وهو وحش مصنوع من أشلاء ضحايا العنف في بغداد بعد عامين على الغزو. في الوقت ذاته، هذا الوحش الذي يقتل ويشارك في ممارسة العنف يتحول إلى مادة مفضّلة لصناعة الخوف ووجه (لا وجه له) يُلقى اللوم عليه، بحيث تصبح هزيمته -عن طريق محاربة الإرهاب- حفلة كبرى من النفاق الذي لا يعني شيئاً.

كان الهدف من نقد الاستشراق لدى إدوارد سعيد هو رغبة المثقفين الليبراليين في رؤية الإنسان العربي متحرراً من الصراعات الهوياتية بين الشرق والغرب ومن نظريات المؤامرة ومن دعاية الأحزاب القومية الحاكمة ذات شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ضد الإمبريالية». لكن ما عشناه في العقدين الأخيرين هو نتاج الانفكاك عن معاداة العدو الخارجي؛ طبقة وسطى عربية مصابة بالهستيريا من العدو الداخلي؛ إخونجية بحاجة إلى محاربة من قبل السلطة، سلطة فقدت شرعيتها بحاجة إلى قصف «الأطلسي»، ميليشيات، أذرع إيرانية...

ينتقد محمد السعداوي ذاك العربي الذي جعله عدوه الداخلي الذي ينهمك بالخرافات، وذلك من خلال سرده في الرواية

عاطفتنا السياسية ضد «إسرائيل»

موسى السادة *

إن ما نخوضه منذ بدء «الطوفان» هو حرب دائمة ومستمرة، ولعله من الخطأ الحديث عن مرحلة ما بعد الحرب. صحيح أنه إن طالت أم قصرت فإن مال الجبهة العسكرية والقتالية أن تقف، لكن ليس للجبهات الأخرى السياسية والإعلامية والثقافية التوقف. وكل ذلك ليس فقط لأن «الطوفان» يؤسس لنقلة نوعية للصراع إلى مستوى آخر، أو أن جبهة العدو الغربي والطغم الحاكمة العربية هي بدورها لن تتوقف، بل ستضاعف الجهد والمال لتعيد مشروعها الذي باغته «الطوفان» في إعادة رسم «الشرق الأوسط»، وبحس انتقامي وتوحش أكبر، بل إن من عليه الحرص على استمرارية هذا الحرب العكس إنما يدل على أن المستعمر قد اخترق لاوعيك وفرض عليك التخلي عن إنسانيتك وتلبّس ذهنية المستعمر.

ففي إحدى أهم زواياه، قتالنا ضد الاستعمار هو قتال للحفاظ على هذه المشاعر الإنسانية، أي الحفاظ على كوننا بشراً. بل لعل الأهم أن مشاعر العربي والجنوبي الغاضب هذه، يداب الاستشراق على تصويرها على أنها انعكاس للهمجية المنبوذة، وهو لم يقم بذلك إلا لعلمه أن تمسكنا بهذه الأحاسيس هو وسيلة وشرط وأصل في قتاله.

وهذا ما تخبرنا به أكثر بيئاتنا ثورية وتضحية في غزة وفلسطين، حيث، وبشكل لا مثيل له، الهجوم على الموت لأجل إيمان بقضية وحق، بالجملة، العوائل بأكملها زرافات ووحداناً، في نموذج من الإقبال على التضحية من المباح الحسم أنه لم يحدث في التاريخ بهذا الشكل قط. وفي هذا النموذج ومن باكورته، وأقلّ من بعد حرب «العصف المأكول»، خبرت المقاومة فعالية حس الانتقام، وبأن فتك العدو بالناس لم ينتج الصدمة الردعية التي أرادتها «إسرائيل» بل فتحت الباب لإقبال المنتسبين إلى المقاومة والتجنيد، وهذا ما أشار إليه أبو عبيدة بشكل مباشر في تموز الماضي: «نار الانتقام التي أشعلها الاحتلال بجرائمه وساديته كافية لحرقه وتدمير كل مخططاته، وستنشئ جيلاً فولاذياً معبّأ بإرادة المقاومة والقتال والتصدي للاحتلال».

إن هذا الحس الثأري الانتقامي الغاضب كان ولا يزال العمود الفقري لكل أدبياتنا الجهادية من آيات القتال والحرب في القرآن الحكيم إلى أناشيد المقاومة، لأنها أدبيات الثورة، تشحذ الهمم وتشد العصب، وأحد مصاديق أننا حركة تحرر تعمل على تغيير الواقع التاريخي.

المسألة هنا في التأكيد والعودة على أهمية العاطفة على ذاتنا الثورية، وأن لا نقع في فخ أسطورة الحداثة الغربية الاستعمارية بأنهم هم الطرف ذو الحسابات العقلانية والتي لا تشوبها عاطفة، وأن ذهنية الدولة والمؤسسات الديمقراطية تعمل على غربلة خطيئة تملّك الإنسان للعاطفة، عبر الأكاديميا والمؤسسات البحثية. بل بالعكس، فالإنسان المستعمر، والصهيوني تحديداً، هو أكثر المسعورين عاطفياً وأضعفهم في مساوئ سيطرتهم على القرار وتغييب الحكمة، بل إننا شهدنا نقاش ذهنية المستعمر الغربي مع بعضه أمامنا على الشاشات، في تحذير الأميركيين للصهاينة من مغبة تكرار خطأ الحسم الانتقامي بعد غزوة منهاتن في 11 أيلول، وهو تحذير لم ولن يكون له مستجيب لدى العدو الصهيوني بعد السابع من أكتوبر المجيد. وإن من المهم التذكير هنا، أن كل التجارب الناجحة ضد الاستعمار الاستيطاني كانت عبر شن المقاومات لعمليات تفقأ قاعة عقلانية وتحضّر المستعمر وتؤدي به إلى الجنون ومنها إلى التهلكة. أي إن إحدى ركائز هزيمة الاستعمار هي استنفاره عاطفياً عبر كسر غروره وجبروته بالعمل العسكري المقاوم.

وهنا يأتي الأهم في جبهتنا، وهو في فهم إدارة هذه المشاعر والعواطف، وفي المبدأ إن معركة لا تكره فيها عدوك بما فيه الكفاية هي معركة لن تنتصر فيها، وإن وجدت نفسك تستفز وتكره نظيرك العربي الخصم والمتواطئ أكثر من أن يثار دمك بمجرد أن ترى ذلك المستوطن تطأ قدمه أرض فلسطين، فأنت تخوض، ولو عاطفياً، صراعاً آخر ليس ضد الصهاينة. فكراهية الصهاينة فوق كل كره هي أصل في الصراع. وإن ما يجب علينا الوصول إليه من ناحية المقاربة العاطفية لصراعنا ضد الصهيونية هو أن يحتار كل فرد منا في الإجابة على السؤال التالي: هل يا ترى أنا أحب فلسطين أكثر من كرهي للصهاينة، أم أن كرهي للصهاينة أكثر من حبي لفلسطين؟ وليس غير الحيرة في الإجابة على هذه المعضلة هو الصواب، وهو الموضوع العاطفي السليم.

اليوم ووسط حرب إبادة، واستنفار عواطفنا وتقلبها، فمن السهل تدهورها لتكون رهينة الاستفزاز من شبكة واسعة ومتنوعة من ديول الأميركيين، الذين ادخلتهم فلسطين وعودة الصراع في الوطن العربي إلى أصله ضد كيان العدو الإسرائيلي في أزمة وجودية، هم فيها من الإفلاس إلى حدّ أن الاستفزاز هو سلاحهم الوحيد، من المنتسبين إلى شبكات ربع الدولة الوطنية العربية وهويتها المأزومة في الخليج والأردن ومصر مع تعملق مقاتلي أمّتنا على امتداد الجغرافيا، إلى عصابات التمويل للمنظمات غير الحكومية، وصولاً إلى رواسب مشاريع الانقسام الأهلي والطائفي للأمة.

> الأخطر، أن نسمح لهذا الاستفزاز أن يدفعنا للتخبط والرعونة المؤسفة في تصويب الاتهامات بشكل عشوائي بين بعضنا، ونتخلى عن نظريتنا الثورية في وحدة الأمة

هو نحن، وليس لحسابات العقلانية والربح والخسارة، بل لأنه يتملّكنا شعور بالغضب والرغبة في الثأر والانتقام من العدو أولاً ومن طغم الحكم العربية ثانياً.

فكما تنبّهنا صديقة أن غياب المشاعر وتبلّدها والتعامل مع الصراع بنوع من الميكانيكية والحسابات، والنفور من إحساس الرغبة بالثأر والانتقام، من منطلق أنها مشاعر لاعقلانية وفيها نوع الهمجية والقبلية النقيضة للتحضر والحداثة، كل ذلك هو أمر لا يعكس تطوراً صحيحاً في طبيعة صراعنا ضد العدو، بل على الخطير أن نسمح بأن يكون لسلاح الاستفزاز هذا فاعلية، خاصة مباشرة عبر ردة الفعل على أكبر جبهة تتخذ من أساليب المراهقين كسلاح سياسي، ونستدرج إلى ملعبهم وأدواتهم وخطابهم، ونحن الجبهة ذات المشروع السياسي الحقيقي والأسلحة الثقافية والأخلاقية والعسكرية والتي تعرف عدوها الصهيوني والاستعماري وتقدّم الشهداء والتضحيات الكبرى.

والأخطر، أن نسمح لهذا الاستفزاز أن يدفعنا للتخبط والرعونة المؤسفة في تصويب الاتهامات بشكل عشوائي بين بعضنا، ونتخلى عن نظريتنا الثورية في وحدة الأمة، ونبذ الحدود، وسبيل الكفاح المسلح، ومعرفة العدو والصديق والحليف، ومصداقيتنا الإعلامية. لنقع ضحية تشكيل منظورنا السياسي بشكل مائع وبما يتطلبه الاستفزاز والاستفزاز المقابل، ونحوّل منهجيتنا وتحليلها السياسي إلى خطاب خاوٍ بلا معنى، ومجرّد تهم عشوائية، وهنا تحديداً نساهم في جبهة الإمبراطورية الأميركية في دفع أنفسنا لإفلاس ذاتي في المنطق والخطاب والفكرة.

ولذلك، علّ أهم ما يجب أن نتمسك فيه اليوم، هو عاطفتنا السياسية ضد الصهاينة والأميركيين، خصوصاً ونحن اليوم في حرب مباشرة معهم كنا ننتظرها ونعدّ لها لعقود، وأن نحوّل كل الغضب والثأر والانتقام نحوهم، نحو ذلك الرجل الأبيض المترف الجبان الذي غزا ويغزو بلادنا منذ أكثر من مئة عام، واستباح أرضها وسماءها وفتك فينا بكل أنواع القتل، كلها وجميعها، حتى صارت مسألة القصاص العادل منه استحالة فيزيائية، فلن تكون كل الرؤوس سواء ولا الزمان سيكفي ولا المكان سيعود، ولا غليل سيشفي، ولكن، ولأننا نكرهه بما فيه الكفاية، لن ينجح في تشتيتنا عن قتله هو، فالزمن الذي ينجح فيه الاستعمار في إرسال ذيوله من بني جنسنا وبيرانا في أمنه وأمانه ونحن ناكل لحم بعضنا قد ولّى، وأن التخلي عن مبادئنا الثورية وركائز نظريتنا التحررية هو مستحيل، بل إن الزمان زمان التمسك بها أكثر من أي وقت مضى، وأن لا هدف أو غاية اليوم سوى سفك دم المستعمرين وطردهم عن أرضنا.

* كاتب عربي

هل استفدنا من درس مجزرة صبرا وشاتيلا؟

عصري فياض *

في نهاية شهر آب من عام 1982، خرجت آخر قيادات وقوات الثورة الفلسطينية من بيروت بعد توقيع اتفاق بطريقة غير مباشرة مع المبعوث الأميركي فيليب حبيب، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان وصولاً إلى العاصمة بيروت، وجزء كبير من البقاع والجبل. وكان من شروط الخروج استقدام قوات متعددة الجنسيات لحماية المخيمات الفلسطينية، فجاءت هذه القوات المكونة من قوات المارينز الأميركية وقوات فرنسية وإيطالية، وبعد انسحبت بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، فقتل بعدها الرئيس اللبناني المنتخب حديثاً والمتعاون مع الإسرائيليين بشير الجميل، في تفجير ضرب بيت الكتائب في بيروت الشرقية. شارون، الذي كان حينها ينتظر هذه الفرصة، وبعد أقل من 24 ساعة دخلت قواته وقوات حزب القوات اللبنانية وقسم من جيش انطوان لحد البائد المتعاون مع إسرائيل لبعض أجزاء بيروت الغربية، وخاصة منطقة مخيمي صبرا وشاتيلا وجوارهما، وارتكبا على مدى ثلاثة أيام متتالية مجزرة بشعة ومروّعة راح ضحيتها نحو ثلاثة آلاف وخمسمئة فلسطيني ولبناني. وعندما اكتشفت فصول المجزرة المروّعة صُدم العالم، وأجبرت هذه الصدمة الكبيرة حتى الكيان الإسرائيلي على تشكيل لجنة تحقيق سمّيت «لجنة كاهان». ما نريد الإشارة إليه في هذا المجال هو آثار تلك المجزرة؛ أن أحد أسباب المباشرة كان نقض الاتفاق الذي تم مع الوسيط الأميركي فيليب حبيب، وهذا النقض والتنصل من بنود الاتفاق جاءا من الجانب الأميركي والأوروبي، فولا التعهد بحماية المخيمات لما خرجت قوات «م. ت. ف» من بيروت، وما انسحابها المفاجئ والسريع من بيروت بعد أيام على خروج قوات «م. ت. ف» وأسبابه إلا لغزاً كان ولا يزال يحمل خلفه خطة مبيّته من قبل إسرائيل وحلفائها من القوات اللبنانية وجيش لحد، لكن الدرس الذي كان صارخاً ومدوّياً هو: هل استفدنا منه نحن كفلسطينيين، أقصد القيادة الفلسطينية؟

لا أنكر أن تعاطي قيادة الثورة الفلسطينية في ذلك الوقت مع الوساطة الأميركية نابع من أمرين مهمّين:

الأول، أن قوات الثورة الفلسطينية، التي حوصرت في بيروت لمدة ثمانين يوماً تحت وابل من القصف الشديد من الأرض والجو والبحر، لم ترد تدمير بيروت العاصمة العربية التي احتضنتها في حين رفضتها عواصم أخرى، ولم تقف إلى جانبها في هذا العدوان الكبير عليها، فرات أن تلبّي مطالب حلفائها من اللبنانيين الذين وقفوا إلى جانب قوات الثورة الفلسطينية جنباً إلى جنب في كل مراحل القتال، سواء ضد الإسرائيلي أو ضد الانعزاليين.

الثاني، أن قيادة «م. ت. ف» وقتها كانت تسعى إلى نيل اعتراف بها من الولايات المتحدة الأميركية، فرات في قبول الوساطة مقدّمة على طريق نيل الاعتراف هذا، والذي قد يؤسس في فتح قناة اتصال مع الإدارة الأميركية.

لكن الإدارة الأميركية، بعد الخديعة والتنكّر والانفكاك من التعهدات التي قطعتها على نفسها، ضربت الجانب الفلسطيني ضربة شديدة، فهل أخذت القيادة الفلسطينية العبرة من هذا الموقف الأميركي؟

الجواب: لا، فقبل هذا الدرس، تلقت القيادة الفلسطينية صفعة أخرى، عندما كادت قيادة تلك المجزرة؛ أن أحد أسباب المباشرة كان نقض الاتفاق الذي تم مع الوسيط الأميركي فيليب حبيب، وهذا النقض والتنصل من بنود الاتفاق جاءا من الجانب الأميركي والأوروبي، فولا التعهد بحماية المخيمات لما خرجت قوات «م. ت. ف» من بيروت، وما انسحابها المفاجئ والسريع من بيروت بعد أيام على خروج قوات «م. ت. ف» وأسبابه إلا لغزاً كان ولا يزال يحمل خلفه خطة مبيّته من قبل إسرائيل وحلفائها من القوات اللبنانية وجيش لحد، لكن الدرس الذي كان صارخاً ومدوّياً هو: هل استفدنا منه نحن كفلسطينيين، أقصد القيادة الفلسطينية؟

لا أنكر أن تعاطي قيادة الثورة الفلسطينية في ذلك الوقت مع الوساطة الأميركية نابع من أمرين مهمّين:

الأول، أن قوات الثورة الفلسطينية، التي حوصرت في بيروت لمدة ثمانين يوماً تحت وابل من القصف الشديد من الأرض والجو والبحر، لم ترد تدمير بيروت العاصمة العربية التي احتضنتها في حين رفضتها عواصم أخرى، ولم تقف إلى جانبها في هذا العدوان الكبير عليها، فرات أن تلبّي مطالب حلفائها من اللبنانيين الذين وقفوا إلى جانب قوات الثورة الفلسطينية جنباً إلى جنب في كل مراحل القتال، سواء ضد الإسرائيلي أو ضد الانعزاليين.

الثاني، أن قيادة «م. ت. ف» وقتها كانت تسعى إلى نيل اعتراف بها من الولايات المتحدة الأميركية، فرات في قبول الوساطة مقدّمة على طريق نيل الاعتراف هذا، والذي قد يؤسس في فتح قناة اتصال مع الإدارة الأميركية.

لكن الإدارة الأميركية، بعد الخديعة والتنكّر والانفكاك من التعهدات التي قطعتها على نفسها، ضربت الجانب الفلسطيني ضربة شديدة، فهل أخذت القيادة الفلسطينية العبرة من هذا الموقف الأميركي؟

الجواب: لا، فقبل هذا الدرس، تلقت القيادة الفلسطينية صفعة أخرى، عندما كادت قيادة تلك المجزرة؛ أن تنجز وساطة ناجحة في الإفراج عن الرهائن الأميركان الـ 52 الذين كانوا محتجزين في طهران، فاتصل طاقم الرئيس الأميركي المرشح للانتخابات وقتها رونالد ريغان بالجانب الفلسطيني وأبلغه أن يتراجع عن وساطته حتى لا يعطي منافسه الرئيس الأميركي جيمي كارتر نجاحاً يمنع ريغان من الفوز بالانتخابات. وبالمقابل وعد طاقم ريغان بفتح اتصال مع قيادة «م. ت. ف» بعد فوزه بالرئاسة مباشرة، فصدقت القيادة الفلسطينية الوعد، وخسر كارتر، وفاز ريغان، ولم يف الأخير بوعده للفلسطينيين.

ومنذ ذلك الحين والتجارب في مصداقية الجانب الأميركي تتواصل، وعلى رأسها الضمانات الأميركية التي جرت في كل مراحل التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، والتي لم تف الإدارات الأميركية المتعاقبة بأي منها وخاصة السياسية، والتي كانت تشير إلى ممارسة الضغط المطلوب على كلّ من يتنكّر لبنود الاتفاقيات، وكل ما قدّمته الولايات المتحدة لقيادة الشعب الفلسطيني وللشعب الفلسطيني هو اعتراف هزيل بها وبعض المساعدات المالية والمشاريعية استثناء. كيف يمكننا أن نعبّر عن امتناننا العميق، نعم، لا أبالغ حين أقول إن جورج قرم كان رجلاً عزيزاً على قلوبنا. جورج قرم، رجل استثنائي، جسّد أسمى القيم التي تتفق الأديان على تمجيدها والاعتراف بها. واليوم، في الذكرى الأربعين لرحيله، أحيّي عائلته، وأصدقاءه، وكل من عرفه، لأنهم بلا شك على يقين أنه حتى بعد مرور أربعين عاماً سيظلّ اسم جورج قرم يتردّد كلّما نُطق تعبير «رجل القيم». لروحك السلام يا صديقنا.

* صحافي فلسطيني

سوريا

بوادر انفجار فصائلي

تركيا تبدأ هيكلة جديدة للمعارضة

ازدادت حدة التوتر في منطقة اعزاز بعد إصدار «الحكومة الموقتة» قراراً بحلّ فصيل «لواء صقور الشمال» (أ ف ب)

علاء حلبي

قبيل انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والذي يتوقع أن يشكّل مفصلاً مهماً في الملف السوري، تبعاً لموجة الانفتاح الأوروبية الجديدة على دمشق والسعي التركي الحثيث للتطبيع معها، تجري أنقرة تغييرات وصفتها مصادر سورية معارضة، تحدثت إلى «الأخبار»، بأنها «هيكلية وتهدف إلى تشكيل مرجعية واضحة تنهي حالة الفوضى المستمرة والمتفاقمة جراء التقارب السوري - التركي». وتشمل هذه التغييرات، التي لم تتّضح كامل معالمها، وفقاً للمصادر، «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف المعارض»، و«الائتلاف» أيضاً، كما «الفصائل التي تتقاسم السيطرة على الشمال السوري». وتُستثنى من ذلك «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة – فرع تنظيم القاعدة السابق في سوريا)، التي يجري النظر إلى ملفّها بشكل منفصل، نظراً إلى الاتفاق المنتظر بين الجانبين السوري والتركي، بوساطة روسية وإيرانية ودفع مصري وعربي، والذي سيتناول في البداية وضع تعريف دقيق للفصائل الإرهابية.

والقرار التركي الذي تؤكد المصادر أنه «قديم، وتمّ تأجيل تطبيقه أملاً بتوصل الفصائل إلى حلول تنهي حالة الانقسام والاقتتال»، ظهرت معالمه بشكل واضح خلال الاجتماع الذي تم بتنظيم مشترك بين الاستخبارات والجيش التركيين، في «مطار غازي عنتاب» مطلع الشهر الحالي، وضمّ أكبر عدد من مكونات «المعارضة» السورية. إذ شهد الاجتماع، الذي أفسح فيه المسؤولون الأتراك الذين حضروه المجال للحاضرين السوريين للحديث، انقساماً حاداً وتبادلاً للاتهام والشتائم بين مكوّنين رئيسيّين: «الحكومة المؤقتة» وفصائل عديدة تابعة لـ«الجيش الوطني»، على رأسها فرقتا «الحمزة» و«السلطان سليمان شاه» من جهة، و«الائتلاف» و«الجبهة الشامية»، من جهة أخرى.

> تستهدف التغييرات توفير مناخ أكثر ملاءمة للخطوات التركية التي من المتوقع أن تشهد «قفزات» خلال الأيام القليلة المقبلة

على أنه بعيد الاجتماع في غازي عنتاب، أصدرت «الجبهة الشامية» بياناً طويلاً طالبت فيه بإقالة «الحكومة المؤقتة» برئاسة عبد الرحمن مصطفى، وتشكيل «حكومة جديدة»، بعدما اتهمت الأخير بالفساد وصرف مبالغ طائلة على مشاريع وهمية. وخلق هذا البيان توتراً كبيراً في منطقة أعزاز في ريف حلب الشمالي، ازدادت حدّته بعد إصدار «الحكومة المؤقتة» قراراً بحلّ فصيل «لواء صقور الشمال»، ضمن ما اعتبرته «إعادة هيكلة للجيش الوطني»، الأمر الذي ردّ عليه «صقور الشمال» بالانضمام إلى «الجبهة الشامية»، التي أصدرت بدورها بياناً ترحيبياً بهذه الخطوة.

وفي أولى الخطوات التي تبعت هذا التوتر، حرّك الجيش التركي بعض قواته في منطقتَي عفرين وأعزاز، حسبما ذكرت مصادر ميدانية، تحدثت إلى «الأخبار»، وذلك على خلفية تحركات عسكرية مستمرة لـ«الجبهة الشامية»، فيما استقدم فصيلا «الحمزة» و«السلطان سليمان شاه» تعزيزات إضافية. كما تم إغلاق عدد من المعابر مع إدلب، أبرزها معبر «الغزاوية»، خوفاً من استغلال «هيئة تحرير الشام» التوتر الحاصل والتدخل مرة أخرى في ريف حلب الشمالي، على غرار ما حدث في مرات عديدة سابقاً، تمكنت خلالها الجماعة التي يقودها «أبو محمد الجولاني» من التوسع.

وفي الوقت الذي تتوجه فيه الأنظار إلى التطورات الميدانية، تؤكد المصادر أن التغييرات الهيكلية التي يجري الإعداد لها وتستهدف «الائتلاف» و«الحكومة المؤقتة» قد تطبخ بعدد كبير من الأسماء الموجودة، بهدف التخلص من التوترات الحالية، والتوصل إلى حالة أكثر هدوءاً. ومن شأن ذلك أن يوفر مناخاً أكثر ملاءمة للخطوات التركية اللاحقة، والتي من المتوقع أن تشهد «قفزات» خلال الأيام القليلة المقبلة، بالتوازي مع انعقاد اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي تشكل عادة مساحة ملائمة لإجراء حوارات ولقاءات ثنائية مع أطراف عديدة.

خطوات تركية إضافية نحو دمشق

الحسكة - أيهم مرعي

دخل وفد أممي من المنظمات الدولية العاملة في محافظة الحسكة، إلى محطة مياه علوك في ريف رأس العين الواقعة تحت سيطرة الجيش التركي والفصائل الموالية له، وذلك لأوّل مرة منذ عدة أشهر، وسط معلومات عن موافقة تركية على إعادة تشغيل المحطة وبدء ضخّ المياه منها، بعد نحو 12 شهراً على توقفها. وفُسرت الخطوة التركية على أنها محاولة لبناء جسور للثقة مع دمشق، انطلاقاً من مسار إنساني كانت تركيا تتصلّب فيه في السابق، وهو ما بدأ يتغيّر ليعبّر عن رغبة في إقناع دمشق بجدية أنقرة في إنجاز المصالحة معها.

وفي هذا الإطار، تكشف مصادر مطّلعة على الملف أن «الموافقة التركية جاءت بعد وساطة روسية أممية مشتركة، تقضي بالسماح بتشغيل المحطة على المولّدات الاحتياطية وعلى نفقة المنظمات الدولية كإجراء أولي إلى حين تأمين مصدر طاقة ثابت للمحطة»، لافتة، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن «أنقرة رفضت تقديم أي ضمانات بخصوص عدم استهداف محطتي كهرباء الدرباسية وعامودا المغذيتين لمحطة علوك، بسبب استمرار إدارتها من قبل الإدارة الذاتية». وتضيف المصادر أن «أنقرة تجاوبت لأول مرة مع طلبات المنظمات الدولية بعد موافقات سابقة بروتوكولية عقب زلزال 2023»، مشيرة إلى أن تركيا «تريد التغطية على فشلها في فتح معبر أبو الزندين، بإعادة ملف علوك إلى الواجهة وإثبات حسن نواياها الإنسانية، إلى حين تهيئة الظروف المناسبة وإنهاء الاعتراضات على خطوة افتتاح المعبر».

ويأتي هذا بالرغم من أن الرئاسة التركية نفت وجود أي اتفاق بشأن موعد ومكان اللقاء بين الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ونظيره السوري، بشار الأسد. وقالت الرئاسة التركية، إن «وسائل الإعلام تتداول شائعات كثيرة حول هذا اللقاء، لكن حتى الآن لا توجد اتفاقيات»، مؤكّدة أنها «ستعلن عن ذلك في الوقت المناسب إذا توفّرت أي معلومات».

رفض متجدّد للانتخابات المحليّة: لا غطاء سياسياً أميركياً لـ«قسد»

الحسكة - أيهم مرعي

للمرة الثانية، أخفقت «الإدارة الذاتية» الكردية، التي تقودها «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، في الحصول على موافقة أو تأييد معنوي من حليفتها، الولايات المتحدة، لإجراء الانتخابات المحلية التي كانت مقرّرة في آب الماضي، فبعد الرفض الأميركي السابق لهذه الخطوة، والذي دفع «قسد» إلى تأجيلها من دون تحديد موعد جديد لها، كرر الأميركيون رفضهم لها، وذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، الذي قال إن الولايات المتحدة «لا تدعم» الإعلان الصادر عن «الذاتية» بشأن الدعوة إلى الانتخابات، عازياً هذا الموقف إلى أن «الشروط اللازمة غير مستوفاة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة في سوريا، بما فيها المناطق الشمالية والشرقية من البلاد». وأضاف أن «واشنطن تشدد على ضرورة أن تتوافق أي انتخابات مع قرار مجلس الأمن 2254».

ويدفع هذا الرفض، «الذاتية»، إمّا إلى التأجيل الإضافي للانتخابات، أو إجرائها على مستوى منطقة واحدة، في ظلّ إعلان «المفوضية العليا لانتخابات الإدارة الذاتية»، في الخامس من الشهر الجاري، «تفويض لجان الانتخابات في المقاطعات التحضير لإقامة الانتخابات على مستوى كل مقاطعة على حدة»، من دون تحديد موعد لتنفيذها، وهو ما اعتُبر بمثابة بالون اختبار للمواقف الأميركية والتركية، وحتى الرسمية في دمشق. ويستهدف إصرار «الذاتية» على إجراء هذه الانتخابات، تحقيق عدّة أغراض، من بينها تأكيد وجود الكفاءة الإدارية الكافية لديها للقيام بذلك، والسعي إلى إثبات «شرعيتها» في المنطقة من خلال الوصول إلى مجالس منتخبة من السكان، فضلاً عن اكتساب الدعم الأميركي المطلق وبالتالي الاعتراف الدولي. وتستبطن تلك المساعي استنساخ تجربة إقليم شمال العراق؛ إذ تأمل «الذاتية» أن يسمح هذا لها مستقبلاً باستضافة ممثليات لدول أوروبية وأجنبية على شكل قنصليات، كما هي الحال في كردستان، بما يجعل موقفها التفاوضي مع دمشق أقوى في أيّ مفاوضات نهائية لحل الأزمة السورية. ولعلّ الأكراد اختاروا مسمّى «إقليم شمال شرق سوريا» لمناطق سيطرتهم ليكون إقليماً فدرالياً - بعد الاضطرار إلى الاستغناء عن مصطلح «فدرالية شمال شرق سوريا» إثر الهجوم التركي على عفرين في عام 2018 -، لضمان استقلالية إدارية ومالية واقتصادية مستقبلية شبه شاملة عن دمشق.

ومع ذلك، تبدو الخلافات واضحة في هذا السياق بين تيارَين داخل «الذاتية»: أحدهما يريد المغامرة بإجراء الانتخابات ولو على مستوى مقاطعة أو مقاطعتَين؛ وآخر يدعو إلى الحذر والتمهّل وانتظار نضوج الظروف المناسبة لإجرائها. والظاهر أن التيار الثاني الذي لا يريد معاكسة توجّهات واشنطن في مساع لضمان استمرار كسب تأييد الأخيرة العسكري على الأقل، هو المسيطر حتى الآن على الموقف بالنسبة إلى الانتخابات، الأمر الذي يرجّح تأجيلها أو ترك تحديد موعد إقامتها مفتوحاً. وتعليقاً على الرفض الأميركي لخطوة «قسد»، تقول مصادر كردية إنه «بدا مستغرباً لدى القيادات الكردية، التي كانت دائماً ما تتلقى النصائح الأميركية بضرورة تطبيق الديموقراطية في مناطق شمال شرق سوريا، والحرص على وصول مجالس منتخبة إلى الإدارات المحلية». وترجّح المصادر، في حديثها إلى «الأخبار»، أن يكون هذا الموقف «مرتبطاً بمراعاة المواقف التركية، وتجنب حصول أي نزاعات إضافية في المنطقة، في ظل التصعيد المستمر في غزة ولبنان، والخشية من اندلاع حرب إقليمية في أي لحظة».

> ترجّح مصادر تأجيل الانتخابات لفترة إضافية في انتظار تحسن الظروف الدولية والإقليمية

(أ ف ب)

وإذ تكشف المصادر أن «التوجه كان نحو إقامة الانتخابات في مقاطعتَي الرقة والطبقة، لكونهما بعيدتين نسبياً عن الحدود التركية»، فهي ترجّح أن «يتم تأجيل الانتخابات لفترة إضافية في انتظار تحسن الظروف الدولية والإقليمية، أو تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، لمعرفة هوية الرئيس الجديد وتوجهات إدارته». وتلفت إلى أن «واشنطن تحرص في كلّ مرة على عدم تقديم أي دعم سياسي للإدارة الذاتية، وقصر دعمها على الجانب العسكري فقط»، مضيفة أن «الإدارة الذاتية ومسد (الذراع السياسي لـ«قسد») تضغط بشكل مستمر للحصول على دعم أميركي سياسي، إلا أنها لم تنجح في ذلك حتى الآن، بسبب حرص واشنطن على مراعاة الحساسية التركية من الإدارة الكردية في المنطقة».

رياض درار: لا تقدّم مع دمشق

محمود عبد اللطيف

أوضح عضو الهيئة الرئاسية لـ«مسد»، الذراع السياسية لـ«قوات سوريا الديمقراطية»، رياض درار، أن إجراء الانتخابات من قبل «الإدارة الذاتية» في شمال شرق سوريا، سيكون بصيغة اللامركزية، أي «في كل منطقة على حدة ليتم اختيار ممثلي البلديات التابعة للذاتية، من دون ضجيج قد يستفزّ الأطراف الدولية مثل الحكومة التركية التي ضغطت عبر باشنطن لتأجيل الانتخابات لكونها تعتبر مثل هذا الإجراء خطوة انفصالية». وكشف درار، في حديثه إلى «الأخبار» أن «الأميركيين تحدّثوا مع قيادات الإدارة الذاتية عن كون الوقت ليس مناسباً للانتخابات قبل أن يتم تأجيلها» إلى موعد غير محدّد. ورأى أن الانتخابات بمثابة «مشروع حوكمة ذاتية للمناطق»، لافتاً إلى أن «الوفود الدولية التي كانت تزور منطقة شمال شرق سوريا كانت تقدّم ملاحظات بشكل مستمر حول ضعف الحكومة فيها، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستذهب نحوها الإدارة الذاتية ستعطي القدرة لأبناء المنطقة على حكم أنفسهم، من دون تدخّل دولي أو مركزي من الحكومة في دمشق، وهذا هو التطبيق الأنجح لـ«اللامركزية»». وفقاً لمفهوم الإدارة الذاتية». وفيما نفى درار وجود مبادرة من قبل «الإدارة الذاتية» أو «مسد» للحل في سوريا، أكّد أن «هناك محاولات جس نبض لبناء الثقة بين الطرفين ولكن لم تصل إلى نتيجة»، مشيراً إلى أن «دمشق تريد العودة إلى المناطق (الشرقية) على أساس ما قبل عام 2011، وهذا ما لا تعتقد مسد أو قسد بإمكانية حدوثه بسبب المتغيرات الجذرية التي شهدتها المناطق السورية كافة»، مضيفاً أن الخلاف يتمحور على «اللامركزية التي تريدها الحكومة السورية على أساس قانون الإدارة المحلية المعمول به حالياً»، والذي تراه «الذاتية» «قاصراً ولا يعطي نتائج أو أدواراً لأبناء المناطق السورية في حكم أنفسهم».

قضية

تسارع وتيرة التهديدات

إثيوبيا - الصومال: ذروة التصعيد أقرب

محمد عبد الكريم أحمد

كشفت خطوة تأجيل جولة المحادثات الثالثة بين إثيوبيا والصومال، والتي كان مقرّراً عقدها، أول من أمس، برعاية تركية، عن حجم التوتّر الذي بلغه إقليم القرن الأفريقي، وآفاق تطوّره إلى مواجهات مفتوحة، في حال مضت أديس أبابا قُدماً في قرارها عدم الاستجابة لمطلب مقديشو إلغاء مذكرة التفاهم التي وقّعتها الأولى مع ولاية أرض الصومال (المطالبة بالانفصال عن الصومال) لاستئجار شريط ساحلي فيها بطول 20 كيلومتراً، ولمدة 50 عاماً، وسحب قواتها من البلاد بحلول نهاية العام الجاري، وهو ما ستتعامل معه مقديشو لاحقاً باعتباره «عدواناً عسكرياً مكتمل الأركان». وجاء التأجيل وسط تصعيد ديبلوماسي غير مسبوق في السنوات الأخيرة بين البلدين، وحديثاً على خلفية تعميق التعاون الصومالي - المصري، والذي شمل للمرّة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود، الجانب العسكري.

آفاق الصدام الإثيوبي - الصومالي: جبهات متعدّدة

مثّل السجال الذي دار بين وزير الخارجية الصومالي، أحمد فقي، ومسؤولين إثيوبيين، والذي هدّد فيه الأول ضمناً (12 الجاري) بدعم بلاده «المتمردين والانفصاليين» في إثيوبيا كخيار محتمل لمواجهة «اعتداءات» الأخيرة على سيادة الصومال، وما قابله من تهكُّم إثيوبي واضح على قدرة مقديشو على تنفيذ تهديدها، عودةً قوية لأجواء مقدمات حرب «الأوجادين» بين البلدين في أواخر سبعينيات القرن الماضي، من دون أن تغيب عن المشهد الحالي تبدّلات المواقف الإقليمية والدولية في دعم الطرفين.

ومن جهتها، بادرت أديس أبابا إلى شنّ هجوم مرتدّ على الحكومة الفدرالية في مقديشو، بإعلانها أن قواتها الموجودة في الصومال، والتي تتمركز في عدد من المطارات في الولايات المختلفة خارج العاصمة، ستحول دون استخدام هذه المطارات لنشر القوات المصرية في مطلع العام المقبل. واستُكمل ذلك التصعيد بإلغاء رحلات الطيران بين مقديشو ومدينة بيدوا في ولاية جنوب غرب الصومال (الواقعة على الطرف الجنوبي للحدود الإثيوبية - الصومالية، والمعروفة بصلاتها الوطيدة مع أديس أبابا منذ تدخل الأخيرة لمواجهة جماعة «الشباب»، ومعارضتها القوية خطة نشر قوات مصرية تحت مظلة الاتحاد الأفريقي)، في موازاة مبادرة الحكومة الفدرالية إلى نشر قوات تابعة لها في براوة، عاصمة الولاية المطلّة على ساحل المحيط الهندي، جنوب غرب مقديشو.

لكن مصادر صومالية اعتبرت أن التصعيد الحالي بين مقديشو وبراوة ليس متّصلاً بـ«المسألة المصرية»، إذ يمكن وضعه في سياق الخلافات المتأصّلة بين العاصمة الفدرالية وعدد من الولايات حول مسار الوحدة الوطنية في الصومال بعد فشل محادثات رئيس الولاية، عبد العزيز محمد لفتاغرين، مع رئيس الوزراء الصومالي، حمزة عبدي بري، في التوصّل إلى تفاهمات في هذا المسار. وهو فشل أعقب اشتراط الأول إقالة وزير الدفاع الصومالي عبد القادر محمد نور، ووزير الأوقاف والشؤون الدينية مختار روبو، وهو نائب سابق لقائد اتحاد المحاكم الإسلامية ومتحدث سابق باسم «جماعة الشباب» قبل خروجه عليها في عام 2017، ما أهّله للترشّح في انتخابات الرئاسة في ولاية جنوب غرب الصومال، ومنافسة لفتاغرين نفسه قبل فوز الأخير (في انتخابات 2018) بدعم منسّق من مقديشو والقوات الإثيوبية حينذاك.

وهكذا، يبدو أن أوراق إثيوبيا في الشأن الصومالي متنوعة وبالغة التأثير. وفي المقابل، فإن تهديدات الصومال بدعم «المتمردين والانفصاليين» في إثيوبيا قد لا تكون واقعية تماماً، إلا في حالة التعاون مع «جبهة تحرير التيغراي الشعبية»، وبتنسيق مع أطراف إقليمية، من مِثل إريتريا التي كانت فاعلة في إنقاذ نظام آبي أحمد، بعد استقدامها فرقاً قتالية صومالية لتدريبها والدفع بها للمشاركة في حرب التيغراي دعماً لحكومة آبي. ويعدّ ذلك السيناريو قائماً، في ضوء تحوّلات العلاقات الإثيوبية - الإريترية من جهة، وأيضاً في إطار الحراك الذي تقوم به «جبهة تحرير التيغراي» لتحقيق مصالحة مع إريتريا، وفقاً لما اتّضح في المحادثات بين الجانبَين، والتي استضافتها الإمارات في الربيع الفائت، فضلاً عن احتمال توقيع مصر وإريتريا اتفاقاً مهمّاً للتعاون العسكري، هو الأول من نوعه بين البلدين، قد تتجاوز تأثيراته الإقليمية حدود الاتفاق المصري - الصومالي.

أزمة القرن الأفريقي: أميركا على الخطّ

يرى خبراء أن منطقة القرن الأفريقي دخلت بالفعل مرحلة إعادة تشكيل، ربّما يكون في صلبها الابتعاد الأميركي عن نظام آبي أحمد. إذ اتخذت واشنطن، في الأسابيع الأخيرة، مواقف أعلى سقفاً تجاه أديس أبابا، وهو ما اتّضح في زيارة المبعوث الأميركي الخاص إلى القرن الأفريقي، مايك هامر، إلى العاصمة الإثيوبية، مطلع الجاري، والتي ركّزت على تطبيق الحكومة والأطراف الإثيوبية الأخرى (لا سيما الإدارة الانتقالية في التيغراي) اتفاق بريتوريا لوقف العدائيات، ومناقشة مدى جدّية الحكومة الإثيوبية في معالجة الأزمات في إقليمَي الأمهرا وأوروميا «عبر الحوار». وتلى ذلك مباشرة تمديد إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن (6 الجاري)، برنامج العقوبات المفروضة على مسؤولين إثيوبيين لمدّة عام آخر.

وفي المقابل، أبدى مسؤولون أميركيون، في مقدّمتهم هامر، ما سموه حرْص بلادهم على وحدة الصومال وسيادته على أراضيه، مشددين على ضرورة التزام إثيوبيا بمقررات العمل الجماعي التي يقرّها «الاتحاد الأفريقي». وترافقت جولة هامر مع لقاء بين قائد فرق البحرية الأميركية الجنرال مايكل لانغلي، والرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، وكبار المسؤولين العسكريين في البلاد، تناولت إمكانية نشر قوات أميركية إضافية في الصومال، في وقت أكد فيه لانغلي، خلال زيارته إلى نيروبي بعد مقديشو، وجود تعاون لصيق مع القوات الكينية كشريك رئيس للصومال (في تجاهل واضح لإثيوبيا).

وفي منتصف الجاري، جدّد هامر دعوته كلاً من إثيوبيا والصومال إلى حلّ خلافاتهما سلمياً، في حين شدد السفير الأميركي في مقديشو، ريتشارد ريلي، على ضرورة قبول إجراءات لتسوية بديلة للنزاع (لم يكشف تفاصيلها) بدلاً من «قرع طبول الحرب» بينهما، مشيراً إلى أن بلاده لا تعترف بمذكرة التفاهم الإثيوبية مع أرض الصومال. ويأتي ذلك فيما يدور الحديث بالفعل عن رؤية بديلة للتسوية، عنوانها إلغاء المذكرة وتمكين إثيوبيا من الوصول إلى منفذ بحري في الصومال، ولكن بشروط تحافظ على سيادة الأخير.

تحقيق

ركوب الأمواج في لبنان... رقص ممتع وخَطِر مع البحر

علاقة اللبنانيين مع البحر متشعبة ومتنوعة. ركبوا امواجه منذ الازل للتجارة، وللهجرة، وللسياحة، وللصيد وللسباحة والترفيه. قلة منهم فقط اختارت ركوب الامواج لغايات رياضية. الركمجة، رياضة حديثة نسبيًا في لبنان، تشق طريقها بثبات وتأنٍ. وتدمج ما بين المتعة والمخاطرة

رضا صوايا

يعود أول الأدلة على تاريخ رياضة ركوب الأمواج إلى القرن الثاني عشر، حيث تم العثور على لوحات كهفية في جزر بولينيزيا في المحيط الهادئ تظهر أشخاصاً يركبون الأمواج. ولم يكن ركوب الأمواج حينها مجرد رياضة في الثقافة البولينيزية، بل كان أسلوب حياة بكامله، ووسيلة لتدريب المحاربين على القتال. ويشير عدد من الروايات إلى أن اختيار زعيم قبيلة بولينيزية كان يخضع لمجموعة شروط ومنها مدى تفوقه في ركوب الأمواج.

أما أول دليل مكتوب حول ركوب الأمواج، فيعود إلى مذكرات القبطان جايمس كوك عام 1778، الذي صُدم

يقدّر عدد راكبي الأمواج في لبنان بين 200 إلى 300 شخص من الجنسين

وطاقمه عند رؤيته التاهيتيين يركبون الأمواج على ألواح خشبيّة. لم نجد أي دليل يكشف إن كان الفينيقيون كشعب بحري عرفوا كيفية ركوب الأمواج على خشبة، إلا أن الثابت أن هذه الرياضة غير منتشرة بشكل كافٍ في لبنان، رغم مجاورته للشاطئ وعلاقة سكانه المتينة مع البحر.

يلفت رئيس الاتحاد اللبناني لركوب الأمواج، علي الأمين، أن «رياضة ركوب الأمواج في لبنان بدأت أواخر ستينيات القرن المنصرم، وتحديداً في منطقة السان سيمون، أو الأوزاعي اليوم، التي كانت تعدّ مركز الاستقطاب لهذه الهواية».

تزامن ظهور هذه الرياضة في لبنان مع تفلت الوضع الأمني تدريجياً وصولاً إلى الحرب الأهليّة «التي قضت على كل إمكانية لنمو هذه الرياضة وانتشارها في المجتمع. وبقيت هناك مجموعات صغيرة تمارس هذه الهواية في البترون والجبّة وجبيل».

انطلقت الخطوات الجديّة لإعادة تفعيل هذه الرياضة في لبنان ومأسستها وتنظيمها عام 2013، «حين بدأنا بالمساعي إلى تأسيس اتحاد، حتى تكللت جهودنا بالنجاح وأبصر الاتحاد النور عام 2022».

يُقدر عدد راكبي الأمواج في لبنان بحسب الأمين «بين 200 إلى 300 شخص من الجنسين، منهم حوالى 30 إلى 50 شخصاً يمكن تصنيفهم على أنهم الأكثر خبرة ومن المستوى الأعلى». ولجهة العمر فإن ركوب الأمواج رياضة غير محصورة بعمر معيّن، أو رياضة شبابية بالمطلق

كما قد يخيّل للبعض. فرغم اللياقة البدنيّة التي تتطلبها، إلا أنها أيضاً رياضة تتطلب قدرات ذهنيّة عالية وقراءة جيدة للبحر وللموج. «لذلك نجد في غالبية الأحيان أن الأشخاص الذين بلغوا العقدين الرابع أو الخامس من العمر هم من الذين يسبحون أكثر في المسابح. فمن يسبح في البحر في الإجمال يفهم التيارات المائية بشكل أفضل».

يعتبر لبنان بلداً مثالياً لمحبي رياضة ركوب الأمواج، حيث «يأتينا حوالى 200 يوم في السنة يكون فيها الموج صالحاً لممارسة هذه الرياضة، أي أن يصل علو الموجة إلى الركبة وما فوق. وبالتالي فإن الركمجة رياضة سنويّة، وفي الشتاء يكون الموج أفضل من الصيف. الثقافة في بلادنا تربط البحر بالصيف، ولكن بالنسبة إلينا فالبحر في الشتاء أحلى من البحر في الصيف».

أنواع الأمواج

الموج بالنسبة إلى راكبي الأمواج ينقسم إلى أمواج عدة، لكل منها خصائص معيّنة، وبعضها يتركز في مناطق دون الأخرى. هناك مثلاً بحسب الأمين «الأمواج الشاطئية، الـ beach breaks، وهي تلك التي تتكسر على حواف شاطئ رملي ونجده في جبيل ورملة البيضاء وصور والهري. أما الموج المعروف بالـ Reef Breaks، أو أمواج الشعب المرجانيّة، فهي التي يفضلها من يجيدون ركوب الأمواج، وتتميّز بأنها الأمواج التي تتكسر وتتلاشى عند حافة الصخور القابعة أسفل السطح المائي. ويوجد هذا النوع من الأمواج بخاصة في مناطق الجبة والبترون والرميلة وصور وعدلون. وهنالك الأمواج التي تعرف بأمواج النقطة Point Break، والتي تنطلق من نقطة معيّنة دائماً، وعادةً لا تختلف موجة الانطلاق عن الموجة الثانية التي سيلتقطها راكب الأمواج. ونجد هذا النوع من الموج في الجبّة والهري».

في الظاهر قد تبدو رياضة ركوب الأمواج، رياضة سهلة نسبياً وممتعة إلى أقصى حد. فهي ويشكل مبسّط رياضة يقوم فيها راكب الأمواج باعتلاء الموجة مستخدماً لوحاً نسمّيه بالعامية «الحسكة». وكما أشرنا فليست كل موجة مناسبة لاعتلائها، «لذلك ننتظر الموجة الملائمة والتي حين تظهر نسبح ونجدف بيديننا على اللوح حتى نصل إليها لاعتلائها. لذلك فهذه الرياضة تعتمد بنسبة 90 في المئة على السباحة و5 في المئة على ركوب الأمواج و 5 في المئة على حبس الأنفاس».

لكن ركوب الأمواج لا يخلو من المخاطر بحسب علي الأمين، «فهي رياضة خطرة وصعبة، ونسبة الغرق فيها عالية، ولذلك لا يجب التجرد على البحر». من هذا المنطلق «يفضل ممارسة هذه الرياضة ضمن مجموعة تحسباً لأي طارئ وكي يكون هنالك دوماً من يراقب وجاهز لتقديم المساعدة أو طلب المعونة».

ومن ناحية الكلفة والمعدات المطلوبة يوضح الأمين أن هذه الرياضة «تتطلب فقط الحسكة وبدلة خاصة لركوب الموج في الشتاء. الحسكة الصغيرة يبدأ سعرها من 550 و600 دولار تقريباً، فيما يبدأ سعر الحسكة الطويلة من حوالى الـ 900 دولار إلى ما فوق. أما البدلة، فكلفتها قد تراوح ما بين 200 و1000 دولار».

صانع ألواح وحيد في لبنان

استحوذت رياضة ركوب الأمواج على اهتمام بول عباس عام 2008. وبعد عام تقريباً اكتشف بالمصادفة موقعاً يعلّم كيفية صناعة لوح ركوب الأمواج. اشترى المواد الأوليّة الضرورية وانطلق في رحلة التصنيع، حتى أبصر أول لوح صنعه النور عام 2011، وعليه تعلّم ركوب الأمواج.

بعد أن صنع ألواحاً عدة لاستخدامه الشخصي، رغب بول في توسعة نشاطه. فكان أن «عرضت على أصدقائي ممن يجيدون ركوب الأمواج أن أصنع لهم ألواحاً مقابل أن يدفعوا فقط ثمن المواد الأوليّة، ومن دون أي كلفة إضافية».

تدريجياً انتشر اسم بول كصانع للألواح، وتحولت صناعته لألواح ركوب الأمواج من هواية إلى مهنة مؤقتة ثم إلى وظيفة كاملة تستحوذ على كامل وقته. ومنذ ذلك الوقت صنع بول 554 لوح ركوب أمواج، باع عدداً منها إلى أجانب من حول العالم، وإلى لبنانيين مغتربين ومقيمين. وخلال هذا الوقت، أسهم في تأسيس شركة متخصصة في تصنيع الألواح في ساحل العاج، وباع عبرها في ساحل العاج والسنغال حوالى 200 لوح من مجموع الألواح التي صنعها.

التصنيع حتى اللحظة يدوي بالكامل. ومن دون أي آلات ومن دون أي مساعدة من أحد، «ويمكنني تصنيع في المعدل حوالى 3 إلى 4 ألواح في الأسبوع. وحول مدة خدمة كل لوح، يشير بول إلى أن اللوح يجب أن يظل صالحاً لحوالى 10 سنوات في الإجمال. أما الأسعار، فتبدأ من 450 دولاراً وصولاً إلى 1000 و1200 دولار. وأسعاري أرخص من ألواح أخرى بالجودة والنوعية نفسهما بحوالى 30 في المئة».

ويكشف بول عن تأثير الأزمة الاقتصاديّة على عدد من الفئات الاجتماعيّة في لبنان. «فمنذ عام 2019، أصبحت الغالبية الكاسحة من الزبائن من اللبنانيين المغتربين أو من رجال الأعمال أو ممن يعملون مع منظمات غير حكومية أجنبية. ومن ذلك الوقت لم أبع أي لوح لأساتذة مدارس أو عسكر أو ضباط علماً أن عدداً غير قليل منهم كانوا من زبائني قبل الأزمة».

بول عباس وهو يصنع لوحاً لركوب الأمواج

رياضة أولمبية... حديثة

يشير موقع الألعاب الأولمبية الرسمي إلى أنه ومنذ عشرينيات القرن الماضي، بدأ عشاق رياضة ركوب الأمواج بمن فيهم البطل الأولمبي ثلاث مرات في السباحة الحرة وابن هاواي، دوك كاهاناموكو، حملة للمطالبة بإضافة رياضة ركوب الأمواج إلى البرنامج الأولمبي. بعد سنوات عدة، انضمت الرياضة إلى البرنامج الأولمبي في ألعاب طوكيو 2020. ورغم حداثة مأسسة رياضة ركوب الأمواج في لبنان وقبل أن ينشأ الاتحاد بشكل رسمي، نافس لبنان عام 2019 في التصفيات المؤهلة لأولمبياد طوكيو عام 2020، بمشارك لبناني-أميركي. والعام الماضي، شارك لبنان في بطولة آسيا للمرة الأولى كفريق في منافسات ركوب الأمواج، حيث حقق فريق الذكور المرتبة الـ11 من أصل 19 دولة مشاركة، وفريق الإناث المرتبة الـ5 من أصل 9 دول مشاركة.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تبليغ سنداً للمادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
إلى المُنفذ عليهم: حبيب مخائيل مارون ابليا وكفى مخائيل مارون ابليا ونسيمه مخائيل مارون ابليا من حدث الجبة أصلاً ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بمُقتضى المُعاملة التنفيذية رقم 2024/245 المُنفذة بوجهكم من الانه لوردس حنا ابليا بوكالة المُحامي جورج نصار بمُوجب الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية في الشمال رقم 2024/17 تاريخ 2024/3/21 المُتضمن إزالة الشيوع في العقارات رقم 1890 – 1894 – 1899 – 4300 – 4305 منطقة حدث الجبة العقارية عن طريق بيعهم بالمزاد العلني.
لذلك
يقتضي حُضوركم بالذات أو بالواسطة القانونية إلى قلم هذه الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومُرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب خلال مُهلة خمسة أيام من تاريخ التبليغ وعشرين يوم من تاريخ النشر وبانقضاء المُهلتين يُعتبر كُل تبليغ لكم ضمن نطاقها صحيحاً ويُصار إلى مُتابعة التنفيذ حتى آخر المراحل والدرجات.
مأمور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

◄ للبيع ►

للبيع قطعة أرض في غابة الشبانية، مساحتها: 3211 م2، بسعر جيّد.
للاتصال: 03204134

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار- الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار، حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون
1	اميل بهجات جرجورة	1174816	RR195809558LB
2	طاني جرجس الصيفه	1157561	RR195809561LB
3	طوني جرجس الزريبي	388134	RR195809575LB
4	جورج رفيق عبود	889100	RR195809592LB
5	جاك فهد الاشقر	1153731	RR195809601LB
6	جوزيف جرجس كفروني	839544	RR195809615LB
7	هاشم حنا حنا منصور	3542465	RR195809629LB
8	عامر فيليب البيطار	1117659	RR195809632LB
9	جهاد عمر عبد العال	1836265	RR195809650LB
10	عبود حنا عبود.	2848495	RR195809663LB
11	ريمون الياس الشويري	831374	RR195810729LB
12	محمد عبد الكريم رفاعي	3219855	RR195810905LB
13	ابراهيم سلوم الصيفي	2914530	RR195810919LB
14	عفيف ابراهيم البيطار	852469	RR195810975LB
15	رولا رفيق سركيس	3514600	RR195810984LB
16	زهري محمد الجزار	136860	RR195810998LB
17	معن خالد علي	3246909	RR195811021LB
18	ماري يوسف الموسى	2925714	RR195811070LB
19	رضى فؤاد الجمل	1901941	RR195811809LB
20	الكترو باور ش.م.م.	3086058	RR195811812LB
21	جورج الياس يوسف	1922397	RR195811826LB
22	خالد رباح حسين	3441313	RR195811830LB
23	رفيق فؤاد الجمل	1901934	RR195811857LB
24	وليد جميل احمد	1681852	RR195813141LB
25	فواز عثمان الحاج	2799701	RR195813172LB
26	جورج نجيب الاطرش	1154566	RR195813186LB
27	عبد الله حسن زعرورة	2908476	RR195813190LB
28	محمود محمد الخلف	1222368	RR195813209LB
29	عماد رشيد الكردي	1159075	RR195813212LB
30	جان سركيس شاهين	1165052	RR195813226LB
31	طوني ابليا نادر	213664	RR195813230LB
32	نهاد خالد العلي	1360846	RR195813946LB
33	عبد الباسط سعيد علي المصري	1732700	RR195813950LB
34	جرجي فرج اسحق	744202	RR195813994LB
35	بشير محمد بشير المراد	904321	RR195814442LB
36	جان يوسف ابراهيم	350737	RR195814456LB
37	انتصار فاروق الحسن	342790	RR195814513LB
38	محمد مرعب مصطفى مرعب	3710466	RR195817700LB
39	بولين سجيع حنا	1388617	RR195817713LB
40	سهيلا مصطفى كنجو	2166937	RR195817727LB
41	غسان مصطفى كنجو	113615	RR195817735LB
42	ليليان يعقوب عيسى حرب	3919777	RR195817758LB
43	سعيد شريف الحلبي	215344	RR195817775LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 223

إنذار عام

إلى جميع المُكلفين بالرسوم البلدية ضمن نطاق بلدية الشياح
إن مُحتسب بلدية الشياح، وعملاً بأحكام القانون 88/60 لا سيما المادة 112/ منه، يُنذر جميع المُكلفين بالرسوم البلدية بمُوجب جداول تكليف أساسية ضمن نطاق بلدية الشياح، بوجوب المُبادرة إلى تسديد ما يتوجب عليهم من رسوم وغرامات عن سنة 2024 والسنين السابقة خلال مُهلة 15 يوم (خمسة عشر يوماً) من تاريخ نشر هذا الإنذار العام، كي لا تضطر البلدية إلى حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة وطرحها بالمزاد العلني لتامين تحصيل هذه الرسوم وغرامات التأخير المُتوجبة عليها، على أن يُعتبر هذا الإنذار العام بمثابة إنذار شخصي لكل مُكلف وقاطعاً لمُرور الزمن.
الشياح في 2024/8/24
مُحتسب بلدية الشياح
رئيس الدائرة المالية
إيليان سامي نعمه
التكليف 222

إعلان

يُعلن رئيس بلدية بعبدا – اللويزة عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية للعام 2024 قيد التحصيل عملاً بالمادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 ويلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة خلال مُهلة شهرين من اليوم التالي للنشر في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 تُفرض غرامة تأخير قدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
ثالثاً: يُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي لكُل مُكلف وقاطعاً لمُرور الزمن عن جميع المُستحقات والمُتأخرات المُتوجبة للبلدية عن السنين السابقة.
رئيس بلدية بعبدا – اللويزة
المُحامي انطوان الياس الحلو
التكليف 224

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب كل من سميره وفاطمه حاج محمود سرميني سندي تمليك بدل عن ضائع باسم كل من سميره حاج محمود سرميني وفاطمه حاج محمود سرميني عن حصصهم بالقسم 3 من العقار 559 منطقة المصيطبه العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

اعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب إبراهيم مصطفى مغني بصفته وكيل عن محمد والفت ومرفت وأحمد عبدالرحمن محمد الحزوري سندات تمليك بدل عن ضائع باسم كل من محمد عبدالرحمن محمد الحزوري والفت عبدالرحمن محمد الحزوري ومرفت عبدالرحمن محمد الحزوري وأحمد عبدالرحمن محمد الحزوري (من الجنسية السعودية) بالقسم 11 من العقار 3622 منطقة المصيطبه العقارية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جان يوسف عساف وبسام نبيه مرعي لموكله كابي يوسف عساف سندات بدل ضائع للعقارين 324 و483 كفرشلال.
للمعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك الهرمل – دائرة خدمات المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحُضور إلى مركز الدائرة الكائن في بعلبك – دورس مبنى مُستشفى دار الأمل سابقاً.
لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني.

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
غسان فوزي عبد الله	352721	RR192540792LB
طارق محمد الشياح	2791542	RR192540934LB
حسين محمد الديراني	2832816	RR192540611LB
زينة علي سليمان	3076137	RR192541078LB
الروضة للتجارة العامة	3076817	RR192541047LB
علي محسن دياب	3084962	RR192540982LB
هاني بن صالح بن علي الحساوي	3186881	RR192540979LB
علي حمود شومان	3309511	RR192540789LB
ويفذ فورنتشر Waves Furniture داوود الضيقة وشريكه	3332192	RR192540996LB
داوود ضاهر الضيقة	3337714	RR192541016LB
ستيليانوس ابوانيس جورجيو	3337716	RR192541020LB
محمد حسين باقي	3367802	RR192541081LB
هاني بن صالح بن علي الحساوي	3680213	RR192540965LB
حسين محمد الديراني	3927733	RR192540608LB
محمد حسين باقي	3940776	RR192541104LB
محمد حسين باقي	3940815	RR192541095LB
محمد حسين مبارك	3947256	RR192540758LB
حسن محمد مبارك	3947258	RR192540761LB
علي حمود شومان	3947283	RR192540775LB
غسان فوزي عبد الله	3947291	RR192540801LB

تبدأ مُهلة الاعتراض المُحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة بعلبك
إبراهيم همدر
التكليف 227

على الغلاف

التكنولوجيا سلاح استعماري حديث ولكن

مجزرة البيجر... التحول الرقمي الآمن لم يعد خياراً!

في عصر ثلاثاء عادي، حدث ما لا يمكن تصوّره. بينما كان المئات يمدّون أيديهم إلى أجهزة البيجر الخاصة بهم، فجأة، تحوّل كل جهاز إلى كيان معادٍ، وانتحر أمام أعين الشباب. وجد الناس أنفسهم منقطعين عن الاتصال، محاصرين في عالمٍ تحوّل فيه رفيقهم الرقمي إلى الد أعدائهم. وبعد استيعاب الصدمة، ظهرت الحقيقة المرعبة: لم يكن هدف العدو الصهيوني إلحاق الأذى بالجسد المقاوم فقط، بل أراد ضرب عملية تحولهم الرقمي، وتلويث كلمة «تكنولوجيا» في أذهانهم

تصميم عبر الذكاء الاصطناعي (بينغ إيمدج كريياتور)

علي عواد

تعتمد صناعة الشرائح المتقدمة والأجهزة الإلكترونية على توزيع عمليات الإنتاج والتوريد بين دول عدة حول العالم، إذ يتألف كل جهاز من مكوّنات مصدرها بلدان مختلفة، على سبيل المثال، تحصل الشركات على تصميمات الشرائح من الولايات المتحدة، بينما تُصنع الشرائح الدقيقة والمتقدمة

> سعت القوى الاستعمارية إلى احتكار المعرفة والتقنيات الرقمية

في تايوان. وتوفر شركة ASML الهولندية المعدات اللازمة لتصنيع هذه الشرائح، في حين تقدم اليابان والصين المواد الكيميائية الضرورية. ويجري الحصول على بقية المكونات من دول أخرى، ليُجمع الجهاز النهائي في بلد مختلف، ثم يُشحن عبر شبكات التجارة الدولية.

في ظل هذا التعقيد العالمي لصناعة الأجهزة الرقمية، يبدو أنّ العدو الصهيوني قد استغلّ هذه السلسلة، مستهدفاً نقاط الضعف فيها. كما هو معروف، تعتمد المقاومة في بعض الأحيان على أجهزة البيجر للتواصل، لكونها من الأجهزة الإلكترونية التي تنطوي على مخاطر أقل في ما يتعلّق بالتنصت والتتبع. ومع إدراك العدو لهذه الحقيقة، حدث ما حدث.

تُظهر الأحداث الأخيرة في لبنان، ولا سيما تلك المتعلقة باستهداف المقاومة عبر الإلكترونيات، بُعداً أعمق يتجاوز مجرد ضرب عناصر المقاومة. رغم أن الهدف المباشر قد يبدو تعطيل الاتصالات والتأثير على قدرة المقاومة في ميدان المعركة، إلا أن التحليل الأعمق يكشف عن رسالة استعمارية متجذّرة تهدف إلى التأكيد على أنّ التكنولوجيا الحديثة، بما فيها الأدوات الرقمية والأجهزة الإلكترونية المتقدمة، ستبقى تحت سيطرة المستعمر، وأن استخدامها بشكل مستقل هو تحدٍ يُعاقب عليه.

فالتكنولوجيا، بقدر ما تُمثل تقدماً علمياً، هي أيضاً سلاح في يد القوى الكبرى. ليست مجرد أداة للحرب، لكنها وسيلة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية والسياسية. لطالما سعت القوى الاستعمارية في الماضي إلى احتكار الصناعات الحيوية والموارد الطبيعية، واليوم تُعيد هذه القوى الإستراتيجية نفسها، ولكن عبر احتكار المعرفة والتقنيات الرقمية. فالشرائح المتقدمة وأجهزة الاتصال والمراقبة لم تعد فقط أدوات للاستخدام المدني أو العسكري، بل أصبحت رموزاً للقوة والسيطرة. وفي هذا السياق، يستمر العدو الصهيوني في إظهار أن أي محاولة لاستخدام هذه التقنيات بشكل مستقل أو لخدمة أهداف مناهضة للاستعمار تُقابل بالعقاب.

البيجر الذي كان يُعتقد أنه أقل عرضة للتنصت والتتبع بسبب بساطته التقنية مقارنة بالأجهزة الأكثر تطوراً، أصبح هو الآخر في مرمى الأعداء. هذا الاختراق لم يكن فقط لضرب البنية التحتية للمقاومة، بل لبعث رسالة أوسع مفادها أنّ التكنولوجيا ـ مهما كانت بدائية أو معقّدة ـ ستظلّ تحت سيطرة المستعمر. واستخدامها من قِبَل الشعوب المقاومة، يُعدّ تحدياً للهيمنة التي تسعى القوى الكبرى إلى فرضها.

الاستعمار الجديد، وإن اختلفت أدواته، لا يزال يعتمد على المبادئ القديمة نفسها: السيطرة على الموارد والإبقاء على الشعوب الأخرى في حالة تبعية دائمة. وما حدث في لبنان هو تذكير آخر بأنّ هذه القوى لن تتوقف عن استخدام أي وسيلة لضمان استمرار تفوّقها. فالتكنولوجيا ليست سوى إحدى هذه الوسائل، وهي تُستخدم اليوم لتعزيز السيطرة، كما كان النفط والمواد الخام في الماضي. بالتالي، ما حدث في لبنان لا يعبر فقط عن صراع بين المقاومة والعدو على أرض المعركة، بل هو جزء من صراع أكبر حول من يمتلك الحق في استخدام التكنولوجيا. في هذا الصراع، تُذكّر القوى الكبرى الجميع بأنّ التفوق التكنولوجي يجب أن يبقى حكراً عليها، وأن أي محاولة لتجاوزه ستقابل بالقوة.

ما حصل في لبنان ليس مجرد استهداف لمجموعة من الأشخاص أو لأداة اتصالات بسيطة، بل هو تلويث ممنهج للتكنولوجيا نفسها، التي يُفترض أن تكون أداة لتحسين حياة البشر وليس سلاحاً لقمعهم. التكنولوجيا التي نستخدمها اليوم، من شرائح دقيقة إلى أجهزة اتصال متقدمة، بُنيت على وعود كبيرة: تعزيز الاتصال، تمكين الأفراد، وتقريب المسافات بين البشر. لكن عندما تُستخدم هذه الأدوات المدنية للسيطرة والقمع، تتحول من وسائل للتقدم إلى أدوات للهيمنة والتبعية. وهنا يكمن الخطر الحقيقي: تحويل التكنولوجيا إلى سلاح استعماري حديث.

هذا الأمر مدعاة للتفكير الجاد من قبل عمالقة التكنولوجيا، وخصوصاً أولئك الذين يسعون إلى تحويل وادي السيليكون ليصبح بمثابة قطب عالمي جديد. فما الذي يُعيد ثقة الناس بكل الأجهزة الإلكترونية من حولهم، ولا سيما الهواتف الذكية وأجهزة التدخين من دون احتراق والساعات الذكية وكل أجهزة إنترنت الأشياء؟ إيلون ماسك، الذي يسعى عبر مشروع «نيورالينك» إلى زرع شرائح في أدمغة الناس لتحسين قدراتهم العقلية وربطهم بالشبكة الرقمية، عليه أن يدرك أنّ هذه الهجمات على التكنولوجيا، تهدّد الأسس التي يقوم عليها هذا الطموح. إذا كانت التكنولوجيا تُستخدم لضرب حقوق الإنسان الأساسية، كحق التواصل الآمن والمستقل، فإن ذلك يضرب في صميم أهداف هذه الابتكارات. على ماسك وزملائه في قطاع التكنولوجيا أن يشجبوا بشدة هذا الهجوم. إن تحول التكنولوجيا من أداة للتواصل إلى وسيلة للسيطرة والقمع هو تهديد لكل الابتكارات المستقبلية. إذا سكت هؤلاء العمالقة عن هذه الانتهاكات، فإنهم يُخاطرون بتلويث سمعة التكنولوجيا نفسها وتشويه صورتها كـ«قوة للخير».

رغم الهجمات ومحاولات الاستهداف المتكررة، فإن ما حصل لن يثني المقاومة عن المضي قدماً في مسار التحول الرقمي الآمن. إذ تدرك المقاومة تماماً أهمية التكنولوجيات الحديثة، وتعمل على تطوير قدراتها في هذا المجال بشكل مستمر. ليست المقاومة بعيدة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، بل إنها على وعي عميق بأهمية هذه التقنيات في تعزيز إستراتيجياتها وتطوير وسائل مبتكرة للتواصل الآمن بعيداً من الاختراقات. كما أن تطوير أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي ليس فقط للحفاظ على الأمن الرقمي، لكن أيضاً لتمكين المقاومة من التفاعل مع التكنولوجيا المتقدمة بطرق تحافظ على استقلاليتها وتضمن عدم الوقوع في فخ الهيمنة التقنية. التحول الرقمي الآمن ليس خياراً، بل ضرورة في ظل الحروب التكنولوجية المتصاعدة، والمقاومة واعية لذلك ومصمّمة على مواجهة هذا التحدي بكل الوسائل المتاحة.

الإعلام اللبناني يتوحّد والعربي يَتصهين.. والغربي يبرّئ أميركا!

نزار نمر

كما هو متوقّع، سارعت الوسائل الإعلامية المحلية والخارجية إلى تغطية العدوان الإسرائيلي عصر الثلاثاء بحيث فُجّرت أجهزة «بيجر» بحملٍ بشكل خاصّ عناصر المقاومة، ما خلّف شهداء وآلاف الجرحى في صفوفهم كما في صفوف المدنيّين. ولئن تأخّرت القنوات اللبنانية في فتح هوائها عن نظيراتها العربية، إلّا أنّها عادت وأعطت الحدثَ أهمّيةً قصوى، فأرسلت مندوبيها إلى الشوارع والمستشفيات، واستضافت صحافيّين وسياسيّين من مختلف الأطياف. من ضمن تلك القنوات LBCI التي فتحت هواءها متخلّيةً حتّى عن نشرة أخبارها المسائية قبل أن تكمل برمجتها العادية ليلاً، «والجديد»، و«المنار»، وOTV. ولم يستمرّ «تلفزيون لبنان» في التغطية المباشرة طويلاً، لكنّه عاد وأكمل خلال نشرة أخباره، فيما استمرت mtv في التغطية حتّى بداية نشرة أخبارها قبل أن تكمل برمجتها العادية بعدها. أمّا NBN فأكثفت بالأخبار العاجلة إلى حين موعد نشرتها ـ المبكّرة نسبياً مقارنة بنظيراتها. والبرامج السياسية التي تلتها. وكان لافتاً أنّ هذه القنوات «اتّحدت»، في مشهد نادر في لبنان، واتّفقت كلّها على وصف ما حصل بالجريمة غير المسبوقة لا في بشاعتها فقط، بل في نوعيّتها، ولم يتورّع أيّ منها عن توجيه أصابع الاتّهام إلى كيان العدوّ.

وإذا كان المشهد الإعلامي اللبناني «طبيعيّاً» بمعنى تناسبه مع حجم الحدث من دون انحراف إلى مواضيع أخرى، فإنّ وسائل إعلام غربية وعربية أخذت على عاتقها إكمال حفلة التهويل اللامتناهية التي تلاحق اللبنانيّين يوميّاً منذ أحد عشر شهراً، خدمةً لحرب العدوّ النفسية. وراحت هذه المحطات، بما فيها «الجزيرة»، تنقل اقتباسات إسرائيلية عن مصادر مثل «أكسيوس» و«رويترز» وحتّى من داخل الكيان، مثل «القناة 14» التي زعمت أنّ القرار اتُّخذ لدى العدوّ لنقل الثقل العسكري من غزّة إلى جبهة شمال فلسطين المحتلّة. وتكفّلت قناتا «العربية» و«الحدث» التابعة لها بتضخيم هذا التهويل، ووصلتا حدّ الادّعاء بأنّ الكيان يتحضّر لتصعيد كبير مع لبنان في الساعات المقبلة، لكنّهما أنهمكتا في المقابل في تحليل كيفيّة تفخيخ الأجهزة اللاسلكية على هذا النطاق في ما وصفتاه «حدثاً أمنياً غير مسبوق ليس في لبنان فقط بل على صعيد العالم». من جهته، انكبّ تركيز الإعلام الغربي على تبرئة الولايات المتّحدة، وخصوصاً بعدما أصدرت خارجيّتها بياناً تنصّلت فيه من علمها المسبق بالعدوان الإسرائيلي، وكانت هناك محاولة لإظهار أنّ «حكومة نتنياهو المتطرّفة تصرّفت من تلقاء نفسها من دون الرجوع إلى أحد»، رغم الشكّ الذي يعتري ادّعاء مماثلاً في تنفيذ العدوّ هجوماً بهذا الحجم من دون ضوء أخضر أميركي. ومن بين هذه القنوات CNN وFrance24 وBBC التي استضافت بدورها مكرم رباح للتحليل في حيثيّات الهجوم!

على منصّات التواصل الاجتماعي، تكرّرت «خُصلة» نشر الصور والمعلومات من دون أيّ مسؤولية أو اعتبار لمضامينها، رغم أنّ الحدث هذه المرّة يتكلّم عن نفسه في عدم جواز النشر المتفلّت من أيّ قيود، ما استدعى الناشطين وبعض الصفحات إلى التحذير من تصرّف مماثل ومن تداعياته، واعتباره مساعدةً للعدوّ في حربه على اللبنانيّين. واستهجن عدد كبير من اللبنانيّين العدوان الذي اعتبروه شيطانيّاً بمجرّد التفكير بالقيام به بهذه الطريقة، وشبّهه كثيرون بمسلسل Black Mirror الشهير، فيما أشار بعضهم إلى أنّ المطابخ التي أنتجت هذا المسلسل هي ذاتها التي تفكّر في ارتكاب أمور مماثلة في الحياة الحقيقية.

ع السريع

إعداد **زكية الديراني**

الإعلام يُعيد اكتشاف الياس جرادي

أعاد الإعلام المحلي والعربي أول من أمس، اكتشاف الياس جرادي طبيب العيون والنائب في البرلمان النيابي. بعد مرور ساعات قليلة على مجزرة «البيجر» التي راح ضحيتها آلاف الجرحى وعدد من الشهداء، فتحت القنوات المحلية والعربية هواءها لجرادي. هذه المرة لم تكن مداخلة الضيف تتعلق بالسياسة أو بالملفات الداخلية، بل كانت أثناء قيام جرادي بعمليات للعيون في أحد المستشفيات. لفت جرادي الذي أطلّ في مداخلة مع قناة «الميادين» إلى أن غالبية الإصابات الخطيرة في مجزرة «البيجر» كانت في العيون. وأكد الطبيب المعروف بمواقفه المؤيدة للمقاومة، أنه قبل أن يكون نائباً في البرلمان النيابي وطبيباً للعيون، فإنه إنسان ويدفعه شعوره للقيام بواجبه إلى جانب شعبه في ظلّ هذا الاعتداء الوحشي، بحسب قوله. وأكد جرادي أنه سيواصل عمله في غرفة العمليات لمعالجة الجرحى وتعزيز صمودهم لعودتهم إلى الحياة. وكانت إطلالة جرادي مليئة بالمشاعر الإنسانية الصادقة، وانتشرت صورة له بلباسه الطبي على نطاق واسع على صفحات السوشال ميديا. وأكّدت التعليقات أنّ جرادي حضر بثوبه الطبي، بعيداً من موقعه السياسي، بينما غالبية النواب الآخرين غابوا كلياً عن السمع.

الطريق الجديدة مقبرة الفتنة

ضجّت صفحات السوشال ميديا بالصورة التي التقطت أول من أمس في منطقة «الطريق الجديدة» (بيروت)، حيث تجمّع عدد كبير من المواطنين أمام «مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية» من أجل التبرّع بالدم لجرحى مجزرة «البيجر». لقيت الصورة ترحيباً واسعاً في الفضاء الافتراضي، وأكدت التعليقات على تضامن اللبنانيين في ظلّ الفترة الصعبة التي يمرّ بها البلد. وأشارت التعليقات إلى أنّ الأموال الباهظة التي دفعتها السفارات الأجنبية والأميركية في لبنان للتحريض على الفتنة المذهبية، قد تمّت الإطاحة بها في «الطريق الجديدة».

على الضفة نفسها، انتشرت فيديوهات على صفحات السوشال ميديا، لشباب من مدينة طرابلس (شمال بيروت) وهم يطلبون من أهل المنطقة التوجّه إلى المستشفيات للتبرع بزمرات الدم.

«الجزيرة» سبّاقة

كانت قناة «الجزيرة» سبّاقة في تحليلاتها لمجزرة «البيجر» التي ضربت أمس غالبية المناطق اللبنانية. منذ اللحظة الأولى للكشف عن المجزرة، كانت الشبكة القطرية دقيقة بالمعلومات التي نشرتها ولم تقع في فخّ الفتن أو المعلومات الخاطئة. بدأت الترويج للخبر متحدثة عن «انفجار أجهزة اتصال يحملها عناصر حزب الله في عدد من المناطق اللبنانية». ثم راحت الشاشة القطرية تفنّد تفاصيل المجزرة، وفتحت هواءها للتغطية المباشرة من بيروت لفريقها الذي يديره الصحافي مازن إبراهيم. وتوزّع الصحافيون على جميع المناطق اللبنانية من الجنوب إلى البقاع مروراً بالعاصمة. كما فتحت «الجزيرة» باب المداخلات في نشراتها الإخبارية، واستقبلت مجموعة محلّلين سياسيين وإعلاميين تابعين لـ«حزب الله»، توقفوا بهدوء عند المجزرة، بعيداً من العصبية أو التصريحات المتسرّعة.

الأخبار
al-akhbar
الخميس 19 أيلول 2024 العدد 5299

هوامش على دفتر «الطوفان»

صانعو الإبادة في مرمى Palestine Action

سعيد محمّد

استهدفت مجموعات شبابية تنتمي إلى منظمة شعبيّة في بريطانيا تعرف باسم «الحركة من أجل فلسطين» (Palestine Action) أكثر من عشرة مواقع تتبع لبنك «باركليز» ـ بما في ذلك الفروع ومراكز الاتصال والمكاتب ـ فحطمت نوافذها ولطّخت واجهاتها بالطلاء الأحمر، لون الدم، احتجاجاً على التواطؤ المستمر للمصرف مع الإبادة الجماعية بحقّ الفلسطينيين. وامتدت عمليات الحركة عبر أرجاء البلاد، فوصلت إلى مانشستر وليفربول وأدنبرة وأكسفورد، بالإضافة إلى فروع عدة في عدد من أحياء لندن.

وكانت الحركة قد استهدفت عشرين فرعاً لـ «باركليز» أيضاً في حزيران (يونيو) الماضي، وتعهدت باستمرار عملياتها حتى يوقف بنك «باركليز» استثماراته في «إلبيت سيستمز» التي تعدّ أكبر شركة لصناعة الأسلحة في «إسرائيل». وتشن الحركة التي تأسست لاستهداف مواقع «إلبيت سيستمز» وغيرها من الشركات المتواطئة مع الإبادة والفصل العنصري الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، حملة لإغلاق مواقع تلك الشركات ومكاتبها في المملكة المتحدة.

واتهم بيان للحركة المصرف بالمساهمة في حرب الإبادة الشاملة التي تمارسها الدولة العبرية ضد الفلسطينيين في قطاع غزّة عبر استثماراته. وجاء في البيان أنّه بعد 11 شهراً من التدمير المنهجي للقطاع المحتل والحرب التي تشنّها القوات الإسرائيلية لمحو الفلسطينيين، لا يزال المصرف يحتفظ بأسهم في «إلبيت سيستمز»، لا بل ضاعف حجم استثماره فيها ثلاثة أضعاف منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

وتوفر «إلبيت سيستمز» 85 في المئة من أسطول الدرونات الإسرائيليّة، بالإضافة إلى عدد من أنواع الصواريخ والقنابل والمعدات والأسلحة العسكريّة الأخرى التي تسوّق في العالم بوصفها «مجرّبة في المعركة» (أي في ذبح الفلسطينيين في الأراضي العربيّة المحتلّة).

ويمتلك بنك «باركليز» محفظة تتجاوز قيمتها أكثر من ملياري جنيه إسترليني من الاستثمارات في «إلبيت سيستمز»، أي ما يعادل 2,6 مليار دولار أميركي، ويضمن كذلك قروضاً بقيمة 6 مليارات جنيه إسترليني في شركات أخرى تشارك في تسليح القوات الإسرائيلية.

وكان الرئيس التنفيذي للمصرف، الأميركي كويمباتوري ساندارراجان فينكاتاكريشنان، قد أعلن على إثر الحملة الأولى على فروعه في حزيران الماضي بأنّ «باركليز» «متعاطف بشدة مع معاناة الأطراف كافة في الشرق الأوسط»، ولكنّه قال إن ممتلكات المصرف يجب ألا تكون هدفاً للتخريب وتعريض حياة الموظفين للخطر. وردّت «الحركة من أجل فلسطين» بأن «باركليز» اختار الاستثمار في صانعي الإبادة الجماعيّة، وقدّر بأن العائدات المستمرة على الاستثمار في «إلبيت سيستمز» وآلة القتل الإسرائيلية تفوق أيّ كلفة أخلاقية أو سياسية للتورط في جرائم الحرب». وتعهّدت الحركة بالاستمرار في العمل لرفع كلفة أي استثمار في تجارة الأسلحة الإسرائيلية، رغم توجيه محكمة بريطانية اتهامات جنائيّة ضد عشرة من نشطائها بسبب اقتحامهم مصنع «إلبيت سيستمز» في فيلتون بالقرب من مدينة بريستول في السادس من آب (أغسطس) الماضي.

وكانت محكمة ابتدائيّة قد اتهمت الثوّار ويل-نيريري بلاستو (33 عاماً)، وصموئيل كورنر (22 عاماً)، وليونا كاميو (28 عاماً)، وهانا ديفيدسون (51 عاماً)، وشارلوت هيد (28 عاماً)، وزوي روجرز (20 عاماً)، وجوردان ديفلين (30 عاماً)، وفاطمة رجواني (20 عاماً)، وإيان ساندرز (45 عاماً)، ومادلين نورمان (29 عاماً) من أعضاء الحركة باستخدام شاحنة لاقتحام بوابة المصنع والتسبب في أضرار جانبية. وجاء في مذكرة الاتهام أن الثوار كانوا مسلحين بالفؤوس والمطارق وطفايات حريق مُلئت بطلاء أحمر، وأطلقوا ألعاباً ناريّة لإرهاب الحراس، وأنّ هجومهم تسبّب في أضرار تقدَّر كلفة إصلاحها بنحو مليون جنيه إسترليني (1,31 مليون دولار أميركي).

طلى المحتجّون واجهات بنك «باركليز» بالطلاء الأحمر احتجاجاً على تواطؤ المصرف مع الإبادة الجماعية بحقّ الفلسطينيين

على بالي

أسعد أبو خليل

لا تنفعُ المكابرة: هذه أكبرُ ضربة تتلقّاها المقاومة في تاريخها الطويل. إنجازٌ كبيرٌ للعدوّ الذي يتمتّعُ بتفوّق تقني لأن الغرب يُغدق عليه بماً يشاء، ولأن نفس الغرب يمنع عن أعدائه ما يوازيه من تقنيّات، وطبعاً من سلاح (الغرب يحرم الأنظمة المُطيعة من أسلحته المتطوّرة). وهناك حاجةٌ اليوم، أكثر من أي وقت، إلى نشر ثقافة إلكترونيّة في صفوف المقاومة. الوقاية تعوّضُ عن فقر في التجهيزات الإلكترونيّة المُتاحةً للعدوّ. وفكرةُ أنّ العدو لا يلتزمُ بضوابطَ أو حدود هي فكرةٌ عقيمة: عدوُّنا قرّرَ في الثلاثينيّات من القرن الماضي أنه في حربه ضد العرب، لن يلتزمَ بأي ضوابطَ أخلاقيّة أو قوانين أو سقوف. سَمّموا الآبارَ وفخّخوا السيارات (بما فيها سيّارات الإسعاف) والطرود وحتى الحيوانات (في أثناء الحرب الأهليّة كان يبعثون بحمير مفخّخة إلى المناطق المزدحمة في بيروت الغربيّة ويفخّخونها باسم «جبهة تحرير لبنان من الغرباء»). الالتزام بالضوابط مبدأ أخلاقي لكن لا يفيد في حربنا مع الصهاينة. «تفاهم نيسان» فرض ضوابط عليه لكن بالقوّة المسلّحة. الحرب عادت، بالنسبة إلى إسرائيل، كما كانت في عام 1948 وما قبل: أي حرب لوجودهم. بعد عام 1948، شعروا بالراحة وتصنّعوا الضعف لاستجداء الدعم الغربي. زمنُ السنوار ونصرالله أصابهم بالذعر. يتعاملون مع أخطار جديدة وقيادة المقاومة لم تعد تهريجيّة انفعاليّة وخطابيّة. الحزبُ أُصيبَ كما لم يُصَب من قبل، والحاجة إلى الردّ عنصر أساسي في عقيدة المقاومة مهما كانت المحاذير. طبيعةُ الردّ ونوعه ستتعلّق بحسابات الحرب الطويلة. إسرائيل تستفيد من زمن أميركي. في لبنان، يمكن وضع كل الأحاديث عن تسليم السلاح وعن «حصريّة السلاح» جانباً. لو سلّم الحزبُ سلاحه، سيأتي العدوّ ويذبح عناصره وكل أفراد عائلاتهم كالنعاج وستقوم قيادة الجيش بتقديم شكوى لحفلات السمر الثلاثيّة في الناقورة. لا صوتَ يعلو فوق صوت معاداة إسرائيل ومقارعتها حتى يوم النصر، وهو آتٍ، لا محالة. التحليل ليوم آخر، والعواطف فاضت يوماً بعد يوم. إنها ساعة العمل للذين يعملون بلا مقابل، لا للشامتين الصهاينة المزروعين بينكم بالنيابة عن أنظمة أطول برج وأجمل ناقة.

مفكرة

الشعوب العربية ترفض التطبيع

«مسار التطبيع بين خضوع الأنظمة العربيّة المُطبِّعة وخيارات الشعوب»، هو عنوان الندوة التي يقدّمها «حديث البحرين» غداً على قناته في يوتيوب. تدير الندوة، الإعلامية أوجينا دهيني، ويتحدّث فيها الأكاديمي عبد الملك سكريّة، والمحامي محمد كريم مبروك، وتتضمّن مداخلة من مدير المكتب السياسي «لائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» في بيروت، الأكاديمي إبراهيم العرادي.

ندوة «مسار التطبيع بين خضوع الأنظمة العربيّة المطبعة وخيارات الشعوب»: غداً - الساعة الثامنة مساءً - قناة «حديث البحرين» (يوتيوب).

عكار تُحبّ السينما... لولا فسحة الخيال

في عام 2022، انطلق «مهرجان الأفلام بعكار» بمبادرة شخصيّة من هبة بسام مصطفى وبمساعدة فريقها الذي يتألف من خمسة أعضاء. وتنطلق الدورة الثانية من المهرجان يوم 28 أيلول (سبتمبر)، لتتخذ من قرية «منيارة» مركزاً لعروض أفلامها. وقد أعلن منظمو المهرجان عن أسماء أعضاء لجنة التحكيم التي ستقيّم الأفلام المختارة للعرض، وتتألف اللجنة من الممثلتين نوال كامل وبياريت قطريب، والكاتب والمؤلف الموسيقي جاد عبيد، والممثل رودريغ سليمان. كما يدعو المهرجان، الناقد السينمائي إميل شاهين إلى ترؤس لجنة التحكيم. تتنافس على جائزة لجنة التحكيم وجائزة المهرجان، تسعة أفلام قصيرة تتنوع بين الوثائقي والخيالي والرسوم المتحركة. من بين الأفلام المشاركة: «حبر ع ورق» للمخرجة كنانة حسن، و«عبير» للمخرج يوسف الخويري، و«خيال» للمخرجة جنى درباس، وAn Album of Vows للمخرج إيليو طربيه، وDue Date للمخرج وسيم سعد، و«عنبر» للمخرجة بثينة تلاوي، وWhite Burden من إخراج أندرو عبدو، و«أمل» للمخرجة جان كرم، وA Toi (الصورة) للمخرجة نور الشامي.

«مهرجان الأفلام بعكار»: السبت 28 أيلول (سبتمبر) - «حديقة المنيارة» (عكار). للاستعلام: 76/659019

«تجلّي» تجدّد موعدها في «مترو المدينة»

تواصل فرقة «تجلّي» التي تأسّست عام 2015، إحياء أمسيات موسيقيّة في أماكن مختلفة من لبنان، لتحطّ يوم 26 أيلول (سبتمبر) في «مترو المدينة»، مقدمةً أمسية للموسيقى الصوفيّة المعاصرة. تتألّف «تجلّي» من خمسة موسيقيين هم: زكريا العمر، طارق بشاشة، ومازن زياده، وهادي الدادا ومحمد عنتر. تقدّم الفرقة مقطوعات موسيقيّة من تأليفها تعبّر من خلالها عن الحالة الصوفيّة، وتستعين بقصائد لكبار شعراء الصوفيّة من أمثال الحلّاج وابن عربي.

حفلة موسيقية لفرقة «تجلّي»: الخميس 26 أيلول (سبتمبر) - الساعة التاسعة مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com